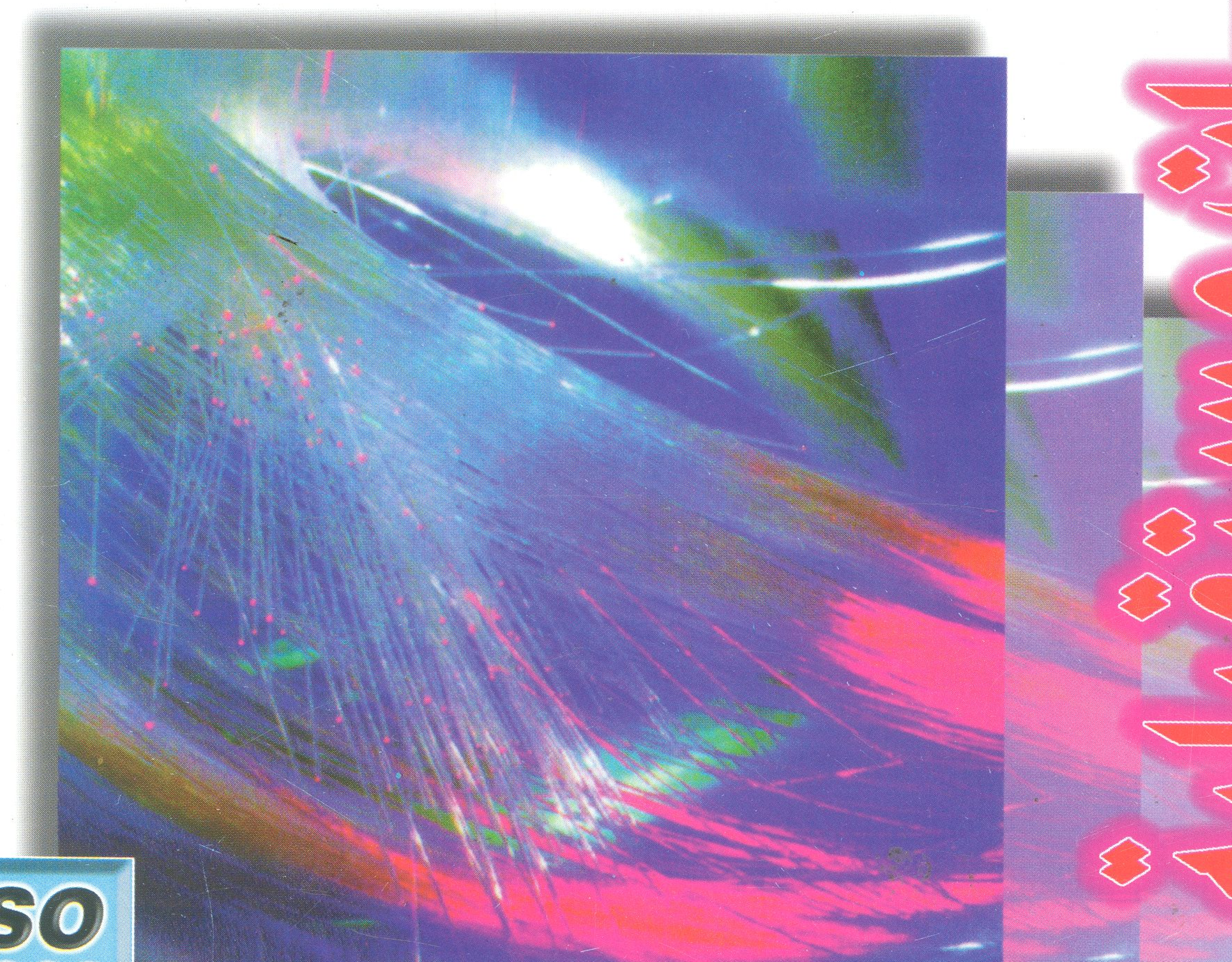
المستقبلات البديلة للنظام العالمى

صلاح سالم

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى
مدير التحرير : أحمد أمين

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى







المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية - القاهرة

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقي مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات :

المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٣٦٨٢٨٨ - ٧٤٨٥٢٨٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

المستقبلات البديلة للنظام العالمي

المستقبلات البديلة للنظام العالمي

تأليف
صلاح سالم



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
٢٠٠٣

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٣م - ١٤٢٣هـ

المكتبـــة الأكاديميـــة

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

إهداء

إلى كريم

من أملته خيالاً دافقا

فجاء فكرة متكسرة

إلى المعنى الذى رحل وليداً

صلاح سالم

هذه السلسلة :

تزايدت في السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الإتجاهات والمعارف الجديدة ، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها .

والملامح العامة لهذه السلسلة ، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية :

انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة ، حيث يستحيل استعادة الماضى ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل .

الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .

الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً ، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : تجدد أو تبدد Innovate or evaporate !!

الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .

مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development ، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى ، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى يحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسة :

يقدم فيها الكاتب الشاب صلاح سالم الصحفى بالأهرام رؤية عن مستقبل (أو مستقبلات) النظام العالمى . والحقيقة أن المتابع لإنتاجه يدرك ما فيه من جدية وتميز ، يجعلاننا نسعد بانضمامه إلى أسرة الكراسات . ورغم أن كاتبنا الشاب فى منتصف الثلاثينيات إلا أن له أربعة كتب هى :

- تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى ، دار قباء ١٩٩٨ .
- تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية ، عن معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٠م.
- وعى الإنسانية العربية بالذات والآخر ، معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٢م.
- التفكير السياسى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تحت الطبع) .

كما حصل على جائزتين :

- جائزة لجنة العلوم السياسية – المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩ .
- جائزة الصحافة السياسية العربية – إتحاد الصحافيين العرب ٢٠٠١ .

وإذ أقدم عمله الجديد ضمن سلسلة كراسات مستقبلية أرجو أن يحظى بما يستحقه من نقد وتقييم يساعدان هذا الباحث الشاب فى مسيرته الجادة ، متمنياً له ولجيل الشباب الذى يمثله التوفيق والنجاح .

أحمد شوقى
يناير ٢٠٠٣

المحتويات

مقدمة : عن النظم التاريخية .. وآليات التحول

ثمة حديث يجرى وجدل يثور حول عالم جديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م مغايراً لما كان قبله مباشرة وبالأحرى لما كان يحاول ترسيخ نفسه لا يزال فى مسعاه إلى تشكيل نمط جديد بعد سقوط النمط السابق «الحرب الباردة» نهاية الثمانينات ، وبالأدق لما دعوناه مع بداية التسعينات بالنظام العالمى الجديد ، ومع منتصفها بحركة العولمة بحسبانها موجة تحول بدت واسعة تحتوى ضمن بناءاتها هذا النظام الجديد الذى صار تعبيراً عن بنيتها السياسية ، فهل حقاً تغير العالم على نحو كابح لبنيه التسعينات يتجاوزها إلى الأمام أو للخلف أو يشق مسار يوازيها الطريق . وعلى الأبسط هل توافرت الشروط الموضوعية لمثل هذا التغيير أو حتى هى بصدد أن تتوافر ؟

بداية نتصور أن ثمة شروطاً ثلاث موضوعية – على الأقل – للقول بتغيير العالم تتعلق بعمق التحول فى ثلاثة أركان رئيسية فى بنيته القائمة ؛

أولها : ركن المعرفة / أنماط الانتاج أى الخبرة البشرية فى التعامل مع الطبيعة على مستويى الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها على نطاق واسع فى المكان ، وأجيال متتالية فى الزمان على النحو الذى يحقق الاستفادة الكاملة والمثلى من ممكنات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطور فى مراحل تالية سبقها ولاشك درجات أدنى من الوعى والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتنافرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكماً أدى لنمو المنهج العلمى بعد ذلك عبر مراحل شتى وبأقدار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعاً من التكنولوجيا أى من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها – أى التكنولوجيا – فى شتى مستوياتها هى العملية الحيوية الكبرى لهذا المنهج العلمى المنظم فى التعامل مع الطبيعة ، وأيضاً العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتى أمكن استكشافها وحيازتها ، ومراكمتها تجسيداً للخبرة البشرية فى إدراك الطبيعة وتوظيفها .

وهنا يمكن ترتيب أنماط للانتاج تتوازى وتتوافق وتتأسس على التطورات المعرفية الجارية فى التاريخ من المعرفة البدائية السحرية ، إلى المعرفة التقليدية وكلاهما يقع فى منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود ، إلى العلم الحديث الذى يصوغ الرؤية الحديثة للوجود .

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التى تحتوى وتتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التى تقوم عليها فى أبنية قانونية وسياسية تصنع

منها نظماً تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معاً وتتغذى استرجاعياً على مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحدد فى النظام «التاريخى» مركزاً للقيادة سواء كانت الهيمنة الإمبراطورية الكلاسيكية ، أو القطبية الحديثة .

وهنا يصوغ إدوارد ولا رشتاين[١] مفهومه عن «النظم التاريخية» كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة والتاريخية للنظم العالمية حتى من قبل أن تكتسب هذا الوصف الأخير «العالمية» . وعلى الرغم من أن لكل نظام تاريخى سماته التى ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية فى ثلاثة أنماط تاريخية على أساس أسلوب الانتاج والذى يفهمه ولا رشتاين بشكل عام على أنه «تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعنى بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل «المفهوم الماركسى» ، وإنما يتضمن أيضاً إتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع أى فى الحقيقة «نمط الانتاج» الذى يؤسس للنظم التاريخية الثلاث ؛

أول هذه النظم هو «النظام الصغير» الذى يقوم على نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخياً وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بإلتقاط الثمار وتتم بين الجماعتين مقايضه الإنتاج . والعوامل التى تتحكم فى هذا النمط هى أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة . ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهى بطبيعتها جماعات محلية جغرافياً وتعيش لبضعه أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها للآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

وثانى هذه النظم يتمثل فى الإمبراطوريات العالمية التى استفحل أمرها نتيجة لتوزيع فائض الانتاج . ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات فى أشكال مختلفة عبر التاريخ وهى جميعاً تشترك فى النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفى لتضمن انتاجاً فائضاً يفوق الاستهلاك المحلى . وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم ، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك فى أن فائض الإنتاج هو الذى يخلق الفروق المادية وعدم المساواه بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده فى النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ كما كانت الحال فى الإمبراطورية الرومانية أو للبنى

المجزأة مثل أوربا الإقطاعية . وعلى الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الرومانى والإقطاعى فإن ولارشتاين يرى أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزى حتى الماضى القريب .. الآن فى الحقيقة .. تقوم على أساس مادى .

وأما النظام الثالث فهو نظام الاقتصاد العالمى الذى يعتمد نمط الانتاج الرأسمالى ومعيار الانتاج فيه هو مبدأ الربحية الذى دافعه الأساسى هو تكديس فائض الانتاج بوصفه «رأس مال» . وفى حين أنه لا يوجد لهذا النظام هيكل سياسى يهيمن عليه، فإن المنافسة بين وحدات الانتاج تتحدد وفق أحوال السوق بحيث تصبح القاعدة الأساسية : إما الانتاج الفائض وإما الإنهيار . وفى هذا النظام تنتعش أحوال السلع الجيدة وتتدهور أحوال السلع الأقل جودة التى يضطر أصحابها إلى تخفيض أسعارها نظراً لعدم الإقبال على شرائها . وهذا النمط من الانتاج هو الذى يحدد معالم الاقتصاد العالمى .

ومن منظور تاريخى يتضح أن الكيانات الانتاجية الصغيرة والهشة إبتلعت فى عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى والاستثناء الوحيد الذى قدر له أن يتواصل هو الاقتصاد الأوربى الذى ظهر أعقاب سنة ١٤٥٠م وبالأحرى «١٤٩٢م» وراح يتسع ليغلق أرجاء الكرة الأرضية . والتاريخ المحدد لهذا الإتساع هو العام ١٥٥٧م عندما أفلس كل من «أل هابسبورج» النمساويين الأسبان ومنافسيهم «آل فالوا» الفرنسيين فى محاولة الهيمنة على النظام الاقتصادى العالمى الوليد أنذاك نتيجة لسيطرة رجال البنوك على المستوى الدولى وحيث كان الاقتصاد الأوربى فى هذا العام قد تجاوز مرحلة الحرج ليصبح المثل التاريخى الوحيد لنظام اقتصادى عالمى متكامل صار وحدة النظام العالمى منذ عام ١٩٠٠م .

ولاشك أن العلاقة بين هذه النظم التاريخية الثلاث ليست منقطعة تماماً رغم تتابعها فى الزمن ولكنها قائمة سواء بموازاة بعضها أحياناً عند لحظات التحول ولو بشكل مؤقت . أو عبر عملية الوراثة أى وراثة كل منها للآخر السابق عليه وذلك عبر أربعة أنماط من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور ، وكولن فلنت على النحو التالى[٢] .

الأول منها هو نمط التحول الداخلى حيث يتحول نمط انتاج إلى نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية . ومن ذلك على سبيل المثال تطور بعض النظم الصغيرة إلى إمبراطوريات كبرى فى ظروف مواتية سواء فى العالم القديم أو الحديث . فلقد كان النظام الإقطاعى فى أوربا سلفاً للاقتصاد الرأسمالى الأوربى فيما تلا من تاريخ . ويمكن أن نطلق على هذا التحول مصطلح «النقله» وأشهر الأمثلة

على ذلك هو التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية فى أوربا فى أعقاب العام ١٤٥٠م. ونحن هنا لا نوافق تيلور وفلنت على هذا التحديد الذى يعيبه كونه لا يرتبط بحدث سياسى بارز يبرر له على صعيد الوعى بكوكبنا والذى برز أفقه العالمى حقيقة مع إكتشاف الأمريكتين عام ١٤٩٢م مما يجعل هذا التاريخ هو الأقرب لوصف النقلة على مستوى النظم التاريخية حتى لو ارتبطت هذه النظم أساساً بعمليات اقتصادية وأنماط انتاجية فى الأساس ، خصوصاً وأن ما تم الانتقال إليه بعد العصر الإقطاعى فى أوربا هو ما تسميه هذه الدراسة بـ «الدوام المركنتيلى» والذى تأسس على حامل الدولة التجارية وخاصة على التجارة مع العالم الجديد فى الأمريكتين حيث التنافس الأسبانى - البرتغالى فى القرن السادس عشر على المستعمرات والتجارة ، ثم الهيمنة الهولندية البحرية والتجارية فى القرن السابع عشر ، وحيث تأخر بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه «الدوام الصناعى» إلى منتصف القرن الثامن عشر مصاحباً للثورة الصناعية الأولى والتى نقلت الهيمنة من هولندا إلى بريطانيا .

وأما نمط التحول الثانى فهو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق «الدمج» فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وإزديادة فإنها تبتلع فى الطريق النظم الأصغر حجماً وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبه على أمرها إذ عمل الغزاه أو المستعمرون على إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الانتاج ترساً فى العجلة الكبرى لإنتاج القوى الغازية ، ولقدخبرت شعوب كثيرة من أهل الأرض هذا التحول الذى أملاه الاستعمار الأوربى على تلك الشعوب فى السنوات الخمسمائة الأخيرة .

أما النمط الثالث فيطلق عليه «النمط المتوقف» الذى يتأتى نتيجة لوجود مركزين للانتاج فى رقعه جغرافية واحدة ويسيران فى انتاجهما على الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما . والمثل التقليدى لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التى إندمجت فى وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست فى أوقات الفوضى والاضطراب السياسى التى يشار إليها باسم عصور الظلام التى كانت أوربا مثالاً نموذجياً لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع .

وأما النمط الرابع والأخير فهو نمط «الاستمرارية» وهو عادة ما ينبع من داخل النمط نفسه من خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء ، وعلى رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطى ، والمسار الدائرى ، حيث مرت إمبراطوريات العالم

الكبرى عبر التاريخ بالمسار الدائرى من مولد ونمو ثم سقوط أى : من نظم صغيرة إلى بيروقراطيات عسكرية إنتهى بها المطاف إلى الإنحلال والسقوط ، وفى مجال الاقتصاد الحديث «العالمى» تميل هذه التحولات إلى الخطية فى الأغلب وأحياناً إلى الدائرية فيما تشهده من دورات للنمو والركود .

أما الركن الثالث فى بنية النظام «التاريخى» فهو ركن الشرعية .. ويتعلق بدرجة الرضى التى تحوزها منظومتا المعرفة والتنظيم تكريساً لإستقرار النظام التاريخى القائم عليهما معاً . وهى تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى الملهمة لحركته ولمؤسساته يقوم بتضمينها ما يسمى بالخطاب الفكرى الذى يؤدى وظيفة التبرير الإيديولوجى للنظام حيث يجب أن يسود هذا الخطاب الفكرى على كل وأى خطاب أخر فيحيله – إن وجد – إلى موقع المعارضة ليتمكن وحده – أى الخطاب السائد – من الإنفراد بعملية تحديد سقوف القبول الأخلاقى والسياسى لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التى قد تثيرها أحياناً .

ويلاحظ روبرت كوكس[٣] أن الدول التى احتلت موقع الهيمنة قد عمدت دوماً إلى إشاعة الأفكار الليبرالية التى لقيت قبولاً واسعاً فى مختلف ربوع العالم ومن ثم فإن الهيمنة تنطوى على أبعاد تتجاوز مجرد الزعامة السياسية . ولا يتضح ذلك فقط من الأحوال الى سادت زمن الحرب الباردة عندما طرحت الولايات المتحدة – التى كانت تملك الإمكانيات المادية للسيطرة على الساحة الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية – أفكاراً ليبرالية فى السياسة والاقتصاد أسهمت فى إقامة مؤسسات مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار للنظام العالمى الجديد «أنذاك» كما يلاحظ كوكس وإنما يتضح – فى اعتقادنا – على نحو أعمق من ملاحظة التاريخ كله وعبر الربط بين القوى المسيطرة سياسياً وعسكرياً وبين المقولات والقيم الفكرية والأخلاقية الرائجة فى كل حقبة تاريخية .

وتفسير ذلك هو أن الدولة / الإمبراطورية فى سعيها إلى الهيمنة قد تخطط للصراعات الداخلية لدى خصومها ، أو الإقليمية بين الدول المتنافسة معها حتى يمكنها التوسع فى الأرض حولها أو فى النفوذ أو كليهما . وقد تبقى فقط ودون تخطيط على أهبة الاستعداد لتوظيف هذه الصراعات إذا ما وقعت لصالح نزعتها التوسعية سواء التجارية والسياسية فى عصرنا الحالى ، أو الجغرافية العسكرية فى الماضى .

غير أن مركز الهيمنة هذا – الدولة القطبية أو الإمبراطورية – لا يمكنه العيش فى خضم صراعات مستمرة وإلا لعجز عن الاستمرار فى التفوق ومن ثم فهو بحاجة

دائمة إلى تحلية تفوقه العسكرى أو الاقتصادى وجعله مقبولاً وسلمياً من الأخرين وذلك عن طريق الثقافة أو الإيديولوجيا تحديداً . فمقولات السلام الرومانى ، والقانون الرومانى كانت أدوات لتلك الإمبراطورية لتسويد نموذجها السياسى وجعل هيمنتها مقبولة أو على الأقل ممكنة . وكذلك نمط الحياة الأمريكى المعاصر بكل تعبيراته الفنية والغذائية والفكرية والسياسية هو وسيلتها لصيانة تفوقها عبر بناء لجاذبية ما يسمى «بالحلم الأمريكى» .

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهرى له لابد وأن يوفق إلى أقصى حد ممكن بين خطابه الفكرى للهيمنة ، وبين المشترك الإنسانى حتى يسهل لقيمه هو أن تتحول إلى قيم إنسانية عالمية جذابه إذ أن ابتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة – المثل حسب نظرية المعرفة الأفلاطونية ، والمقولات الأساسية أو المسلمات العقلية حسب الفلسفة الحديثة «الديكارتية» – سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية فى آن واحد . ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيرى كان الخطاب الفكرى أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين وخاصة المستضعفين والمحرومين بالمعنى السياسى والاقتصادى من شعوب العالم ، فلا ينسى أحد تلك الثورة التى أحدثتها مبادئ ويلسون عن حق تقرير المصير لدى شعوب المستعمرات والمحميات الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ يمكن أن ننسب إلى هذه المبادئ التبشيرية أنذاك دورها فى إلهام الكثير من الحركات الوطنية ضد الاستعمار الأوروبى فى العقود الثلاثة التالية ، وأيضاً دورها فى تسهيل الصعود الأمريكى إلى قمة وقيادة النظام العالمى ثنائى القطبية بعد الحرب العالمية الثانية إذ جعلت الكثير من الشعوب فى العالم ترحب بالدور السياسى والعسكرى والاقتصادى الأمريكى المتزايد فى العالم على حساب القوى الاستعمارية التقليدية الذابلة أنذاك . كما أن مركز الهيمنة يكون مضطراً فى كثير من الأحيان للخضوع هو نفسه لتلك القيم المهيمنة لتستمر كذلك وحتى يبدى هو للآخرين صدقيتها ونجاعتها حيث إحترامه لها قبل الأخرين يقع فى صميم قيمة المساواة بين البشر والدول . غير أن الأمر يبدو صعباً وإشكالياً عند تلك النقطة المهمة : فإلى أى حد يجب الخضوع لهذه القيم ، دون أن يحرمه هذا من الاستفادة من هيمنته الفعلية تحت شعارها ، وبالأحرى كيف يمكن استثمار معادلة الهيمنة – الخضوع ؟ وهنا قد ينزع مركز الهيمنة إلى أكثر من ألية ؛

– منها المرحلية مثلاً حيث يخضع لقيم الهيمنة التى رفعها لفترة زمنية تكفى لترسيخها وهى غالباً الفترة التى يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أى فى الفترة التالية للحظة الصعود الدولى أو الإمبراطورى إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم

مصاحبه أو متأخره قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة ترويجة وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون بعد ذلك بداية توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة فى التملص منها تدريجياً بعد أن تكون قد تحولت إلى مرجعية إنسانية يحاكم بها الأخرين ويطالبهم بالخضوع لمقتضياتها .

– ومنها كذلك المراوغة إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظرياً والتصرف ضدها عملياً ، وغالباً ما يكون ذلك فى مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكدها ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلى الحد الذىّ يردع الأخرين عن مواجهة مركز الهيمنة بسلوكياته وممارساته المارقة على القيم المرجعية للنظام التاريخى القائم والذى يسوده هو ، وإن كانت هذه الآلية تؤدى بالتدريج إلى تعرية قيم الهيمنة وتثير الكثير من التناقضات لمركز الهيمنة تؤدى إلى تآكل شرعيته وقد تقود إلى أفول فى هيمنته.

– ومنها الانتقائية أيضاً ، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلى إطلاق أكثر من خطاب يقوم بينها بعض التعارض أحياناً ، وأحياناً أخرى يصل التعارض حد التناقض ثم يشرع فى ممارسة كل من الخطابين فى الوقت الذى يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو لكل قيمه أو خطاب فكرى أو سياسى ومدى إنطباقه على كل صراع أو إقليم . بل وأحياناً يتم تطبيق المبدأين على الصراع نفسه ولكن فى أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما فى بداية الصراع مثلاً ، وإعمال المبدأ النقيض فى فترة تالية حينما يكون هو الأنسب لإنجاز مصالح مركز الهيمنة أو القوى التى يؤيدها حسب تأويله الجديد لمصالحه وكيفية تحقيقها أو لتغير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية فى إتجاه يملى إعمال المبدأ النقيض للتكيف مع هذا التغيير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتى قد تكون فى استمرار الصراع قائماً وليست فى حله أو تجاوزة .

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ على هيمنته ، فإن التقادم غالباً ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهى سنه كونيه إلهيه ووجودية فيما يبدو حسب الأية الكريمة «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...» صدق الله العظيم[٤] . غير أن كوكس يسعى إلى تفسيرها[٥] بحقيقة أن الانفتاح الواسع فى مناخ الليبرالية يمكن القوى المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقنى لنفسها لترقى من كفاءتها الإنتاجية كى تضاهى إنتاجية القوى المهيمنة ، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية فى مجال الانتاج ثم فى أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخى أن أثنين من القوى العظمى فى مرحلة التدهور حاولتا أن تسترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التى تتأهب لإحتلال مركز الصدارة ، إذ لجأت هولندا وهى فى مرحلة الإنهيار إلى التحالف مع بريطانيا التى كان نجمها يعلو

صعداً إلى موقع الصدارة ، وهو السيناريو نفسه الذى تم بين بريطانيا والولايات المتحدة فى أعقاب ١٩٤٥م . وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمراً ميسراً من ناحية ، كما أنها تضفى مسحة من الشرعية على الوضع الجديد من ناحية أخرى .

هكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم على نمطى إنتاج الصيد والرعى ، إلى النظام عبر الإقليمى «الإمبراطورى» القائم على نمط إنتاج الزراعة ، إلى النظام العالمى الحداثى القائم على أرضية الاقتصاد العالمى بنمطية المركنتيلى ، والصناعى ، وها نحن بصدد الجدل حول عملية إنتقال إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى أو نمط انتاج المعرفة مما سوف يرتب قيام نظام جديد يسميه البعض بنظام العولمة . وفى هذه الدراسة سوف نتوقف عند مراحل ثلاث أساسية للنظم التاريخية فى حركية من الماضى إلى المستقبل ، ففى الفصل الأول نعالج النظام عبر الإقليمى ، وفى الفصل الثانى سوف نعالج النظام العالمى الحداثى ، وأما الفصل الثالث فسوف نمد فيه البصر لتشوف مستقبل النظام العالمى ما بعد الحداثى فى إتجاهات ثلاث أساسية محتملة تتجاوز جميعها مرحلة العولمة الراهنة والتى نعتبرها ليست سوى مرحلة إنتقالية قد تكون نهاية النظام العالمى الحداثى ، أو بداية النظام ما بعد الحداثى .

الفصل الأول

النظام عبر الإقليمى

وهو النظام الذى يمكننا أن نطلق عليه نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن ، أو النظام الإمبراطورى بمعيار التكوين السياسى / الاجتماعى ، ولكننا نفضل تسمية «النظام عبر الإقليمى» للمفكر الأرجنتينى «إنريك داسل» لأنها تنطلق من معيار جغرافى / إستراتيجى يرتبط بدرجة نضوج الوعى بعالمية كوكبنا الأرضى وهى درجة تقع فى المرتبة الوسطى بين مرتبة العالمية التى نضجت فى التاريخ الحديث بعد ذلك على أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمى الواسع ، وبين مرتبة المحلية الشديدة التى كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذى قام فى الجوهر على إقتصادى الصيد والرعى المحدودين والمتقادمين فى الزمن واللذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمى واسع ، ولا حتى لنظام إقليمى كبير نظراً لما تتطلبه ممارسيتهما من ديناميكية للكر والفر أو الهجرة والترحال المستمرين وما يفرضانه من حركة إنسانية سيالة تناقض الاستقرار وما تزكيانه من روح فردية ترفض التعاضد والتلاصق والحاجة إلى التنظيم ومن خشونة فى الطبع وحدة فى المزاج لا تتوافق مع قيم التمدين ولذا فلن نتوقف عندهما متجاوزين تاريخياً إلى النظام عبر الإقليمى .

ولقد قام هذا النظام «عبر الإقليمى» على أرضية نمط إنتاج الزراعة والذى قام بدوره على حامل المجتمع النهرى المنظم والذى يخضع كل فاعلياته ويقيم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعى وما يستلزمه من متطلبات الإستقرار والتكتل والتجانس النسبى التى مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات إجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادى / إجتماعى ومن السيطرة المتزايدة على حركة المجتمع الأمر الذى مكن بعد ذلك لقيام الدولة – الإمبراطورية أحياناً – ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمى المستقر نوعاً ، وإن لم يستطع بالطبع تسهيل قيام النظام العالمى الواسع والحداثى على النحو الذى صار يمثله ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية ، وهو النظام الذى كان بحاجة إلى ثورة معرفية جديدة ظل فى انتظارها حتى القرن السادس عشر على الأقل.

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهده التاريخ الإنسانى قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمناتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمى والذى يستقر على نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين فى أركان العالم والمنعزلين فى أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها

كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله . بينما تبقى التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم داخل النظام عبر الإقليمى أقل أهمية على المدى الطويل وفى الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكثف وتزداد أهمية اللهم سوى فى تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية فى تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحولية كبرى بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطورى غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمى وإخضاع مركزه وأطرافه معاً لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلى الهيمنة ، وهى لحظات تبقى نادرة فى التاريخ سواء قبل الميلادى أو ما بعده حتى بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوى مرات قليلة : مثلاً عند الإكتساح الفارسى لمصر أو لليونان ، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية على يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقى ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمى للعالم المتوسطى القديم كله . وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها على أغلب الإمتداد الإمبراطورى الرومانى فى العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفي سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطه فى قلبها حول المسيحية حتى كان سقوط بيزنطه أمام السلطنة العثمانية فى بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتى استمرت فى بداية العصر الحديث وإن ظلت تتعرض للتآكل على نحو تدريجى أدى بها إلى السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الأمبراطورية الإشكالية فى الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية فى القرون الثلاث الأولى من العصر الحديث رغم البنية التقليدية التى كانت تقوم عليها فى العلم والتنظيم ولذا فقد كان محتماً سقوطها فى النهاية سقوطاً دراميا مع الحرب العالمية الأولى بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب «رَجُل أوربا المريض» وأغلب الظن أن المرض كان فى القلب ، أى فى النموذج المعرفى الذى قامت عليه .

بل وحتى فى كل هذه اللحظات التحولية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة ، والهند فى إمتدادها الشاسع فى شبه استقلال لم تنل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقهما القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية فى هجومها الكاسح السريع والمؤقت ، وإسلام بعض رعاياهما فى هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة على تخومهما وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معهما والتى كانت تمثل محوراً مهماً من محاور عملية التثاقف بين الحضارات فى العالمين القديم والوسيط الأمر الذى أوجد حضوراً إسلامياً بهما ، وخاصة بالهند ، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما .

وفى هذا السياق التاريخى الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر ؛ فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو

أقطاب هذا النظام عبر الإقليمى فى التاريخ قبل الميلادى وهى مصر الفرعونية وفارس والصين فى الشرق الأقصى .

وفى القرون السبع الميلادية الأولى تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة فى الهيمنة على الشرق الأقصى ، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة فى الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية فى القسطنطينية ، مع وجود أقل لفارس التى أسلمت بنهاية هذه الفترة .

وفى القرون الثمانى التالية وحتى نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضارى إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفى أوقات متتالية وليست متزامنة . فالصين كانت لا تزال مستمرة فى الشرق الأقصى تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة ، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسى واللاعب الأكبر فى هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت فى الحجاز لفترة قصيرة جداً ، وانتقلت سريعاً إلى دمشق لنحو المائة عام ، ثم إلى بغداد فى أقصى إمتداد لها وأعلى مراحل هيمنتها لنحو ثلاثة قرون ، ثم إلى القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون أخرى اضطلعت فيها مصر بدور الركن فى الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية ، ثم الهجمات التترية المتوحشة والعاصفة وذلك فى عهدين متتاليين هما الأيوبى ثم المملوكى قبل أن تسلم الراية إلى القوة التركية الصاعدة فى العالم الإسلامى . وكان الفاعل الثالث هو القوة – يصعب وصفه بالحضارة – المغولية فى آسيا الوسطى فهى قوة رعوية فى الأساس تقوم فى بنائها على نوع من الاقطاع العسكرى حيث المهارة القتالية الفائقة والقدرة على تنظيم المقاتلين وقيادتهم هى مرتكزات الترقى وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولى نفسه مجتمع عسكرى يعيش على اقتصاد الغزو وممارسة القتال كراً وفراً هى الوسيلة الأهم – إن لم تكن الوحيدة – لإكتساب العيش . ولقد شهدت القوة المغولية نمواً سريعاً فى القرن الثانى عشر الميلادى مكنتها فى القرن التالى من إجتياح أجزاء عديدة فى العالم العربى الإسلامى بعد أن كانت قد سيطرت على آسيا الوسطى ، وكانت نقطة الذروة فى صعود هذه القوة الرعوية هى منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة فى بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية على صخرة مصر المملوكية . وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلى تخوم الصين ، وإلى شبه القارة الهندية بعد أن كان المغول أنفسهم قد إعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم فى مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلى كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند .

ويبقى السؤال المهم حول أوربا إجمالاً وكيف كانت فى هذه الفترة التى يطلق عليها فى سياق التاريخ الأوربى – أو ثلاثة أرباعها على الأقل – العصور الوسطى المظلمة ؟

ويجيبنا هنا بيتر تيلور ، وكولن فلنت على نحو مستفيض فيقولا[٦] :

لقد كانت أوربا حتى سنة ١٥٠٠م تعيش فى حالة من التجانس الثقافى ولكنها منقسمة سياسياً ، فهى تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوربا أنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا ، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوى جزء بسيط من القارة الأوربية ، وحتى فى هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوربا خليطاً معقداً من الكيانات التراكبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية .

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة منوعة من النظم والمقاييس فهناك أولاً : التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التى وإن كانت قد فشلت فى إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت على الحفاظ على وجود عالم سياسى أوربى مميز . وهناك ثانياً وفي الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط فى المحلية والمتمثل فى وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة فى أرجاء أوربا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة ، ومن أسقفيات ودوقيات وهى جميعاً كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية فى تصريف أمورها . وهناك ثالثاً روابط وإن كانت مخلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين : الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة فى أوربا العصور الوسطى . وعلى هذا فإن وصف أوضاع أوربا فى تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدى المعنى كاملاً فالمسألة كانت أكثر تعقيداً من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة فى أوربا فى تلك الفترة بما يزيد على ١٥٠٠ وحدة . إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية ؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة فى النهاية فى نطاق جغرافى مفرد ما بين المحلية والعالمية . فلقد افترض «تيلى» وجود خمسة بدائل أمام أوربا سنة ١٥٠٠م : إحتمالان فى مصلحة المحلية إما فى شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضاً . ثم إحتمالان لمصلحة العالمية إما فى شكل إتحاد كهنوتى «ثيوقراطى» أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيراً احتمال قيام نمط من الدول «متوسطة الحجم» . وإذا نظرنا إلى الوضع الأوربى نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م فسوف نرى أن الإحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقاً مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالى ومع الثورة العسكرية التى غيرت طبيعة الحروب فى تلك الفترة .

وفى هذا السياق الأوربى حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م فى علاقة الإنسان بالأرض ، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة . لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعى ورعاياه – حسب چان چوتمان(٧) علاقة شخصية تقوم على الحماية والخدمة ، ولم تكن ترتكز على الأراضى . على أنه عندما اقترنت الأراضى بالسيادة أصبح هناك أساس قانونى لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالى «السادس عشر» وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتى عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولى الحديث والدولة القومية الحديثة . فلقد أعترف فى هذه المعاهدة بأن كل دولة «صاحبة سيادة» على أراضيها بحيث يصبح أى تدخل فى شئونها الداخلية خرقاً للقانون الدولى . وكانت النتيجة أن برزت إلى الوجود خريطة أوربية مقسمة إلى قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة على أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمى الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث . فلقد غابت أوربا طيلة العصور الوسطى إذن لتهب العالم عصرة الحديث .

* * *

وإذا كان نموذج المعرفة / نمط الانتاج فى هذا السياق التاريخى الطويل قد فرض نظامه التاريخى «عبر الإقليمى» فإنه فى الوقت نفسه قد فرض شرعيته بإلهام من تجلياته الفكرية المصاحبة ومفهوماته الرئيسية الحاكمة . هذه التجليات قامت بالأساس على نشاط روحى تسميه الكاتبة والراهبة البريطانية كارين أرمستروبخ «منطق الروح» وذلك فى كتابها القيم الصادر عن دار سطور بعنوان «معارك فى سبيل الإله» عام ٢٠٠٠م . وهو المنطق الذى يقوم – فى إعتقادنا – على الدين غالباً كمتصل وإن طغت عليه بعض بؤر نشاط عقلى من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية سابقة له أو لاحقة عليه حيث توحى طبيعة الأبنية الإجتماعية والعلاقات الإنسانية والمؤسسات السياسية القائمة على هذا النمط الإنتاجى «الزراعى» برؤية وجودية كمونيه إستاتيكية وإن كانت شفافة ترى الذات الإنسانية وتشعر بها كنقطة فى سياق الوجود الأشمل وكجزء من أجزائه تتماهى فيه ومعه ولا تنفصل عنه بل تنعكس عليه فى ظواهره وإيقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تتبلور الروح التقليدية غير الدينية ، أو تشعر بالتمايز عنه ولكن دون تعالٍ عليه أو قدرة على إعادة ، أو حتى تصور إعادة صياغته بل فقط حسن إدارته فى إطار نموذج الاستخلاف الذى تبلوره الرؤية الدينية للعالم .

وهنا يمكننا تحديد سمتين أساسيتين للنشاط الفكرى المصاحب لهذا النظام التاريخى عبر الإقليمى ميزتا طريقته فى التعبير عن حضوره ، ونزوعه إلى تأكيد شرعيته ؛

- **السمة الأولى** هى اللا تمركز على صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافى إذ يتسم النظام عبر الإقليمى نفسه بحركية أقطابه فلم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمركز الشديد ، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة فى جغرافية العالم القديم . فقد كانت هناك مثلاً حكمة الشرق القديم فى مصر وبابل ملهمة لتكويناتهما السياسية ومبررة لهما على نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصر ، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسى التوحيد الدينى ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة أمون رع ، ثم لتوحيدية إخناتون التى لم تلبث إلا قليلاً ومع إنهيارها كان التفكك السياسى . والمهم هنا أن تكوين مصر السياسى قد نهض فى أحد أبعاده وتأثر بالبعد الدينى أو الميتافيزيقى وحسب كارين أرمسترنج «بمنطق الروح» الذى شغل وألهم العقل المصرى أنذاك والذى أنبنى على أساس مكونات دينية أو ميتافيزيقية بالأساس ، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دنيوية ومعرفة محدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية . ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجود السياسى لمصر أنذاك ، ولدورها فى النظام عبر الإقليمى .

وقد كانت هناك أيضاً المدرسة الفلسفية اليونانية فى أثينا حول الفلاسفة الكبار من طاليس حتى أرسطو حيث أمتدت إنشغالاتهم من الوجود إلى الطبيعة إلى المعرفة فى مرحلة هى هى أخصب مراحل الإبداع الفلسفى فى التاريخ الإنسانى إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم ، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربياً إسلامياً . وكان فى موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس ، وفارس حول مازدا وزرادشت وغيرهما . وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذى قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمة بين الفلسفة اليونانية والإيمان المسيحى تشبه كثيراً ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربى ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسلامية .

والملاحظ هنا أن جميع هذه المدارس الفكرية / الفلسفية / الدينية قد توارثت النفوذ ربما توازت أحياناً ، وتعاقبت كثيراً ، أثرت وتأثرت ، صعدت وتدهورت ولكن دونما «تمركز» أو إدعاء بالمركزية على النحو الذى إدعاة الغرب المعاصر داخل النظام العالمى الحديث وبإلهام تجربة الحداثة فيما يسمى «نزعة التمركز الغربى» التى قامت وبأثر رجعى ، كما سوف نرى ، بتثبيت الفلسفة اليونانية كنقطة إنطلاق تاريخى لهذه النزعة المتمركزة . ولقد أثرت هذه الروح اللامتمركزة إيجابياً فى عملية التثاقف بين الحضارات جميعاً بسلاسة حيث إن كل من الشرق والغرب قد استطاع فى لحظة صعوده أن يقدم الآخر إلى نفسه من خلال إكتشاف تراثه هو - أى تراث الآخر - وتعريفه به على نحو يتيح له أن يبدأ فى مرحلة إعادة البناء : العرب فعلو

ذلك مع أوربا العصر الوسيط عندما قام ابن رشد والفارابى وغيرهما بترجمة الفكر اليونانى وأعماله الكبرى والإضافة إليها عبر محاولة التوفيق بينها وبين الإسلام ، ومن خلالها تم وصل العقل الأوربى - إذا اعتمد عليها فى نهضته الحديثة - بجذره اليونانى القديم . وفى المقابل ساهمت أعمال المستشرقين - الجادين والأكثر نزاهة قطعاً - وجهود الأثريين الغربيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى إعادة تعريف العرب المعاصرين بكثير من جوانب تراثهم كمقدمة للنهضة العربية الثانية ، بل أن شامبليون بفكه لرموز «الهيروغليفية» قد أسهم مساهمة كبرى بتعريفنا بالتراث المصرى ذاته .

- **وأما السمة الثانية** فهى الدائرية على صعيد «الذكاء التاريخى» إذ أن التاريخ يمكن تقسيمه على صعيد هذا الذكاء إلى مرحلتين متمايزتين تفصل بينهما لحظة انبثاق الحداثة كمشروع تاريخى مركب وشامل أحدث تغيراً حاسماً فيما يتعلق بمفردات البيئة الخارجية ، وفى طبيعة الإرادات الفاعلة فيها .

ففى المرحلة الأولى الممتدة فى عصور طويلة سابقة لمشروع الحداثة ، وعلى تباين هذه العصور فيما بينها، تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم ، أو الأسرة / البيت الحاكم ، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين . فكان لهذا الثلاثى بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسى . فهذا الحاكم يوحد القطرين فتنشأ وطنية مصر التاريخية ، وذاك يبنى الأهرامات فترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن «التاريخ» . ثم يأتى حاكم أخر تعوزه الرؤية ، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت سيطرة قبائل من الرعاة الشرقيين «الهكسوس» وهكذا. وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقاً هائلاً بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتمس التى حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة فى مصر ، والتى لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق ، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون ، والليبيون إن ضمناً أو صراحة وسمعنا أسماء «بعنخى» ، و «ششنق» ملوكاً لمصر ، قبل أن يتكرس إحتلالها فارسياً ثم يونانياً مع سقوط مصر الفرعونية القديمة/ العظيمة . بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلاً بين الأسرة الأموية فى بدايتها وفى نهايتها ، والعصر العباسى الأولى حيث سطوة أبى العباس ، وامتداد الرشيد ، وانفتاح المأمون وقوة المعتصم ، ثم الثانى حيث لا شئ سوى الضعف والتمزق ، وحيث بداية هيمنة نموذج «السلطة الرعوية» على التاريخ العربى.

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما ، أو التفوق لجماعة ما ملهمة للإسكندر فى تشكيل إمبراطوريته ، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة

أقوام وحشدها معاً ، وأيضاً على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع ، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت فى صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها ، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام ، وما هى إلا سنوات قلائل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين أصحاب رسالة خرجوا لينشروها فى العالمين .

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية ، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد إتسمت بالتغير الشديد على النحو الذى ذكرناه فى هذه المرحلة فالفاعلون فى حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفراداً ، أو أسراً ، أو حتى أفكاراً ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعاً ، وينتهى أثره سريعاً أيضاً دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الإحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر ، وبالأخص فعل الهيمنة ، والتقدم إلا بقدر محدود وأجال قصيرة محكومة بالعمر البشرى .

أما المرحلة الثانية فقد اصطبغت بصبغة الحداثة التى دشنتها ، فالأخيرة بناء تاريخى شامل : اجتماعى / سياسى / اقتصادى تأسس على مرحلة جديدة فى العلم الذى هو بدوره أكثر أبنية التاريخ إستقراراً واستمراراً لأنه يقوم سواء فى تطوره أو فى تأثيره على التراكم . ومن هنا فإن التراكم المعرفى لدى أمة يعنى بالضرورة – رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات – تراكماً تاريخياً . فبدءاً من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متمايزة للتقدم حيناً ، وللتخلف أحياناً أخرى حسب المواقف من العلم التى باتت بالضرورة مواقف من التاريخ . ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هى وحدة الفعل الأساسية ، كما أصبح الاستقرار النسبى وليس التغير المستمر والانقلابى هو طبيعة الإرادات الفاعلة فى التاريخ . ومن ثم نشأ واستقر نمط جديد من الذكاء التاريخى يمكن تسميته بالذكاء التاريخى الخطى وهو الذكاء الصانع للعصر الحديث أو «للحداثة» كتجربة تاريخية تتمتع بالإستمرارية ، وفلسفية تتسم بالموضوعية والعقلانية ، ومن ثم «للنظام العالمي الواسع» الذى إستمر مهيمناً على العصر الحديث ، والذى نرصد – سريعًا – تحولاته على الصفحات التالية .

الفصل الثانى

النظام العالمى الحداثى

على العكس من النظام التاريخي «عبر الإقليمى» والذى تأسس على الرؤية الكلاسيكية للوجود وفى قلبها النموذج المعرفى التقليدى الصانع لنمط الانتاج الزراعى ، قام النظام العالمى الواسع للحداثة بإلهام الرؤية الحديثة للوجود والتى ترى الذات الإنسانية فى مركز هذا الوجود وتشعر بها مهيمنة عليه حيث القدرة على إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها على التحكم النسبى فى مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقها وخبرة متراكمة فى تقنين هذا المنطق وصياغته ونشرة بصورة واسعة فى كوكبنا الأرضى ، ثم بصورة متزايدة فى الأجيال المتتابعة وبالذات فى تاريخنا البشرى الحديث ، الذى نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود ، أو ما يسمى بالروح الحديثة .

ولقد ارتبطت هذه الروح الحديثة بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشوف الجغرافية بما مثلته من تكسير حاد وعميق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتى ساهمت بجدية فى إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشر وهو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلاً وظاهراً بالعالم الجديد المكتشف بفعل هذه الحركة والذى أفرز ولا يزال حيوية الغرب المعاصر «الولايات المتحدة الأمريكية» . ولسبب آخر هو الأعمق جوهره أن العقل الغربى إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه ، قد شعر بقدرته على تحطيم أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليده ورموزه وإلهاماته ، وإعادة بنائه بشكل مغاير خروجاً من تاريخه الوسيط الذى ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم على نوع من «الإقطاع المقدس» شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة «الإمبراطورية» والكنيسة الكاثوليكية «البابوية» بإدعاء الحق الإلهى المقدس فى حكم الشعوب .

ذلك إن الإندفاع الغربى المقتحم لهذا العالم الجديد قد ولد فى العقل الغربى درجة أعمق من الثقة ، وروح الإكتشاف والمبادرة لدرجة المغامرة أحياناً : إكتشاف الأفكار ، والمعارف ، والتجارب المبشرة والنقيضة لكل ماهو منثور من تجارب مجتمعيه فى ثنايا التاريخ الذى تم تحطيم صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيا العالمية التى شهدت قصصه وأساطيره ورواياته وسردياته الكبرى والصغرى ، ومن ثم تنامى قدرته — أى الغرب — على الخوض فى دوربها بكل الثقة وبمنتهى الجرأة التى وصلت ذروتها

فى النزعة الهجومية التى إختزنها العقل الغربى ليستعملها بعد ذلك كثيراً ضد أنحاء شتى فى العالم القديم ملتبساً هذه المرة بروح إستعمارية نال بعضاً من نيرانها وإحتقاناتها عالمنا العربى فى القرنين التاسع عشر ، والعشرين فيما جسده نسق الفكر الكولونيالى الذى تبرعم الفكر الغربى الحديث النازع إلى التمركز حول ذاته والقائل عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف ، بسمو الغرب عرقياً ودينياً وفكرياً ، بل وبوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه العام «بالمعجزة» اليونانية الفلسفية، وحتى الآن متمتعاً بالطهر المعرفى والنقاء العرقى .

والثانى هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضاً فى قدرة الغرب على نقد تاريخه الوسيط بالذات وتكسير تركيبته الإقطاعية إمتلاكه المتنامى لناصية العلم الطبيعى فى منهاجيته التجريبية والذى يصوغ ، ربما وحده ، أيديولوجيا «عالمة» تجسد نمطاً من النشاط الفكرى المستقل والمتمايز عن تلك الأنشطة الفكرية التى تلهمها الأديان والفلسفات الكبرى المتراكمة فى التاريخ والتى تبقى مهما راوحت بين يمين ويسار ، ومقدس ودنيوى ، نمط من النشاط يركز على التيار الشعورى الباطنى للإنسان يخاطب حياته الروحية ، وعلى الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين فى مجتمعه أو المجتمعات الأخرى ، وبالأحرى ، بالفضاء السياسى ، وذلك بعكس العلم الطبيعى التجريبى الحديث وخاصة فى تطوراته اللاحقة على شكية ديكارت وتجريبية بيكون والتى قامت بالأساس على عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت فى النهاية عبر إشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفى كامل يبحث فى الوسائل والأشياء ، والمقادير والكميات ، والكتل والموازين ، ويراكم المناهج والنظريات المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة ، واللازمة لإقتحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهماً ثم توظيفاً لها . وهو الأمر الذى نقل وعى الإنسان الغربى إلى فضاء جديد عقلانى وموضوعى ومادى مكنه من طرح أسئلة جديدة تماماً على التاريخ الغربى بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكرى القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت فى النهاية لقصر الدين على المجال الروحى للإنسان ، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود فى النهاية إلى جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية ، وهما ، أى العلمانية والديمقراطية ، المعلمين البارزين والمميزين للوعى الغربى فى كتلته التاريخية المعاصرة .

أما الثالث فهو حركة الإصلاح الدينى والتى أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية فى أوربا خاصة فى ألمانيا وفرنسا ، المذهب البروتستانتى والذى يربط عالم الاجتماع الألمانى الكبير ماكس ڤيبر بينه وبين الرأسمالية وذلك فى كتابه الشهير «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية[٨] حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين

يعتبرهما جوهريين فيها هما : وجود المشروع الذى يكون هدفه تحقيق أعلى قدر من الربح ، والتنظيم العقلانى الذى يبقى كوسيلة للوصول إلى هذا الربح .

فما يحسم الأمر بين الرأسمالى الحقيقى ، وأى مرابى أو مغامر هو السعى ليس إلى الربح الأقصى كحالة نهم نفسى ، وإنما إلى الربح الدائم الذى يتحقق بفعل الرغبة الدائمة فى مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة فى الانتاج . وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيرى ڤيبر أنها - أى الرأسمالية - ليست فى الواقع سوى الوريث الشرعى «للكالڤينية» كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذى يحول العمل إلى نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكالڤينيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلى إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة ، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاماً ينبغى إقامته فى الواقع تحقيقاً للإرادة الإلهية ، وحيث العقل الدينى الطهرانى يفهم الربح ليس كغاية فى ذاته ولكن كوسيلة تقود إلى عمل منتج جديد وتنظيم جديد يقود إلى الربح وهكذا تحقيقاً للتراكم الرأسمالى الحقيقى الذى يسعى للتطوير وليس إلى الملذات .

لقد تفاعلت هذه العوامل معاً : الكشوف الجغرافية ، والثورة العلمية ، والإصلاح الدينى البروتستانتى لصياغة الروح الحديثة - فى السياق الغربى - والتى صاحبها نمط جديد من الوعى بالعالم جوهره الإنشغال الكونى وليس المحلى أو الإقليمى ولد مع القرن السادس عشر وظل متنامياً بعد ذلك وصانعاً للنظام العالمى الحداثى الواسع . ولعل هذا الفهم هو ما عبر عنه السير «هالفورد ماكيندر» أحد أبرز رواد الجغرافيا السياسية بمطلع القرن العشرين بقوله[٩] : بعد أن ولى عصر كولمبوس ، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسى محكم يتسم بنظرة شمولية تغطى الكرة الأرضية كلها ، ذلك لأن كل إرهاصة للقوى الاجتماعية فى أى ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة إنفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصى الأرض .

وهذا الإنشغال الكونى بالعالم لدى ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمى راهن كونى النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر فى بنيته الأكبر والأكثر رحابه بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات فى مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أى النظام العالمى الحداثى فى كليته .

فعلى سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية .-حسب ولارشتاين-[١٠] على أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلى ما يمكن تسميته «إنهيار الهيمنة» وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمراً

استثنائياً حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيراً فى دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمسة قرون كاملة وهو الأمر الذى أدى إلى التحولات الداخلية فى مراكز النظام العالمى الحداثى القائم داخل أوربا / الغرّب رغم استمرار الغرب مركزاً لهذا النظام . وهى تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود ، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلى الضعف المطلق ، أو لدوافع خارجية تقود إلى الضعف النسبى قياساً إلى الصعود الكبير فى قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة .

وفى هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت فى الحقبة الحديثة وموزعة على القرون الخمس تقريباً[١١] :

ففى القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان فى الكرة الأرضية وفق معاهدة «توردزيز يلاس» التى كان الباب إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوربا بينهما وذلك وفق خط وهمى فى المحيط الأطلنطى على أن تسيطر أسبانيا على الأراضى الواقعة غربى هذا الخط ، وأن تهيمن البرتغال على الأراضى الواقعة شرقية .

- وفى القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدى أسبانيا على جانبى الكرة الأرضية وفى جزر الهند الشرقية .
- وفى القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا فى معارك ضارية إمتدت مساحتها من أراضى كندا وصولاً إلى الهند .
- وقد شهد القرن التاسع عشر زخماً أوربياً عاماً فى التكالب للسيطرة على القارة الأفريقية .
- وفى النصف الثانى من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعدها وحتى الآن .

ثم كان الدعم الذى تلقاه منهج «النظم العالمية» لولا رشتاين من المنهج التاريخى غير التقليدى لمدرسة «الحوليات» الفرنسية والتى رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم على الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية فى التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز على ما يسمى بـ «روح العصر» فى هذه الجوانب جميعاً وهى الفكرة التى ألهمت الأستاذ «فرناند بروديل» مصطلح «الدوام الطويل» الذى يعنى عنده الإستمرار التاريخى المادى والاجتماعى الذى تتقلب على سطحه الأحداث السياسية[١١] .

وحسب مفهوم «الدوام الطويل» لدى الأستاذ بروديل والذى يمكن اعتباره فى إطار منهج النظم العالمية هو «نمط الإنتاج» فإننا لا نميل إلى تقسيم تيلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمى الحداثى . وبدلاً من ذلك نعتقد فى أهمية التقسيم الثلاثى الذى يقدمه المؤرخ الأمريكى «چورج مودلسكى»[١٢] لدورات الهيمنة المنفردة على منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى «النظام العالمى» والتى حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط : الهيمنة الهولندية فى القرن السابع عشر ، والبريطانية فى التاسع عشر ، ثم الأمريكية فى النصف الثانى من القرن العشرين . وتشمل الهيمنة فى الحالات الثلاث : السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادى والسياسى والإيديولوجى غير أنها تقوم بالتأكيد على أساس راسخ من التفوق الاقتصادى عبر مراحل ثلاث : تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق فى الكفاءة الانتاجية على منافسيها ثم تمكن رجال التجارة فى هذه الدولة بالتالى من الحصول على إمتيازات تجارية ، وأخيراً تمكن رجال المال فى هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية على الاقتصاد العالمى . وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة على الساحة العالمية ، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم فى نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوى الأخرى بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفى لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة .

فى هذا السياق المعتمد «دورة الهيمنة» من ناحية و «الدوام الطويل» من ناحية أخرى يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالى الذى شكل فضاء الإقتصاد العالمى الواسع ، وأرضية النظام العالمى للحداثة طيلة القرون الخمس الماضية وهما : «الدوام المركنتيلى» من بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، و «الدوام الصناعى» من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن . كما يمكن أن نتحدث عن ثلاث دورات للهيمنة . الأولى وهى الهيمنة الهولندى على أساس الدوام المركنتيلى ، أما الثانية والثالثة فهما على قاعدة الدوام الصناعى ، بريطانيا على قاعدة الثورة الصناعية الأولى ، والولايات المتحدة على قاعدة الثورة الصناعية الثانية ثم الثالثة .

أولاً: الدوام المركنتيلى :[١٣]

والمركنتيلية ببساطة هى نقل السياسات التجارية للمدن العاملة فى التجارة إلى يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية على التجارة ليصبح إحدى الأدوات الرئيسية فى صنع الدولة . ويرتبط صعود العالم المركنتيلى فى القرن السابع عشر ارتباطاً مباشراً بالهيمنة الهولندية ، فالدولة الهولندية التى كانت قد إنسلخت من سيطرة آل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف

من مجموعة من المدن التجارية التى تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجى ، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار ، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها ، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالى قدمت بديلاً جديداً لمبرر وجود الدولة يركز على الاقتصاد وليس على السياسة والحرب ومجد الحاكم .

والحق أن النجاح الذى أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعنى أن النظام العالمى قد تعزز كإقتصاد عالمى عندما رأت الدول الأخرى ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد فى ظهور واستقرار المركنتيلية .

ثانيا: الدوام الصناعي :

ويتأسس على الاقتصاد الصناعى الذى بدأ فى بريطانيا منذ ١٧٦٠ على الأقل ويمتد حتى الآن ، وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة مثلت الأساس للهمينة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم – حسب إدوارد ولا رشتاين[١٤] على عناصر ثلاث أساسية :

أولها : السوق العالمية الواحدة التى يقوم عليها الاقتصاد وهى السوق الرأسمالية التى يتوجه الانتاج فيها إلى التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلى وتتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلى حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطوراً بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتى يتم إخراجهم من السوق نفسها فى النهاية وهو ما يقود إلى النمو الاقتصادى المتفاوت عبر العالم ، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطوراً للسوق العالمية .

ثانياً : النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هناك نظماً سياسية متعددة على خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الإقتصادية الكبرى لأنه لو قدر لأى نظام سياسى بعينه أن ينفرد بالسيطرة على العالم فإن هذا سوق يؤدى بالضرورة إلى إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسى ذاته ، وهنا تنتفى المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمى فى عباءة هيمنة إمبراطورية . وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسى العالمى الذى يتطلب حالة من توازن القوى لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال فى مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتى الذى أدى إنهياره إلى بدء مسار العولمة .

وثالثها : هو المنظومة الثلاثية حيث يرى ولارشتاين أن عمليات الإستغلال

الجارية عبر الاقتصاد العالمى تعمل دائماً فى صيغة ثلاثية . وواقع الأمر أنه فى حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمى ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين ، إما إن دخل طرف ثالث فى الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشئ من الاستقرار النسبى . ولذا تسعى البلدان القوية إلى خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للإقتصاد العالمى إنما يرجع جزئياً إلى نجاح الجماعات الحاكمة فى الحفاظ على وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك على منوال الدور الذى تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار فى العديد من النظم السياسية فى العالم . ويشبه هذا إلى حد كبير الدور الذى تلعبه الطبقة الوسطى فى المجتمعات فى خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية ، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر . وفى سياقات أخرى يعد قبول جماعات إثنيه «وسطية» من قبيل ما يسمى «الفقراء البيض» عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة فى بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن فى المجتمعات التعددية ، ولم يكن الإعتراف الرسمى بالهنود والملونين فى صفوف السود والبيض فى جنوب إفريقيا العنصرية سوى محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مسيطرة من خلال دعم «حاجز إثنى وسطى» ومن الناحية الجغرافية يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتاين دول شبه الأطراف التى تفصل بين قطبى الثراء الفاحش ، والفقر الفاحش فى عالمنا المعاصر .

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل – وهى ميزة كبيرة لها – قدرة عالية على النمو والتطور من داخلها قياساً إلى التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية الأخرى السابقة عليها . فهى كما يقول «دومينيك بلون» الباحث الفرنسى فى كتابه «الرأسمالية الجديدة»[١٥] لم تسجل على الإقطاعية تقدماً تاريخياً أعظم شأناً بما لا يقاس من التقدم الذى سجلته الاقطاعية على العبودية فحسب . بل أنها – أى الرأسمالية – سجلت على نفسها بالذات تقدماً متزايداً باضطراد . وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحل ، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقنى الذى إستتبع باستمرار أيضاً تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية :

أولها : الرأسمالية الكلاسيكية التى تولدت من الثورة الصناعية الأولى التى كانت إنجلترا مسرحها فى الحقبة الممتدة بين ١٧٦٠ – ١٨٧٥م والتى شهدت مولد النول الميكانيكى والأله التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاز .

وثانيتها : رأسمالية الثورة الصناعية الثانية ١٨٩٠ – ١٩٦٥م والتى إقترنت بالاستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الإنفجارى وبتطور الصناعات الكيماوية .

وثالثتها : رأسمالية الثورة الصناعية الثالثة التى دشنها ابتداءً من مطلع السبعينات من القرن العشرين تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية فى مجال الهاتف والتلفزة والحاسوب وهناك من جهة ثانية الإكتشافات المذهلة أيضاً فى علوم الحياة والچينات الوراثية . وهذه الثورة لم تكتمل بعد ولا تزال تأخذ أبعاداً جديدة مع بداية القرن الحادى والعشرين بفضل القفزة النوعية فى علوم المعرفة بدءاً بشبكة الإنترنت وانتهاءاً ببنوك المعلومات .

وفى هذا الإطار – حسب بلون – فإن الاقتصاد لن يقوم بعد الآن على القوة المادية بل القوة الذهنية أو قوة المعرفة وهذا التحول سوف ينعكس جذرياً فى طبيعة القوة العاملة وفى البنية الاجتماعية للإقتصاد الرأسمالى الذى سيتحول من أكثر فأكثر إلى اقتصاد خدمات بدلاً من كونه اقتصاد انتاج ، وحيث ثالوث الرأسمالية الصناعية : الإنسان ، والألة ، والمادة سيتخلى عن مكانه لثالوث جديد هو : الإنسان، الفكرة ، الصورة . بل أن طبيعة المنتجات الإستهلاكية سوف تتغير ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم إستهلاكها حتى النهاية شأن الغسالة الكهربائية مثلاً التى صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلاً قبل أن تتحول إلى نفاية ، بل ستكون – أى المنتجات الاستهلاكية – الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح على شبكة لا متناهية من الخدمات . أما المنتوج المادى بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوى «ركيزة» لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته . ولكن السؤال المهم هنا هو ماذا يعنى هذا الانتقال من الثورة الصناعية الأولى إلى الثانية ، ثم إلى الثالثة ، وما تأثيره ؟

وهنا يربط ولا رشتاين دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمى اللوجستية الثلاث[١٦] . وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد على السوق العالمى للاستثمار والتى تدعم وجود الدولة المهيمنة . والاستثمار هنا سياسى وإقتصادى معاً وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل فى شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية على اتساع النظام جنباً إلى جنب مع شبكة ديبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية فى نقاط متعددة من العالم . وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور . وتنتهى دورة الهيمنة بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاماً وتنتهى ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمى . وهكذا فقد مثلت حرب الثلاثين عاماً التى انتهت بتوقيع معاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨م إيذاناً ببدء السيادة الهولندية «على أساس الدوام الطويل الأول المركنتيلى» . ثم مثلت الحروب النابليونية التى انتهت بصلح ڤيينا سنة ١٨١٥م علامة بروز بريطانيا كقوة مهيمنة على أساس الدوام الثانى «الصناعى» وعلى قاعدة الثورة الصناعية الأولى

والتى نسب إليها كارل ماركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا على مستوى التنظيم الاجتماعى ، والتى يمكننا أن ننسب إليها هنا فى عالمنا العربى الإسلامى المشرقى ظاهرتى الاستعمار البريطانى - الفرنسى ، ثم الاستيطان الصهيونى ضمن الموجه التاريخية للهيمنة البريطانية الممتدة حتى منتصف القرن العشرين .

* * *

ثم كانت الثورة الصناعية الثانية أساساً للصعود الأمريكى الذى بلغ مرتبة الهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية ، وأساساً لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة من ناحية أخرى وذلك عن طريق تعميم «النموذج الفوردى» - نسبة إلى فورد صانع السيارات الأمريكى الكبير فى القرن العشرين - والذى تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصى فى التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلى فكرة جديدة جوهرها المشاركة فى الأرباح عندما بادر إلى زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التى ينتجونها بإيديهم وعلى هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البرولتياريا فى الرأسمالية الفوردية «نموذج دولة الرفاه» حيث نظر إلى البروليتارى كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه فى زيادة قدرته على الاستهلاك ومن ثم فى توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع . وهو الأساس الذى مكن دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات من تدشين دولة الرفاه التى مثلت عامل ضبط للمد الشيوعى عبر دعم أمريكى اقتصادى واستيراتيجى أسهم فى حفظ استقرار النظام العالمى للحرب الباردة ، مثلما كان صعود أمريكا قبل ذلك كدولة قومية بعد إعلان الاستقلال فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ثم نموها الاقتصادى والسياسى الشامل ، وحضورها الاستيراتيجى فى شئون العالم على النحو الحاسم الذى شهدته الحرب العالمية الثانية ، قد أسهم بشكل مباشر وحاسم فى تطور النظام العالمى الحداثى على أساس من المركزية الغربية التى كانت أوربا فى قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلى أطرافها - أى طرف المركز نفسه - فى الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية فى تجاويف الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخرى فى النظام العالمى الأوسع .

وهنا تمثل الحرب الباردة وضمنها التحدى السوفيتى للولايات المتحدة خبرة استثنائية ومتفردة حسب منهج تحليل النظم العالمية إذ يعتبرها تيلور مثلاً أداه مساعدة على صرف الأنظار عن إحدى أخطر القضايا وهى الهوه السحيقة التى تفصل دوماً بين الشمال والجنوب . وبهذا المعنى يكاد يصبح الصراع الكبير مؤامرة كبرى . ذلك أن الحرب الباردة لم تفت فى عضد الهيمنة الأمريكية بشئ بل إنها كانت التكأه

التى استندت إليها الولايات المتحدة فى تكتيل العديد من دول العالم ورائها كقوة عظمى . وهى بذلك تصبح قريبة الشبه من بريطانيا التى كانت مهيمنة على النظام العالمى قبل ذلك بقرن من الزمان بينما ظل الاتحاد السوفيتى حسب هذا المنهج تركيباً متناقضاً من قوة عسكرية عظمى على أرضية اقتصاد صناعى نامى أقرب إلى اقتصاد دول أشباة الأطراف .

ويفسر تيلور وفلنت[١٦] : لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتى كان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة ، فلقد مثلت الدولة السوفيتية سنة ١٩١٧م نقطة الذروة فى حركة ثورية قطع الطريق أمام إمكان تدويلها ولكنها شكلت برغم ذلك تحدياً إيديولوجياً للرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمى . ومع اقتصار الثورة على روسيا أول الأمر لم يكن أمام ستالين سوى خيار بناء الإشتراكية فى بلد واحد حتى يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد . ومن هذه النقطة فصاعداً فإن منطق النظام الدولى وضع الاتحاد السوفيتى فى وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة . ولكى يضمن الاتحاد السوفيتى لنفسه البقاء كان على دولته أن تتنافس مع الدول الأخرى ، ولكن هذا التنافس إستلزم من السوفييت الدخول فى لعبه الاقتصاد العالمى وفق القواعد الرأسمالية ، وقد وصل الأمر إلى مداه فى الثمانينات . وقد كانت هناك دائماً صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون على التمسك بأهداب القواعد الاشتراكية ، وبين التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الانتاجية . وفى مرحلة الركود الاقتصادى لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين «الحمره» أى الأصوليين ، وبين أهل «الخبرة» أى التكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة . وهذا ما وقع بالفعل فى كل أرجاء العالم الشيوعى فى الثمانينات .

ففى الصين مثلاً أدى هذا الصراع – حسب تيلور وفلنت – إلى انتصار التوجه الليبرالى فى الاقتصاد وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م . أما فى الاتحاد السوفيتى فإن حسم هذا الصراع على يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية «البيروسترويكا» وسياسية «الجلا سنوست» وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفيتى ، فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه فى عدم الوقوف إلى جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها فى شرق أوربا عجل ذلك بإندلاع ثورات ١٩٨٩م التى أنهت الحرب الباردة ، وفى ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للاتحاد السوفيتى كدولة من دول أشباه الأطراف وكقوة عظمى فى الوقت نفسه ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية – كشبه أطرافى – إلى نهاية النظام العالمى القائم على وجودة – كقوة عظمى – .

ومنذ نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م والتفكك السوفيتى ١٩٩١م لم يتوقف التآكل الروسى حتى كانت قمة روما الأخيرة بين روسيا من جانب ، وحلف الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة من جانب أخر «مايو ٢٠٠٢م» والتى دشنت وضعاً جديداً لروسيا كعضو فى المجلس المشترك للحلف يضمها مع الأعضاء التسعة عشر فيما يمكن وصفه بوضع المراقب فى إطار الحلف الذى كان قد نشأ ضدها قبل نصف القرن أو أكثر فيما يعنى نهاية «رمزية» جديدة لمنظومة الحرب الباردة .

والبعض قد يفسر ما حدث فى روما وقيام ما يشبه تحالف أمريكى روسى آثار حيرة أوربا وهواجسها بمجرد رغبة روسيا فى التقارب من أمريكا وأوربا على أرضية «١١ سبتمبر» الذى سمح لروسيا بعد أن أجادت إستثماره بالوقوف جنباً إلى جنب الولايات المتحدة منذ اللحظة الأولى ودون مواربه فى مواجهة ما أسمته الإرهاب ، وهو ما نجحت فيه بالفعل بإنضمامها إلى المجلس المشترك وقد يكون ذلك التفسير صحيحاً ، ولكن المغزى العميق لما حدث يتجاوز فى تصورنا مجرد التقارب الروسى الأمريكى ، إلى عودة الإلتئام للفضاء الغربى / الرأسمالى / المسيحى على أرضية النظام العالمى للحداثة الذى لا يزال ممتداً بمحدداته الثقافية والحضارية منذ القرن السادس عشر حول مركزية الغرب وإن حدثت تغيرات داخل هذا الفضاء الغربى نفسه وبين فاعلية بالإزاحة صعوداً وهبوطاً ، بين مراكز ، وأطراف مركزية أو شبه أطراف لهذه المراكز .

السقوط السوفيتى إذن أنهى الصراع الإيديولوجى الاشتراكى - الرأسمالى ، وأنهى الحرب الباردة كمرحلة فى النظام العالمى تتسم بثنائية القطبية ، ولكنه لم ينه النظام العالمى الواسع للحداثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب الذى عادت إليه روسيا باعتبارها ممثلة لأوربا السلافية الأرثوذكسية مع عنصريها الأخرين اللاتينى الكاثوليكى ، والبروتستانتى الأنجلو ساكسونى ، فيما يشبه نهاية للتناقض بين شرق الغرب ، وغرب الغرب ودعماً للإنتماء المشترك للغرب على أرضية الحداثة أو النظام العالمى الحداثى .

* * *

وعلى مستوى الشرعية ارتبط النظام العالمى الحداثى - الممتد حتى نهاية القرن العشرين بالأحرى حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - بمجموعة من الخطابات الفكرية المتتالية والمتوازية التبشيرية ، والتبريرية والتى أنطلقت جميعها من «نزعة التمركز الغربى حول الذات» .

ومفهوم التمركز حسب تعريف المفكر العراقى المرموق د. عبد الله إبراهيم فى كتابه القيم «المركزية الغربية .. إشكالية التكون والتمركز حول الذات»[١٧] هو نسق

ثقافى محمل بمجموعة من المعانى الثقافية والدينية والفكرية والعرقية تكون تحت شروط تاريخية إلا أنه سرعان ما تعالى على بعده التاريخى فاختزل أصوله ومقوماته إلى مجموعة من المفاهيم المجردة التى تتجاوز ذلك البعد إلى انتاج ذات مطلقة النقاء خالية من الشوائب . وفى الوقت نفسه إنتاج صورة مشوهة للأخر تفتش فى نقائصه أو حتى تخلق هذه النقائص لديه عندما تحاول محاكمة تاريخه وظواهره الثقافية بمعاييرها هى ، تلك التى نشأت وتطورت فى سياق تاريخه هو وبشروطه هو النابعة من ثقافته الذاتية . وبين دعوى طهرانية ونقاء الذات ، وتشوه وتدنى الأخر تبدأ ممارسات إيديولوجيا التمركز فى محاولة إقصاء الأخر .

وهذا النسق المتمركز حول ذاته ، هو ما اجتهدت الثقافة الغربية فى بنائه منذ القرن الثامن عشر على الأقل تجاوباً وتطابقاً مع فلسفة التاريخ التى بدأت تفرض تصوراً خاصاً لتاريخ أوربا والغرب عموماً يتسم بالاستقلالية والاستمرارية والتطور ومن ثم بدأت تعيد انتاج الماضى بكل مكوناته الثقافية والدينية والعرقية ليوافق ذلك التصور بما يجعل الغرب هو الأسمى فى ثقافته وإنتمائه الدينى والعرقى . وهنا تم اصطناع أسطورة الأصل النقى والمعجزة الإغريقية والمسئولية الدينية الكونية للمسيحية ببعدها الكنسى وليس الأخلاقى فقط .

وفلسفة التاريخ هذه التى جعلت الحتمية الغربية هى سر الكون أدت إلى ظهور منهج الوحدة والاستمرارية الذى يقول بوحدة الفكر الغربى وتماسكه وخصوصيته وإطراده ، ويقول فى الوقت نفسه بفرادته وكونيته بوصفه نموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان وقد إندرجت جهود فيكو وهردر وكوندرسيه فى المرحلة الأولى لتشكيل نزعة التمركز هذه ثم لحقتها جهود كانت وهيجل وماركس وكونت فى المرحلة التالية بإنضاج هذا التصور وبلورته ثم تهيئة الأسباب لقبوله وتعميمه ليكون أحد مسلمات الفكر الغربى الحديث .

ومن أبرز ما حققه هذا المنهج فى ثقافة الغرب أنه أصل مقومات الغرب الفكرية والدينية والعرقية وثبتها انطلاقاً من لحظة تاريخية معينة ، ولما كان الفكر من الأسس التى رأها هذا المنهج محورية فقد اهتم به وراح ينظم الممارسات العقلية ليجعل منها مركزاً ومنطلقاً لذلك الفكر . وما إن عثر على قضية «المبدأ» فى سياق التأملات الإغريقية إلا وعدت هذه القضية ممثلة بشخص طاليس الأيونى اللحظة الأولى والحقيقة لولادة الفلسفة ورتبت الممارسات اللاحقة جميعها إنتهاء بالفلسفة الغربية الحديثة على أنها نسيج حى متصل يغذى بعضه بعضاً . ومن الطبيعى أن هذا النسيج سيهمل كل المعطيات والوقائع التى لا تناسب معاييره حتى يتحقق له التماسك والاضطراد ، وهكذا رسخت فكرة خطيرة وهى أن كل فلسفة لا تشتغل بالمفاهيم

التى أنتجتها الفلسفة الإغريقية ومن ثم الغربية لابد وأن تستبعد من ميدان الفلسفة الحقة وبذلك فرضت ولادة قيصرية للفلسفة باعتبار أن أباها طاليس وموطنها الأول هو الجزر اليونانية قطعاً لصلتها بالفكر الشرقى الذى كان يمور فى العالم القديم فى الشرق وخاصة مصر وبابل وفارس واعتبرت المعجزة اليونانية أروع أحداث التاريخ .

وأيضاً قام منهج «الوحدة والاستمرارية» بعملية تغريب ضخمة للمسيحية بما يجعلها حسب إرادة الكنيسة ديانة كونية شاملة بحيث أعتبرت أوربا «المسيحية» حاملة رسالة كونية وحضارية شاملة فى قلبها الدين إلى العالم الوثنى والهمجى خارجها والذى يحتاج إلى قيم دينية يحملها إليه الرجل الأبيض المسيحى ذو الرسالة العالمية .

وفيما يخص العرق ، فإنه قد تم استثمار نظرية «الكيوف الأرسطية» وتوسيعها من جانب ، واختزالها من جانب أخر بما يجعلها تدعم الفكرة القائلة بتفوق الغربى. وجرت دراسات هائلة وظهرت نظريات كثيرة تبرهن على أهلية ذلك العرق وتفوقه على الأعراق الأخرى . وبهذه الطريقة «منهج الوحدة والاستمرارية» تم إنتاج غرب متميز بتفوقه الثقافى والدينى والعرقى ليس الآن فقط ولكن منذ بداية التاريخ الذى يستمر حتى الآن فى تجسيد تميز هذا الغرب .

والأمر المهم فى هذا السياق هو أن تمركز الغرب حول نفسه عبر رحلة طويلة من الفرضيات المتحيزة لم يتوقف عند حدود انتاج صورة نقية لذاته ، بل تجاوز إلى حدود تركيب صورة مشوهة للآخر ، فالعالم خارج نطاق أوربا نظر إليه بوصفه سديماً غامضاً ، وبدائياً وخاضعاً لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه .

ويقوم خطاب «هيجل» كدليل على هذه الرؤية المشوهة للآخر فهو أى هيجل يرى أن الأفريقيين والأسيويين أشد التصاقاً بالدونية التى تميزهم فى كل شئ عن الغربيين ، أما السكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعى لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم . وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للأخر سرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعى وسلوكى أدت إلى انقسام فى الفكر الإنسانى ، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق أخر أختزل إلى الحضيض والدونية التى تجعله يعيش دائماً إحساس بمديونية أخلاقية وثقافية ودينية للأخر وهو ما أفضى إلى مزيد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليها وغزوها بمضامين أنتجتها ظروف تاريخية مختلفة وهى لذلك لا تحقق نهضة هذا الأخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه وإغترابه .

وبالطبع فإن خطاب الثقافة الغربية لم يخل من نقد انبثق من ثناياها معارضاً لنزعة التمركز هذه وساعياً إلى كشف الالتباس الحاصل فى صلب الثقافة الغربية والنازع إلى تطهير الذات وإدانة الآخر وهو ما يبدو فى جهود «دولز» و «فوكو» وبالذات لدى هابرماس ودريدا . فالأول وهو إبن المدرسة النقدية الألمانية قام بنقد العقل «الأداتى» الذى جعل من العقل أداة لإخضاع الإنسان لمفاهيم إتخذت شكل علاقات وقوانين وأنساق ثقافية قد تكون متحيزة ولا تهدف إلا إلى طمس حرية الإنسان .

والثانى هو إبن المدرسة التفكيكية الفرنسية الذى يدعو مباشرة إلى تفكيك نظم «العقل الميتافيزيقى الغربى» المتمركز حول نفسه لإرساء عقلانية جديدة لا تمركز فيها ولا تحيزات . ولاشك في أن طرح دريدا يأتى فى سياق أوسع مثير للتأمل والجدل يؤكد دوره مع هابرماس فى نقد نزعة التمركز التى هيمنت على روح وفلسفة الحداثة الغربية . غير أن المهم هنا هو أن هذا التيار النقدى يظل محدوداً جداً فى سياق الفكر الغربى .

وحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية ، فإنهم عادة لا يستطيعون نفى مركزية أوربا كحقيقة تبدو الآن تاريخية فى هيكلة النظام العالمى للحداثة ، وإن حاولوا تفسير هذه المركزية بدوافع مختلفة عن تلك الدوافع التى ترتكز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع مرتبطة بفضائل خاصة أو رقى ذاتى فى العقلية الأوربية وحدها أو بتراكم ثقافى حضارى تم داخل تاريخها وحده وعلى نحو مستقل عن الآخرين ، وإنما نتيجة لتراكم حضارى إنسانى تم داخل وعبر صيرورة التاريخ البشرى فى حقبه وحضاراته المتعاقبة منذ الحقبة القديمة والوسطى السابقة على الحداثة والتى سادهما معاً ما عرفناه سلفاً «بالذكاء التاريخى الدائرى» و «الجغرافيا اللامركزية» حيث الأفكار والقيم والرموز الحاكمة تنبع من مراكز ثقافية متعددة ومنتشرة لتسود على التوالى أو بالتوازى أو بالتوارث لدى المراكز الاستيراتيجية المختلفة للنظام عبر الإقليمى الذى ساد هاتين الحقبتين وعبر عمليات تثاقف بين الحضارات المختلفة أهمها المصرية واليونانية والفارسية والرومانية والعربية الإسلامية والصينية ولكن دونما إدعاء بمركزية أى منها على النحو الذى ساد بعد ذلك من إدعاء برقى وطهارة وتجانس ووحدة واستمرارية العقل الغربى فى موازاة مركزية أوربا فى النظام العالمى الحداثى .

وبرغم أن الخطاب الفكرى الأوربى لنزعة التمركز قد أنتج قيماً سياسية وثقافية إيجابية ألهمت النظام العالمى القائم ودفعت نحو تطوره كمبدأ السيادة ، وحق تقرير المصير ، والديمقراطية الليبرالية وحتى الاشتراكية ، ومؤسسات مثل عصبة الأمم والأمم

المتحدة وغيرها ، إلا أن نزعة التمركز هذه كانت سلبية فى أحيان أخرى كثيرة عندما قامت بدور التبرير لأخطاء الغرب الكثيرة التى بلغت حد الخطايا ، وبالذات مع الاستعمار الأوربى لكثير من مناطق العالم فى الجنوب والشرق ، والاستيطان الصهيونى لفلسطين العربية .

* * *

أما الانتقال من رأسمالية الثورة الصناعية الثانية إلى الثالثة ، فهو يبلغ من العمق والأهمية حداً قد يكون تحويلياً على أكثر من صعيد ؛

أولها : على صعيد التنظيم الاجتماعى إذ يؤدى إلى تقويض نموذج دولة الرفاه وهو ما جسدته أمريكا الريجانية وبريطانيا التاتشريه حيث تتحول الرأسمالية فى ظل الثورة الثالثة إلى رأسمالية مدراء شركات ومساهمين وليس أرباب عمل وعمال ، وتنخفض قيمة العمل والعمال على نحو لا يدعو لاسترضائهم وقد ترتب على ذلك التحول البنيوى تقويض الدعائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية وهى[١٨] : المؤسسات الممركزة ، والعلاقات الاجتماعية الثابتة ، والقيم الجماعية القوية . ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذى أرست أسسه ثورة التكنولوجيات الإعلامية الجديدة أدى إلى نزع الصفة المركزية عن العلاقات الإجتماعية وحطم إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيرى ، كما أنها إقتضت التحول عن التنظيم «التيلورى» القائم على الترتيب الهرمى إلى تنظيم أفقى ولا مركزى للمشاريع يقوم على مبدأ الارتباط المتبادل . وأخيراً فإن نظام القيم الجماعية الذى كان يميز النموذج الفوردى من تضامن وتآزر وتعاقد جماعى قد أخلى مكانه لنزعة فردية مشتطة . إذ أن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء على التصرف كأفراد بدون مرجعية طبقية وبلا وساطة نقابية . وحتى سوق العمل فى نظام الشبكة تغدو قائمة على ما يفرق بين العاملين الأجراء ، وليس على ما يجمع بينهم فسوق العمل الجديد التى باتت تتطلب مهاره اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضاً تميزاً فى شروط العمل وتفاوت كبير فى عقوده وفى أجوره ومن ثم فقد انتهى مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت ، والاستخدام الدائم وحل محله العمل لأجل محدود ، والعمل بدوام جزئى محل العمل بدوام كلى ، وهكذا .

وقد صاحب هذا التحول فى البنية التنظيمية للرأسمالية الجديدة – حسب دومينيك بلون – تحولاً فى بنيتها الإيديولوجية «النيوليبرالية» التى أحدثت إنقلاباً فى العقدين الماضيين فى المناخ الفكرى السائد حيث قدمت الفرد على الجماعة ، والعقد على القانون ، والسوق على التخطيط وماهو اقتصادى على ماهو سياسى واجتماعى كنظام أولويات تتناسب معها ومع روحها الجديدة .

وهنا بالضبط تتولد ما نسميه بـ «النزعة الاستقطابية» الكامنة فى روح الثورة الصناعية الثالثة أو اقتصاد المعرفة على النحو الذى يؤدى إلى تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراءً فى شتى مجتمعات العالم إذ يتفاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقية اللازمة للإندماج فى هذا الاقتصاد ، وفى الوقت نفسه إلى زيادة الفقر لدى الطبقات الأكثر فقراً بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعارف والمهارات الراقية من ناحية وتضاؤل دور الموارد الطبيعية وموارد الطاقة . والعمالة العادية من ناحية أخرى . وعلى المنوال نفسه سوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات/ الدول الأكثر تطوراً وثراءً فى الشمال ، والأكثر تخلفاً وفقراً فى الجنوب .

أما الثانى : فيأتى على صعيد البناء القانونى / السياسى للنظام العالمى القائم . ذلك أن إفرازات اقتصاد المعرفة وما بلغته من أهمية تحويلية ، على صعيد التنظيم الاقتصادى الاجتماعى لم تتوقف عند حد السقوط السوفيتى وزوال الحرب الباردة بمطلع التسعينات ، وإنما إمتدت إلى محاولة تدشين بنية جديدة فى النظام العالمى تقوم على أساس خطاب تبشيرى وتلك هى بنية / نظام «العولمة» والقائم على الخطاب التبشيرى «الكونى» كخطاب تبريرى وتبشيرى معاً على مستوى الشرعية .

غير أن البنية / العولمة ، والخطاب / الكونى معاً واللذين شغلاً عقد التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م ، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، يظلان موضع جدل حول ما إذا كانا يمثلا مرحلة / بنية جديدة أخيرة فى النظام العالمى الحداثى بحكم إستنادها إلى نمط الانتاج الرأسمالى والذى صاغ هذا النظام العالمى ، أم أنهما سيكونان مرحلة جديدة ولكنها أولى فى نظام عالمى جديد مختلف قد يكون ما بعد حداثى بحكم ارتكازها على اقتصاد جديد مختلف نوعياً هو الاقتصاد ما بعد الصناعى أو اقتصاد المعرفة الذى يحوز طبيعة استقطابية قادرة على تفجير النظام القائم من داخله ؛ ومن ثم تتطلب وتفرز خطاباً جديداً للشرعية تبريرياً وتبشيرياً في آن ؟

والواقع أننا نميل إلى طرف الجدل الثانى إذ نتصور بناء العولمة الراهن كمرحلة انتقالية غير قادرة على الاستمرار نتيجة لوجود تناقض جوهرى بين الطبيعة الاستقطابية على صعيد نمط الانتاج الذى تستند إليه ومن ثم التنظيم الاجتماعى الاقتصادى لها ، وبين الطبيعة التبشيرية على صعيد الشرعية والخطابات الفكرية التى تصدر عنها ، وهو ما يفتح الباب أمام خيارات عدة لمستقبل النظام العالمى سوف نعالجها فى الفصل الثالث من هذه الدراسة ، ولكننا سوف نتوقف هنا ، وفى نهاية هذا الفصل ، عند العولمة نفسها كمفهوم وبنية . وفى هذا السياق يبرز تعريف تيلور وفلنت لها حيث يحددانها بثمانية أبعاد هى[١٩] :

١ - العولمة المالية : وتصف السوق العالمية الأنية للنتاجات المالية المتعامل بها فى «المدن المالية» عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً .

٢ - العولمة التكنولوجية : وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتى نجم عنها إنضغاط الزمان / المكان ، والانتقال الفورى للمعلومات عبر العالم .

٣ - العولمة الإقتصادية : وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التى تمكن «الشركات الكونية» من استغلال المال والعمل عبر العالم على إتساعه .

٤ - العولمة الثقافية : وتشير إلى إستهلاك «النتاجات الكونية» عبر العالم وتعنى ضمنياً فى أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما فى تعبير «الكوكله» .

٥ - العولمة السياسية : وتتمثل فى انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعى ، والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بوجه عام .

٦ - العولمة البيئية : وهى الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة الكوكب الأرضى على البقاء ككوكب حى وهى تطمح إلى أن تصبح عولمة سياسية خضراء .

٧ - العولمة الجغرافيا : وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة فى الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات «الدولية» فى عالم تذوب فيه الفواصل بصورة متزايدة ، وبات ينظر إليه فى أغلب الأحيان على أنه شبكة من «المدن العالمية» .

٨ - العولمة الفسيولوجية : وهى ذلك الخيال الجديد الذى يستشرف ظهور مجتمع عالمى واحد أو كل اجتماعى مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية .

وبغض النظر عن مدى التداخل الملحوظ فى تعريف تيلور بين أكثر من محدد كالإجتماعى والثقافى واللذين يكشفان عن نزوع واحد إلى تسويد قيم مشتركة باعتبارها قيم إنسانية عالمية أياً كان مصدرها ، وأيضاً بين الاقتصادى والمالى كتعبير مشترك تقريباً عن الطبيعة الدولية لحركة رأس المال والانتاج سلعاً وخدمات ، وكذلك العلاقة المترابطة بين العولمة التكنولوجية والجغرافية وهى تتسم بترابطية عكسية إذ ينظر إلى التطور التكنولوجى المتسارع على أنه إنهاء للجغرافيا أو على الأقل تآكل فى حدودها ودورها . وكذلك الترابط بين العولمة البيئية والثقافية حيث الأولى باعتبارها التعبير الخالد عن المشترك الإنسانى «جيران فى عالم واحد» هى الأساس لصياغة أجندة قيمية متجانسة للثانية بحسبانها التعبير الأمثل عن التنوع الإنسانى وحسب قاعدة «الوحدة فى إطار التنوع» . نقول .. بغض النظر عن هذا التداخل بين

محددات تيلور الثمانية يمكن اعتبار مصطلح العولمة هو الوريث الشرعى للتقسيم الثلاثى للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى عالم أول «الغرب» وعالم ثانى هو «الكتلة الشرقية» التى كان مركزها ينتمى للغرب الحضارى والثقافى باعتباره «شرق الغرب» وعالم ثالث هو الجنوب فى الحقيقة . فلقد إختفى العالمان الأخيران فى تلك المنظومة الثلاثية كمفهومان يحملان معنى سواء لأن العالم الثانى الاشتراكى قد اختفى فعلياً بتفكك الاتحاد السوفيتى ، أو لأن إختلاف درجات النمو بين بلدان العالم الثالث وما أدى إليه ذلك من صعود اقتصادى كبير لدى دول أسيا جنوبياً أو شرقاً قد أنهى التجانس فيما بين دول الجنوب على نحو لم تعد معه عالم واحد وإنما عوالم مختلفة . وبدلاً من ذلك صار هناك عالم واحد – أو إدعاء بذلك – يرتكز على ثلاث مناطق رئيسية : أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، وآسيا الباسيفيكية وهو العالم المتقدم ، وأسفله فى الجنوب يقع عالم آخر بمثابة أطراف للعالم المتقدم . والعالمان موجودان معاً بحكم ثورة الاتصالات فى مشهد واحد بما يبرر القول بعالم واحد شكلاً رغم الفوارق الجوهرية بينهما وهو ما يطلق عليه البعض أحياناً «عولمة غير متكافئة» والمؤكد فى هذا السياق هو أن الاتصالات الفورية لم تنه الفوارق بين المجتمعات والدول ولم تسفر عن نهاية الجغرافيا . وهنا يلاحظ تيلور ثلاث مكونات تتبدى فيها علاقات سيطرة من قبل «العولمة» كمنظومة تشبه كثيراً مكونات السيطرة الإمبريالية الكلاسيكية[٢٠] ؛

أولها : يتعلق باللغة إذ أن العولمة لا تتطور على صعيد مستو أو محايد خال من المضمون الاجتماعى أو الافتراضات السياسية . وذلك ما يتجلى فى أبرز صورة فى «لغتنا» – يتكلم تيلور فى هذا السياق كغربى – عندما نصف العالم الذى يظل باستمرار متسماً بمركزيتنا الأوربية . فكل إنسان على سبيل المثال يعرف تعبير «الشرق الأوسط» لكن القليليين هم الذين يتذكرون معناه الأصلى بوصفه المنطقة الأسيوية الواقعة فى منتصف الرحلة التى قطعها البريطانيون إلى إمبراطوريتهم الهندية ، وكان تعبير «الشرق الأقصى» الذى يستخدم أحياناً حتى الآن يشير عندئذ إلى المنطقة الواقعة فيما وراء الهند . ذلك أن لغة أهل الحكم ليست مجرد صدفة تاريخية فعملية التسمية تستحضر القوة عبر فرض الأجنبى لنظرته إلى العالم على هؤلاء العائشين فى المنطقة .

وهذا الاهتمام بعلاقات القوة / المعرفة مستقى من كتابات «فوكو» ، وأيضاً كتابات إدوارد سعيد وخاصة دراسته الكلاسيكية عن «الاستشراق» حيث أوضح أن الشرق لم يكتشفه الشرقيون بل بناه الأوربيون لكى يعرفوه بوصفه عالماً شرقياً .

ويتعلق ثانيها بالثقافة ، وتعد دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق دليلاً على هذا

التجلى الثقافى الإمبريالى للعولمة إذ ترسم الكيفية التى يصنع بها العالم الغربى صور مشوهة للإسلام. وعلى رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائماً سمه من سمات الإمبريالية فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنباً إلى جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا فى عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسى للدراسة العلمية . حيث تركز الاهتمام الرئيسى على تأثير وسائل الإعلام والاتصال الغربية المسيطرة على النشاطات المعرفية فى العالم وذلك ماحدا باليونسكو إلى المطالبة بـ «نظام معلوماتى واتصالاتى جديد» استكمالاً لدعوة الأمم المتحدة إلى «نظام اقتصادى عالمى جديد» وفى البداية - يقول تيلور وفلنت - كانت هذه الدراسات تتسم بالطابع التبسيطى من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية بوصفها مدمراً شرساً للثقافات التقليدية . أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيداً من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما على أنها قمع ثقافى ، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقياً سلبياً للإعلام الخارجى ، كما أنهم ليسوا مجبرين على مشاهدة برامج التليفزيون الأمريكى ، غير أن النتائج لا تأتى مباشرة وواضحة المعالم دائماً . فمحصلات ذلك تكون دائماً هجينية الطابع يجتمع فيها النزوع الثقافى الكونى ، بالنزوع الثقافى المحلى الخاص . على أن عملية التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية . وفضلاً عن ذلك فإن دول الأطراف ليست وحدها هى المهددة فى ظل العولمة ففرنسا هى الناقد الأعلى صوتاً للتوسع الإعلامى الأمريكى عبر السينما والتليفزيون والموسيقى ، غير أن دول الأطراف - أى الجنوب - هى الأكثر تعرضاً للتهديد بالنظر إلى حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبين الغرب ، وإلى حقيقة أن كل القوى المسيطرة على حركة الاستهلاك والاتصال غربية الطابع . وعلى رغم أن تعبيرات مثل «عالم ماك» ، «الكوكلة» تنطوى على كثير من المبالغات ، فإنها تشير بالفعل إلى الاتجاه الأساسى غير الثقافى فى ظل العولمة .

وأما **ثالثها** : فاقتصادى إذ أن إحدى أهم سمات العولمة هى انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دوائر صنع القرار بالدولة . وعلى رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حكومتى ريجان وتاتشر على دولة الرعاية الاجتماعية فى المركز ، فإن تأثير هذه النقلة الإيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطراف حيث إنطوت عمليات الخفض فى اعتمادات الدعم المحدودة أصلاً على نتائج كارثيه بالنسبة لملايين البشر . وفى ظل الديون الضخمة وجهاز الدولة الذى يستشرى فيه الفساد غالباً ، والانتهاء لمسيرة النمو الاقتصادى ذات المعدلات العالية فى السبعينات والثمانينات ، وجدت أغلب الدول الأطراف نفسها فى مأزق صعب وكان العقاب على هذا الإخفاق هو «الإصلاح الهيكلى» بوصفه شرطاً ضرورياً للحصول على مساعدات

صندوق النقد الدولى فيأتى فريق خبراء الصندوق ليزور البلد الطالب للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلد ينفذ سياسته التى هى «نيوليبرالية» من حيث أن الاقتصاد المحلى يصبح مفتوحاً أمام السوق العالمية وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر الخصخصة ، وتخفض ميزانيات الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية . وتفرض هذه الأخيرة سياسة للتقشف على القطاعات الأكثر تضرراً بخفض الدعم ، وقد أدت هذه السياسة إلى خروج العديد من التظاهرات الجماهيرية ولكن دون طائل لأن «مراكز القوى» تقبع خارج البلاد وداخل دائرة صنع القرار بالصندوق ، ومتروك للحكومة المحلية فقط أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية عليه.

ولذا فعلى الرغم من كل خطب السبعينات الرنانة حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية . وكان بول بيروخ قد أدان منذ وقت مبكر تزايد ضروب اللامساواة إذا يقول(٢١) : بينما كان الفارق فى الاقتصاديات التقليدية بين مستوى معيشة المجتمع الأكثر ثراءاً وتطوراً ، والمجتمع الأقل ثراءاً وتطوراً لا يتجاوز نسبة «٤ : ١» إرتفع هذا الفارق فبلغ «٢٠ : ١» فى عام ١٩٠٠م ، ثم «٧٠ : ١» فى عام ١٩٧٠م .

ووفقاً لبرتران بادى ، ومارى كلود سموتس(٢٢) : فى عام ١٩٩٠م لم يحصل ٧٧٪ من سكان العالم إلا على ١٥ ٪ من دخل العالم وكان متوسط دخل الفرد فى بلدان الشمال يفوق مقابلة فى بلدان الجنوب بمقدار ١٨ مرة «١٢٥١٠ دولار من ناحية ، ٧١٠ دولار من ناحية أخرى» . ولا تزال الهوة تتسع بسبب معدل النمو السكانى بقدر أكبر فى البلدان النامية ٢ ٪ بالمقارنة بالدول الصناعية ٥,٪ ، وعلى العكس فإن البلدان الصناعية التى تضم ٢٣ ٪ من سكان العالم تتحكم فى ٨٥٪ من إجمالى دخله ولا تحصل إفريقيا إلى على ١ ٪ من إجمالى الدخل العالمى .

كما يلفت بادى وسموتس الأنظار إلى أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد فى البلدان التى تحقق أنطلاقة اقتصادية : ففى البرازيل لا يحصل السكان الأشد فقراً والذين يشكلون ٤٠ ٪ من السكان إلا على نحو ٨٪ من الدخل القومى . وخمس السكان الأكثر ثراءاً يحصلون على ستة وعشرين ضعفاً لما يحصل عليه خمس السكان الأكثر فقراً وفى أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحنى متزايد القوة ، فالعمر الافتراضى فى المدن المكسيكية ٧٣ سنة ولكنه ٥٩ سنة فقط فى الريف المكسيكى ، ويحصل ٦٣ ٪ من سكان المدن فى الأرجنتين على الماء الصالح للشرب فى مقابل ١٧٪ فقط من سكان الريف علماً بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلى ١٤ فى ماليزيا ، ٤٢ إلى ٧ فى الكونغو .

وتقرر هيئة الأمم المتحدة[٢٣] : أن تباطؤ تراجع الفقر الذى شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته فى أواخر السبعينات وأصبح كما مهملاً منذ عام ١٩٨٥م إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم من مليار و ٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩٣م وذلك وفق تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢م والذى يحدد مستوى الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولاراً للفرد فى العام الواحد . وعليه فإن الرصيد الاجتماعى فى هذا العقد سلبى ، ويبدو تزايد اللامساواه متناقضاً مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموماً حيث معدل نمو ٣,٢٪ بالنسبة للعالم فى مجموعة ، ٣٪ بالنسبة للبلدان الصناعية ، ٤,٣٪ للبلدان النامية . وعليه فإن تزايد الفقر على طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساو لثمار النمو . لقد أصبح كوكتيل «العولمة – اللامساواه» إذن قابلاً للإنفجار حيث غدت اللامساواه مستساغة ولم يعد ممكناً إخفاؤها . ففى عام ١٩٦٠ كانت البلدان المتقدمة أغنى من الفقيرة ٣٠ مرة مثلاً ، وقد اتسعت الهوه فى ١٩٩٠م حتى غدت أغنى من البلدان الفقيرة مائة وخمسين مرة ، وحيث تفاقم اللامساواه فى الأوضاع الآن مصحوب بانتشار الإعلام على أوسع نطاق ، فالفقراء أفقر الآن ، وهم يعلمون بذلك ولديهم فكره أدق حول أوضاع الأثرياء ، ومن ثم فإن التاريخ الآن ، وعلى حد قول زبجنيو برچنسكى قد يشهد «صداماً بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع»[٢٤] . وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى فى مواجهة السؤال الكبير والمستقبلى حول إمكانية وقدرة بنية العولمة بشكلها الراهن على الاستمرار كمرحلة مستقرة فى النظام العالمى ؟ وإن لم تكن كذلك فماذا بعدها ، نحن هنا إذن أمام تحدى صياغة العالم الجديد ، وهو ما سوف نحاول تلمس الطريق إليه فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

المستقبلات البديلة للنظام العالمى

أمام تحدى صياغة العالم الجديد «المستقبلى» تبرز ثلاثة مشكلات أساسية تواجه الإنسانية كلها ، وعلى هذه الإنسانية فى كليتها التعامل معها وهو تعامل يتأرجح بين مدرستين فى العلاقات الدولية . أى أننا أمام ثلاث مشكلات / أزمات أساسية ، ومنهجين فى التعامل معها ومن حصيلة تفاعل هذين المنهجين مع الأزمات الثلاث يمكن تصور مستقبلات ثلاث للنظام العالمى تتراوح بين الأفضل والأسوأ .

والأزمات الثلاث التى يواجهها العالم حسب بيير كالام ، وأندريه تالمان(٢٥) متشابكة ومتصلة ببعضها البعض وهى أزمة العلاقات بين البشر وهى شديدة الوضوح حتى فى الدول الغنية مع التصاعد الحقيقى للفوارق الاجتماعية ، وأزمة العلاقات بين المجتمعات ، وأزمة العلاقات بين البشر وبين البيئة التى يعيشون فيها .

وأما المنهجان اللذان يمكن للعالم التعامل بهما مع هذه الأزمات . فهما حسب تيلور وفلنت ، المتمثلان فى المدرستين التقليديتين فى دراسة العلاقات الدولية : المدرسة الواقعية ، والمدرسة المثالية . وقد سادت الواقعية لردح طويل من الزمن وهى تستند إلى حجج كلاسيكية تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول . وهذا ما نجده عند مكيافيللى فى القرن السادس عشر ، وأيضاً عنده كلاوزفتس فى القرن التاسع عشر . وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التى كانت تساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الانفاق العسكرى وهو ما يوصل إلى سياسة القوة ، أى أن تقوم الدولة القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف . ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب على الأقل كان يمثل نقطة محورية فى توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية ولقد كان ذلك هو السبب فى إدانه أنصار الفكر المثالى لهؤلاء الواقعيين بوصفهم أناس لا أخلاقيين .

ولقد فسر الكثيرون الحرب العالمية الأولى على أنها النتاج الطبيعى لأفكار ساسة الواقعية فى تناولهم للقضايا الدولية . كما فسرت الواقعية على أنها تعكس نهج العالم القديم فى إدارة دفة الأمور الدولية . أما المثالية فقد دخلت إلى الساحة الدولية مع دخول الولايات المتحدة إلى حلبة الحرب كمنهاج جديد للتحكم فى زمام القضايا الدولية. وبادر الرئيس الأمريكى ولسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى بناءً على المبادئ المجردة المتعلقة بالإمساك بزمام الأمور على الصعيد الدولى . ومن هذا يتضح أنه فى حين تركت المدرسة الواقعية مسئولية تسيير الأمور

الدولية فى أيدى القوى العظمى ، فإن المثالية الجديدة طالبته بوضع أمور هذا العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية لكل دول العالم . ومن هذا المفهوم المثالى ولدت عصبة الأمم وكان الأمل الذى يحدوها أن تعمل على الحيلولة دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل الحرب الأولى . ومن ذلك نخرج بخلاصة مهمة وهى أن الواقعية تسعى فى الأساس إلى الحفاظ على مصالح القوى العظمى ، أما المثالية فإنها تقوم على مبادئ ليبرالية يسعى أصحابها إلى إقامة العلاقات الدولية على أسس «دستورية» صلبة.

ونقطة الإنطلاق هنا لعمل هذين المدرستين فى مواجهة الأزمات الثلاث الأساسية هى حقيقة «النزعة الاستقطابية» التى تميز اقتصاد المعرفة فتزيد الثرى ثراءً، والفقير فقراً ، وبرغم أن التفاوت «الطبقى» بين البشر داخل مجتمعاتهم ، والدولى بين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة فى النظام العالمى الحداثى ، فإن الجديد هنا يتعلق أولاً بالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر فى متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب فى ظل اقتصاد المعرفة وللأسباب التى عرضنا لها سلفاً ، ويتعلق ثانياً بطبيعة البنية القانونية والسياسية التنظيمية للعولمة من حيث هى نازحة إلى التقنين المستمر والمتنامى لفكرتى الاقتصاد المفتوح : وهو ما يزيل الحمائية فى كل أشكالها ويعرض الاقتصادات الأضعف لخطر الإفلاس تحت ضغط الاقتصاد الأقوى . والمجتمع المفتوح: حيث القدرة العالية على النفاذ منه وإليه فيتم التحكم فيه من ناحية ، وتسهل مراقبته – هو – للعالم من حوله ومطالعة ثراء الآخرين فى ظل فقره هو مما يزيد درجة الشعور بالحرمان ، وخاصة مع تنامى ثورة الاتصالات .

وهنا يمكن القول بأن الطبيعة الاستقطابية لإقتصاد المعرفة باعتباره الأساس / المكون الأول للنظام العالمى القائم ، والنزعة التقنينية لهذا الاستقطاب واللا تكافؤ على صعيد «بنية العولمة» فى شكلها الراهن إنما يعملان معاً وفى تكاملية عالية على تقويض هذا النظام القائم نتيجة عدم التكافؤ الشديد وهى حقيقة يشعر بها كثيرون فى العالم الآن وهى تطرح نفسها فى نزوعات يمينية تجتاح العالم تقريباً ، وفى نزوعات هيمنة أمريكية على العالم «الولايات المتحدة هى المركز الرئيسى لبنية العولمة» ولكنها لم تصل إلى نقطة تفجرها بعد وهو أمر متوقع فى المدى القريب أو الوسيط .

وقبل هذا الانفجار أو بعده سوف تبرز أهمية التعامل معه وسوف يستلزم ذلك الإعتراف أولاً بهذه الحقيقة القائمة ، ثم البحث فى كيفية مواجهتها . غير أن أحد السيناريوهات قد يكون هو عدم الاعتراف بها أو التغطية عليها بحيث تظل النزعة الاستقطابية فى العمل على مستوى نمط الانتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية

«القانونية والسياسية» القائمة كما هو جارٍ منذ نهاية الحرب الباردة حيث سقط الاتحاد السوفيتى بفعل هذه النزعة الاستقطابية ، وحتى أحداث سبتمبر على الأقل والتى جسدت هى نفسها أو ما بعدها سفور الاتجاهات اليمينية . إن ذلك السيناريو سوف يقود فى الواقع إلى الفاشية الأمريكية ولكن تحت غطاء «العولمة» ذات الخطاب الفكرى الكونى والذى يتحول هنا إلى الوظيفة التبريرية فقط لشرعية ماهو قائم دون أى قدرة على التبشير بشئ جديد ، وهو ما يعنى فى اعتقادنا نهاية العولمة كبنية / مرحلة فى النظام القائم موضوعياً حتى وإن استمرت رمزياً ، وهنا سوف يعيش النظام العالمى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر أخرها . هذه الأزمات الكثيرة ، أو المتفجرة هى النتاج المنطقى لحالة التلفيق القائمة بين مكونات النظام العالمى على الأصعدة الثلاث ، والتى تصوغ بدورها السيناريو الأول «التلفيقى» لمستقبل النظام بين العولمة / الفاشية الأمريكية فى مزيج متداخل يكشف عن نفسه بأقدار متفاوتة من الوضوح يمكن ملاحظتها من خلال رصد قدرته النسبية على الاستقلال عن الخطاب الكونى للشرعية باتجاه خطاب جديد نسميه هنا «نزعة التمركز الأمريكى» .

والسيناريو الثانى يقوم على أساس الإعتراف بالحقيقة الاستقطابية فى نمط الانتاج ، وتقنينها على مستوى البنية التنظيمية بل والعمل على توظيفها إتجاهاً نحو منهج «تفجير إدارة الاستقطاب» على نحو صريح من قبل مراكز النظام القائم أى «الغرب الواسع» حيث يدفعه هذا الاعتراف بالحقيقة ورغبته فى توظيفها بعقل نفعى إلى البحث عن خطاب جديد للشرعية قد يكون هو «صدام الحضارات» مثلاً كخطاب تكتيلى للغرب ، وتبريرى له فى إدارة تناقضه مع الآخرين عبر المدرسة الواقعية .

أما السيناريو الثالث فهو الأكثر تفاؤلية ويتأسس على الاعتراف بالحقيقة الاستقطابية ، والرغبة فى مواجهتها لصالح نظام عالمى أكثر استقراراً ، ومستقبل إنسانى أكثر ازدهاراً . وهو ما يتطلب إعمال المنهج الأخلاقى النازع لترشيد درجة الاستقطاب القائمة فى نمط الانتاج ، من خلال أدوات البنية التنظيمية القانونية والسياسية للنظام القائم بإلهام خطاب فكرى مثالى وتبشيرى يستلهم النزعات الإنسانية فى الفكر العالمى . وهو ما نسميه «التكاملية الإنسانية» . وفى الصفحات التالية سوف نتوقف بإيجاز عند كل من المستقبلات الثلاث للنظام العالمى .

المستقبل الأول : العولمة / الفاشية الأمريكية

قبل عصر القطبية الأمريكية سواء الثنائية مع منتصف القرن العشرين أو المنفردة بنهايته شهد التاريخ قطبيات كثيرة مماثلة وربما أكثر هيمنة باعتبارها قطبيات إمبراطورية وليس فقط قطبيات الدولة القومية . فلقد كانت الإغريقية / المقدونية ، ثم الفارسية ثم الرومانية نماذج إمبراطورية لقطبيه العصر القديم وكذا كانت الإمبراطورية الإسلامية : العباسية بالزمن ، والعثمانية بالشخصية والتقاليد نموذجاً لقطبية العصر الوسيط ، فيما كانت بريطانيا العظمى وفرنسا بعد ذلك وقبل الولايات المتحدة بقليل نموذجين إمبراطوريين لقطبية العصر الحديث . وفى كل هذه الحالات لم يكن ممكناً المقارنة بين الامتداد الإمبراطورى الهائل الذى بلغته كل منها فى جغرافية العالم وبين الولايات المتحدة حيث كانت الإمبراطورية الرومانية مثلاً تحوز نصف جغرافية العالم القديم على الأقل .

على أنه وبرغم ذلك أعتبر النموذج الأمريكى هو الأعظم فى التاريخ الإنسانى ليس فقط للتطور الكيفى الجذرى لمركب القوة العسكرية تكنولوجيا وتسليحياً وتنظيمياً لديه على نحو لا يمكن مقارنته بإمبراطوريات العصور السابقة وإنما لسبب أخر هو الأعمق يتعلق بطبيعة هذا النموذج نفسه ونمط بنائه الحداثى من حيث شموله لمركب عريض من المقومات : السياسية / الديمقراطية ، والقانونية / الدستورية ، والثقافية / التحررية ، والاقتصادية / الإنفتاحية ، وغيرها من مقومات الجاذبية الملهمة التى تؤسس لنموذج شامل مقبول من الآخر مهما كان مختلفاً أو حتى معادياً إيماناً بصدق دعوته إلى الحرية والوفرة والمساواة على النحو الذى رمز إليه تمثال الحرية على الساحل الشرقى الأمريكى فى اتجاه العالم القديم ، وصاغته مقولات ودعاوى «الحلم الأمريكى» التى جعلت من الولايات المتحدة وطناً بالفكرة بأكثر مما هى بالجغرافيا ، حيث الأمريكيين ليسوا فقط القاطنون ما بين الساحل الشرقى والغربى ، وما بين الحدود الكندية والمكسيكية ، ولكنهم أيضاً بل وبالأساس الحالمون بالعدل الهاربون من ظلم وعنصرية الحياة الأوربية ، المندفعون إلى اقتحام التاريخ لصوغ الحرية الكاملة والوفرة الكاملة على الأرض البكر التى لم تشهد – على الأقل فى إعتقاد الأمريكيين الأوائل – تلك المظالم والحروب الدينية والقومية التى شهدتها أوربا قبل ذلك .

ولقد ارتبط الحلم الأمريكى أو تم تجسيده فى نمط الحياة الأمريكى الذى جذب أفئدة الكثيرين فى العالم ، فهو نمط يكاد يشكل بنية كاملة رمزية وعملية تلهم بقدر ما تستوعب السلوك الحياتى اليومى للإنسان العادى وخاصة من الأجيال الشابة ذات المزاج العصرى عبر تقديم الأدوات والوسائل التى تجعل حياة الإنسان أكثر سهولة

وديناميكية سواء داخل بيته أو خارجه لأنها جميعاً أدوات ووسائل تأخذ إلهامها من فكرة التحرر ، وذلك بدءاً من النمط الغذائى القائم على الوجبات السريعة سابقة التجهيز ، والمشروب المعبأ الذى يسهل الحصول عليه والإنتقال به إلى أى مكان وتناوله فى أى طقس بدلاً من الشاى الفرنسى بطقسه المعروف ، أو شاى الساعة الخامسة الإنجليزى ، مروراً بالزى العصرى القادر على تلبية حاجات الوظائف الأكثر ديناميكية فى الحياة اليومية اللاهثة بكفاءة كبيرة ممثلاً فى الچينز بشكل أساسى ، مع موسيقى خاصة صاخبة تمثل خلفية لهذا النمط بقدر ماهى جزء طبيعى من طقسه كالروك أندرول الذى يبقى - على تنويعاته - نتاجاً خاصاً بالقريحة الفنية الأمريكية ، أو الجاز لدى الأمريكيين السود ليكمل مع سينما هوليود المعبأه بأفكار الاكتشاف للعالم والداعية إلى مواجهة أخطار الكون الخارجية ضد كوكبنا بشجاعة الكاوبوى ، ومع التحرر الجنسى الواضح الذى يعد تعبيراً عن قمة الحرية الإنسانية ، أبرز ملامح الدور الليبرالى العالمى لأمريكا .

هذا الدور قد يروق للبعض ، وقد يرفض الأخرون بعض تجلياته الشكلية أو العملية ، ولكن الجميع يتفقون - تقريباً - على أنه منح النموذج الأمريكى جاذبية وقبولاً . ونحن هنا لسنا بصدد إدانة أو حتى تحليل قوة النموذج الأمريكى الذى صار كلاسيكياً بكل مقوماته الفكرية والسياسية والعملية السلوكية ، وإنما محاولة رصد مستويات وآليات التغيرات الجارية فى هذا الدور منذ نهاية الحرب الباردة، وبالذات مع أحداث سبتمبر ابتعاداً به عن قوة النموذج الحداثى الملهم الذى جسده واقتراباً من نموذج القوة الفاشى المستوحى من التاريخ التقليدى للهيمنة الإمبراطورية، وهو النموذج الذى تنزع الولايات المتحدة الآن ، إلى فرضه كخيار محتمل لإدارة والتحكم فى النظام العالمى فى المستقبل . وفى هذا السياق يمكن الإدعاء بأن خيار العولمة / الفاشية الأمريكية كاستمرار للوضع القائم رمزياً ، مع نزوع للهيمنة جوهرياً هو أقرب المستقبلات إلى الذهن وربما الواقع . ويقوم على افتراض سيادة مدرسة القوة / الواقعية فى العلاقات الدولية ، وهو ما يعنى سيادة منهج «إدارة الاستقطاب» عبر إعمال للعقل النفعى فى مواجهة أزمات العالم الثلاث وهو المنهج الذى يتأسس هنا على افتراضيين أساسيين :

الافتراض الأول : أن قوى السوق سوف توفر لنا بطريقة شبه أوتوماتيكية التوازنات التى لا نستطيع تحقيقها ، متجاهلاً حقيقة أن السوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكانت لها كفاءة واضحة على شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات ، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجياً فى بقية العالم هى أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من

دائرة الوسائل كى تصبح هى الغايات ، وفرضت نفسها على المجتمعات البشرية وتسببت فى تراكم أزماتها التى لا مخرج معروفاً منها .

فعلى سبيل المثال – حسب بييركالام وأندريه تالمان[٢٧] : هناك الفوارق الاجتماعية والقطيعة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء فى داخل أفكارنا «الباحثان فرنسيان / أوربيان» والفجوة المتزايدة بين الأقاليم الغنية والفقيرة ، والأزمات البيئية واختناق المدن والحروب البلهاء فى يوجوسلافيا السابقة ، والاتحاد السوفيتى السابق ، والحروب الاقتصادية وربما العسكرية بين الدول المتقدمة قديماً وبين النمور الصاعدة فى جنوب شرق آسيا والصين والهند للتحكم فى مصادر الطاقة واحتمالات الصراع العنيف للتحكم فى موارد المياه الشحيحة فى الشرق الأوسط أو فى حوض نهر الجانج بالهند، ونمو عصابات ألمافيا فى أكثر من بلد أو الروابط بين تجارة المخدرات والعنف .

ومن هنا فإننا لا نستطيع بحال أن نواجه أزمتى البشر والمجتمعات حسب منهج إدارة الاستقطاب . ذلك أن العقل النفعى الذى يؤسس له يفترض إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعانى الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبى حاجة التوسع الاقتصادى للمراكز .

وفى هذا السياق يمكن تفسير الجدل حول مبدأ حرية التجارة من واقع الخبرة التاريخية ، ذلك أن وجهة النظر التقليدية المدافعة عن حرية التجارة تبدو كإنعكاس للميزة الهيكلية لدى دول المركز وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمى إذ يرى تيلور وفلنت[٢٨] : ارتباط تلك الأفكار فى بداياتها بحقبة الهيمنة الهولندية قبل ظهور أطروحة أدم سميث حين اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبرى بتأمين حرية الملاحة فى البحار والتى عبر عنها الكاتب الهولندى «جروتيوس» سنة ١٦٠٩م فى كتاب له بهذا العنوان والتى أصبحت حجة أخذ بها القانون الدولى فيما بعد .

ولما كانت القوى المهيمنة فى المركز تمتلك كفاءة انتاجية عالية فقد أخذت تروج لسياسة «الاقتصاد الحر» وهى واثقة من أن السوق سوف ترحب بسلعها جيدة الصنع . وفى وضع كهذا يصبح فى مصلحة الدول الصاعدة على سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة «كأمر طبيعى» وأن ترفض التأثير السياسى بوصفه «تدخلاً» وعلى ذلك فمنذ وقت جروتيوس الهولندى مروراً بأدم سميث الانجليزى ووصولاً إلى علماء الاقتصاد المحدثين ظلت الحرية الاقتصادية تطرح على أنها النظرية الفعالة على الساحة العالمية وهم يدركون بلاشك أنها تخفى وراءها مصاالح الدول القوية على حساب الدول الأخرى .

ونفهم من ذلك – تيلور وفلنت – أن الاقتصاد الحر التقليدى ينطوى على إنحياز للدول القوية وعلى استبعاد لمصالح الدول الصغرى من الأجندة السياسية سواء كان ذلك فى مرحلة الإمبريالية غير الرسمية ، أو بسياسات الحمائية والمركنتيلية الإمبريالية الرسمية فى الماضى . ذلك أن هذه السياسة الاقتصادية التقليدية تنطوى على تناقضين : فهى من ناحية لا تصلح للتطبيق على أرض الواقع العملى «ففى الحالات الثلاث للإمبريالية غير الرسمية» الهيمنة الهولندية والبريطانية والأمريكية ، لم يكن لدول الأطراف أى نصيب من الكسب من سياسة الانفتاح الاقتصادى وظلت أوربا الشرقية متعثرة فى المؤخرة مقارنة بدول أوربا الغربية اقتصادياً ، وينطبق الوضع نفسه على دول أمريكا اللاتينية من أطراف وأشباه أطراف . أما بلدان آسيا وأفريقيا وهى من بلدان «الأطراف الجنوبية» فهى مرتع للفقر والمجاعة وعليه لابد من القول بأن البلدان التى لحقت بالركب هى تلك التى استخدمت سياسات مختلفة لتحرز طفرة اقتصادية . أما التناقض الثانى فيتمثل فى أن أغلب الساسة فى معظم بلدان العالم فى أغلب الأوقات قد لمسوا أن هذا النظام غير عملى وفى تقدير هؤلاء «وإن لم يقيموا هذا على أساس نظرى» أن مصالح الجماعات التى يمثلونها تتحقق بصورة أفضل من خلال بعض المساندة السياسية والتدخل فى أمور التجارة وليس بالتعديل الكامل «لليد الخفية» للسوق الحرة .

وقد نتساءل هنا : أى الفريقين على صواب المنظرون الاقتصاديون أما الساسة العمليون ؟ والأجابة هنا تبدو احتمالية ، ذلك أن الأمر يعتمد فى النهاية على موقع الدولة المعنية ضمن خريطة النظام الاقتصادى العالمى . ويفسر عالم الاقتصاد الألمانى الذى عاش فى القرن التاسع عشر فريدريش ليست هذه النقطة بوجود ثلاث مراحل للنمو الاقتصادى تتطلب كل مرحلة منها سياسة مختلفة[٢٩] :

فبالنسبة للدول المتخلفة فإن التجارة الحرة قد تكون اختياراً معقولاً من أجل تنمية الزراعة . وبالنسبة للدول الصناعية الناشئة تصبح الحمائية سياسة ضرورية لترقية الصناعة . وأخيراً عندما تنجح الدول بفضل السياسة فى قطع شوط كبير نحو تحقيق «الثروة والقوة» تصبح سياسة التجارة الحرة ضرورية للحفاظ على تفوقها .

والواقع – يقول تيلور وفلنت : أنه يمكن تصنيف الحمائية أو بصفة أعم «المركنتيلية» على أنها استيراتيجية أشباه الأطراف فأكبر دعاة التجارة الحرة فى العصر الحديث وهما بريطانيا والولايات المتحدة كانتا سابقاً من أكبر أنصار المركنتيلية قبل وصولهما إلى مواقع الهيمنة : بريطانيا فى مواجهة هولندا ، والولايات المتحدة فى مواجهة بريطانيا ، فلقد كانت المركنتيلية فى صورتها الكلاسيكية الأولى من بنات أفكار اقتصادى إنجليزى هو «توماس مون» الذى دعا فى عام ١٧٢٣م إلى اتخاذ

إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة على الساحة العالمية . وعلى المنوال نفسه جاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة «الكسندر هاملتون» سنة ١٧٩١م فيما عرف بـ «تقرير الصناعات» لإقامة استيراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطراف مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتى وصول الجمهوريين من أنصار سياسة التعريفة الجمركية إلى الحكم فى عهد إبراهام لنكولن سنة ١٨٦١م . وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفيتى بسياسة «الإكتفاء الذاتى» تحت شعار «الاشتراكية فى بلد واحد» مع فرض قيود على التجارة فى مواجهة استيراتيجيات دول المركز . ثم هناك استيراتيجية الحماية المقنعة التى تتبعها اليابان منذ نهاية الحرب الثانية والتى تظل قضية خلاف بينها وبين الولايات المتحدة[٣٠] .

أما الافتراض الثانى : فهو افتراض العمل فى دائرة مفتوحة دائماً بين الإنسان والبيئة . فإزاء الطاقات الهائلة التى أصبح البشر يتملكونها على الطبيعة فإنهم يجدون أنفسهم فجأه أمام مسئولية تحديد مصيرهم . وضد ما اعتقده العالم الغربى لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمل فى دائرة أو دوره مفتوحة تستمد من خارجها مواردها ، ومصادر طاقتها ، وتستثمرها لرفع مستوى معيشتها ، ثم تلقى بالنفايات مرة أخرى إلى الخارج ، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخرى ، فإنها صارت الآن محكومة بأن تعمل فى عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلابد أن تعمل فى دائرة مغلقة .

كما أن تزايد حدة الفقر فى الأطراف وزيادة مديونياتها يهدد فى الحقيقة بإفناء العنصر البشرى / المجتمعى الذى لعب دور الهامش والمحيط للنظام العالمى الحداثى ويقلص من درجة استقراره . وقد باتت هذه المصاعب أكثر حده وعمقاً مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل على نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمى الحداثى فى طبعاته السابقة والتى اتسمت دوماً بالتمييزية ، ولكن بوتيرة أسرع هذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمى القائم .

هذا العقل «النفعى» إذ يسمح بالوصول إلى نقطة «الاستقطاب» هذه فإنه يطرح تأثيراته على مستويين أساسيين ؛

أولهما المستوى الطبقى أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصرى چان مارى لوبان فى فرنسا وحصوله على ٢٠٪ تقريباً من أصوات الناخبين فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة «٢٠٠٢م». صحيح أن نجاحه لم يكن متصوراً بأى احتمال هذه المرة ، ولكن الصحيح أيضاً أن نجمه السياسى فى صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضى وأن ما حازه من قوة تصويتية كان

كبيراً جداً بالقياس إلى موقعه فى أقصى اليمين العنصرى بل وكان كافياً لأن يحل ثانياً فى السباق الرئاسى قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسى العريق بكل تاريخه السياسى الحافل وميراثه شديد الثراء فى فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيراً للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد فى السياق الأوربى فالنازيون الجدد فى ألمانيا صاروا قوة معترفاً بها ، والفاشيون فى إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكونى فيما يشبه تحالف سياسى يقوم على نوع من توافق المصالح ، وبيرلسكونى هو المسئول الغربى الأبرز – على هذا المستوى الرئاسى – الذى هاجم الإسلام بعنف ووضوح فى ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر .

وثانيهما المستوى العالمى حيث علاقة المجتمعات ببعضها البعض حيث يقودنا هذا المنهج إلى استخدام القوة فى التعامل الدولى بشكل متزايد سواء من داخل البنية التنظيمية القائمة «القانونية والسياسية» حتى لو أدى ذلك إلى تهميشها أو تجميدها أو ربما اسقاطها نهائياً والبحث عن هياكل جديدة بديله تقوم على إدارة الاستقطاب العالمى وليس على ترشيدة حسبما تدعو المدرسة المثالية ، وذلك اغتناماً من مراكز الفعل والقيادة فى النظام العالمى القائم ، والثورة العلمية التكنولوجية لواقع تفوقها واكتنازاً لمزيد من الثروة والقوة وترسيخاً لهذا التفوق عن طريق تقنينه فى البنية «القانونية والسياسية» للنظام العالمى القائم ، ولو على حساب استقرار هذا النظام نفسه فى المستقبل وهنا بالضبط ينفتح الباب على نمط من «الفاشية الأمريكية» يمكن ملاحظته منذ مجئ اليمين الجمهورى المحافظ إلى الحكم قبل عامين «٢٠٠٠م» ، وبالذات منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م . وهو نمط ملتبس فى إدارة النظام العالمى إذ أنه يعتمد على البنية القائمة رمزياً ، ولكنه يتجاوزها موضوعياً وعملياً ليكشف عن نزعة هيمنة إمبراطورية تتجلى على أكثر من صعيد أهمها أربع أساسية داخلية وخارجية ؛

– أولها يأتى على الصعيد الداخلى ويتعلق بقانون مكافحة الإرهاب الذى صدر بموافقة الكونجرس أعقاب الحدث الكارثى مباشرة ويمثل تأثيراً سلبياً مشهوداً على روح الحرية التى كانت قد تأصلت فى المجتمع والثقافة قبل النظام السياسى الأمريكى بل وأعتبرت أبرز دعائم الحلم الأمريكى الذى كان قد أعتبر بدوره أكثر ليبرالية وزهواً وتألقاً من كل نظريات العقد الاجتماعى التى صنعت الديمقراطية الأوربية ، إذ ثمة خشية من أن تؤدى الإجراءات الاستثنائية التى يتضمنها إلى تقويض منظومة حقوق الإنسان فى الفلسفة الليبرالية التى شهدت أكثر تجسداتها شفافية فى التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية ، وهو ما سوف يقود غالباً إلى بروز التعصب كملمح فى المجتمع الأمريكى عندما تتجه هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكيين

من العرب والمسلمين ، أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول غير أوربية أو ربما أنجلو ساكسونية فيتقوض بذلك ركن ركين فى التجربة الأمريكية القائمة على بوتقة صهر شديدة لكل الأجناس والأديان .

والمشكلة الحقيقية تبرز هنا بإدراك إمكانات الحث العالية لدى الولايات المتحدة فى أغلب دول العالم ، فالمتصور أن تؤدى هذه النزعة إلى إندفاع أكبر نحو التضييق على الحريات لدى الكثير منها وخاصة تلك التى تفتقد إلى تقاليد ليبرالية رصينة وإن مارست التعددية كنوع من التكيف مع موجتها العاتية فى التسعينات إذ أن الولايات المتحدة وهى تمارس هذه النزعة الإنغلاقية سوف تكون مضطرة إلى التسامح مع أشكالها ومظاهرها فى شتى بقاع العالم ولن يكون بمقدورها الدفاع الصلد عن الحرية وحريتها تصير إلى كونها من زجاج .

– وثانيها هو ما تسرب عن نزوع البنتاجون إلى انتاج قنابل نووية صغيرة تصلح للاستخدام الميدانى على نحو يجعلها قابلة للاستخدام الفعلى فى الحروب وليس فى الردع فقط منعاً لهذه الحروب وهو الهدف الذى طالما ساد فى الاستيراتيجيات النووية، وذلك فى مواجهة سبعة دول اعتبرت هى مصادر التهديد المنظم للأمن الأمريكى تضم إلى جانب محور الشر الثلاثى العراق وإيران وكوريا دولاً مثل الصين وروسيا وسوريا وليبيا فى جموح عسكرى غير مسبوق لديها .

أما الثالث فهو ما تسرب عن صحيفة النيويورك تايمز ويمثل نزوعاً إلى تدجين الرأى العام العالمى حول تكوين مكتب فى وزارة الدفاع الأمريكية تكون مهمته «التأثير الاستيراتيجى» ويسعى إلى زراعة أخبار ومواد حتى وإن كانت مزورة فى وسائل الإعلام الأجنبية كجزء من جهود جديدة للتأثير فى عواطف الناس والرأى العام وصناع القرار معاً لدى كل الدول صديقه وغير صديقه ، وكان مقترحاً أن يحوز على تمويل كبير يمكنه من أداء دوره بكفاءة عالية عبر تجنيده للعناصر الخبيرة والكفاءات الكبيرة وبدرجة تفوق كثيراً أمثاله من الوكالات المدنية .

وأخيراً يتمثل الرابع فى البيان الذى أصدره ما يسمى «معهد القيم الأمريكية» ممهوراً بتوقيع ستين مثقفاً أمريكياً على رأسهم صامويل هانتنجتون ، وفرانسيس فوكوياما والذى تم نشره فى عدد من أشهر الصحف الأوربية ، وفى صحيفة السفير اللبنانية باللغة العربية ، ويمثل عند الجوهر نزوعاً إلى تدجين دور المثقف ، حيث حاول كاتب البيان الأصلى «ديفيد بلانكنهورن» مدير معهد القيم نفسه وبتأييد موقعية تبرير السلوك العسكرى الأمريكى العنيف فى أفغانستان والجامح إلى المواجهة مع العراق ثم ما يعتبره أهداف قادمة فى المواجهة مع الإرهاب حيث أنها جميعاً محطات فى الحرب معه بإعتباره الشر «المطلق» .

ولاشك أننا وعلى هذه الأصعدة الأربع نجد أنفسنا أمام نزعة أمريكية فاشية إلى عسكرة سياستها الخارجية وتزييف الرأى العام العالمى تحت سمع وبصر مثقفيها وتبريرهم . صحيح أن كولين باول قد قلل من حدة خبر انتاج الأسلحة النووية الصغيرة دون أن ينفيه تماماً باعتباره يمثل استيراتيجية لا تزال مستقبلية ، وأن البنتاجون أعلن تراجعه عن فكرة مكتب التأثير الاستيراتيجى على الأقل ظاهراً ولدوافع أعلنها وتبدو عملية أكثر مما هى مبدئية ، وصحيح أيضاً أن ستين مثقفاً أمريكياً لا يمثلون كل مثقفى الولايات المتحدة ومن الضرورى أن هناك أخرين يرفضون هذا المنطق التبريرى الخادع ضد الحقيقة والتى طالما تبحث عن المثقف «الضمير» ، قد يكون ذلك كله صحيحاً على الأصعدة الثلاث ولكن ألا يكفى التفكير ثم الشروع الأمريكى فيها للكشف عن نزعة أمريكية لإكتساب صورة الإمبراطورية الكريهة وأخلاق الكاوبوى الفاسد ؟ وهو الأمر الذى سوف يحرمها من قوة النموذج وإلهاماته ويثير لديها تناقضات نموذج القوة بكل تعثراته ويورطها ويورط العالم معها فى صراعات قد لا تنتهى إلا بإهدار القوة والنموذج معاً ، ذلك النموذج الذى كان قد أقنع العالم بخوض غمار إيديولوجيا العولمة كما صاغتها العقلية الأمريكية على شتى المستويات معجباً بها تارة ، متردداً تارة أخرى ، ومسايراً تارة ثالثة، إذ كان فى كل الأحوال واثقاً فى أنه يتحرك إلى الأمام خلف النموذج الذى يعتلى قمة التاريخ الإنسانى ويسعى إلى تجسيد أرقى قيمه ، ولكنه اليوم صار مدعواً إلى الشك فى قوة النموذج الأمريكى النازع إلى العسكرة ، وفى إخلاصه لقضية التقدم نفسها .

وفى هذا السياق يمكن رصد آليات ثلاث للهيمنة الأمريكية تكشف عنها نزعتها الفاشية تلك فى التعامل مع النظام العالمى القائم منذ التسعينات ، وإن تعمقت كثيراً بعد أحداث ١١ سبتمبر .

الآلية الأولى : هى التدخلية وتعمل على المستوى الاستيراتيجى[٣١] : فحسب التفرقة المعهودة فى مستويات تحليل النظام الدولى بين هيكل القوة المادية ، وتفاعلات النظام ، وقائمة أولويات النظام السائدة فى لحظة زمنية بعينها ، يمكن القول بأن التغيير الذى جرى بتأثير ١١ سبتمبر قد أصاب فى العمق كل من نظام التفاعلات الدولى ، وقائمة الأولويات التى شهدت بدورها صعوداً لمفهوم «الحرب ضد الإرهاب الدولى» فى حين بقى مستوى هيكل القوة المادية على حالة حيث تتربع على قمته الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى فإن عدداً من العناصر التى ظلت على حالها المادى نالت بدورها بعضاً من التغيير ، فالأمم المتحدة موجودة كبناء وكنمط تفاعلات ، وكرمز من رموز النظام الدولى منذ بداية الحرب العالمية الثانية

ولكن دورها فى قضايا السلم والأمن الدوليين ، وأخرها الحرب ضد الإرهاب ثم الحرب الوشيكة على العراق ، يمكن أن يكون محل نظر بعد ١١ سبتمبر حيث باتت تلعب دوراً محدوداً من ناحية ، ومنحازاً من ناحية أخرى .

ذلك أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر باتت تتسم بنزعة يمكن تسميتها «التدخلية الجديدة» هى أشبه بالنزعة الإمبراطورية القديمة ولعل الفارق الوحيد بين الفعل الإمبراطورى القديم ، والمسعى الإمبراطورى فى طوره المعاصر يكمن فى تغييب مبدأ الاحتلال المباشر لأرض الغير ، لكن الأمر على الصعيد العملى / الواقعى لا يخلو من تداخل نسبى فالوجود العسكرى الأمريكى فى مناطق عديدة من العالم حقيقة لا تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما تشهد على ذلك حالات المانيا واليابان وكوريا الجنوبية ، ومن قبل عقد مضى الفلبين وتايلاند ، وفى العقد الأخير الكويت وقطر والبحرين والسعودية وهو وجود مادى عسكرى مباشر ارتبط بحالة التوازن الإقليمى الأمنى فى المناطق المحيطة بهذه المواقع .

وهنا تكمن نقطة اختلاف جوهرية مع الوجود العسكرى الأمريكى الجديد بعد ١١ سبتمبر والذى شهدته حالات باكستان وأفغانستان ، وأوزبكستان وقيرغيزستان وفيما بعد چورچيا والفلبين واليمن ناهيك عن الانتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عدة من العالم كجزء مما يوصف بالحرب ضد الإرهاب . فمثل هذا التدخل العسكرى يعكس روح السياسة الأمريكية الجديدة القائمة على «التدخلية الجديدة» والتى هى وبوصفها أكثر هجومية تختلف عن النزعة التدخلية التى عرفها النظام الدولى فى التسعينات وأخذت شكل الدعوة إلى التدخل الإنسانى ووجدت تطبيقاتها المباشرة فى التدخل الأوروأمريكى فى البوسنة وكوسوفا وكرواتيا ، والفرنسى فى رواندا وبوروندى ، والأفريقى فى سيراليون وقبل ذلك التدخل الأمريكى فى الصومال مطلع التسعينات .

وبرغم التبريرات الميتافيزيقية لهذه «النزعة التدخلية الجديدة» باعتبارها الحرب «العادلة» ضد الإرهاب مع تفسير خاص جداً لما هيته بين معسكر «الخير» ومعسكر «الشر» على نحو قد يشى بنزعة مثالية جديدة فى السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أن الأمر فى الحقيقة يبدو عكس ذلك تماماً ، فالإشكالية النظرية المهمة التى تثيرها هذه النزعة كونها متناقضة مع التصور الأمريكى المألوف للعالم والذى قام على نزعة براجماتية راسخة طالما فسرت العالم ومارسته بآليات مباشرة وأخضعته لمقتضيات عملية ومصلحية صرفه منذ دخولها الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور «الغربى» بجانب الاتحاد السوفيتى ، ثم خوضها للحرب الباردة ضد الأخير نفسه وبجانب المانيا التى أقامت من أجلها وباقى دول أوربا الغربية المتصدعة بالحرب «مشروع مارشال» لإعادة

بنائها حينما رأت أن الظرف العملى / التاريخى الذى قادها للتحالف مع الشيوعية ضد النازية - الآخطر أنذاك - قد أنقضى وأن المصلحة الاستيراتيجية تقتضى عكس اتجاه التحالفات لتكون ضد الشيوعية والكتلة السياسية التى تجسدها . فهل تخلت الولايات المتحدة عن فلسفتها البراجماتية عند التكوين لصالح نزعة مثالية ميتافيزيقية بتأثير ١١ سبتمبر أم أن الأمر يحتمل تفسيراً مختلفاً ؟

ثمة ملاحظة مفيدة فى هذا السياق وهى أنه وفى الوقت الذى تصوغ فيه الولايات المتحدة خطّاباً إطلاقياً تبسيطياً ثنائياً حول الخير والشر ومن معنا ومن ضدنا نجد أنها تعود لممارسة براجماتية ملحوظة إزاء المنظومات الإستيراتيجية المختلفة على الخريطة الدولية . فمثلاً هى سعت إلى تجميد النزاع الهندى - الباكستانى فى شبه القارة الهندية ضد مخاطر الإنفلات النووى ، ولرغبتها فى مكافأة الطرفين على موقفيهما من حربها ضد أفغانستان وخاصة الموقف الباكستانى من طالبان والقاعدة وهو سلوك واقعى وعملى صرف .

وفى كوريا الشمالية يبدو الهدف الأقرب إلى المنطق الإستيراتيجى من اعتبارها رأس مثلث الشر كونها قريبة من الصين الأخذة فى النمو والصاعدة باتجاه موقع القطب الثانى الإقتصادى وربما الإستيراتيجى بعد ردح من الزمن ، يساعدها على ذلك تجانسها البشرى الكبير وتوازن عناصر بنائها مما يطرحها كتحدى للهيمنة الأمريكية ولو بعد حين . ولاشك أن إعلان الخطر الكورى يبرر لها ما تقوم الآن ببنائه من قواعد عسكرية فى جمهوريات آسيا الوسطى الخمس لتملأ بها الفراغ الشاغر بين روسيا والصين وهما البلدان اللذان وقعا معاهدة للصداقة والتحالف فى مواجهة الهيمنة الأمريكية كخطوة باتجاه عالم متعدد الأقطاب ، مما يعنى أن إظهار الخطر الكورى اليوم بشكل ميتافيزيقى قد يكون مقصود منه ردع الخطر الصينى - الروسى غداً على نحو عملى .

أما إيران ثانى قاعدة لمحور الشر فقد كانت قد اعتبرت أمريكا بمثابة الشيطان الأكبر عند قيام ثورتها الإسلامية قبل ربع القرن ، واليوم فإن الولايات المتحدة تريد بإلهام ١١ سبتمبر أن ترد لها الجميل ، حيث تبقى إيران برغم تحول مهم فى نزوعات بل وفى تكوين نخبتها الحاكمة ومزاجها السياسى إحدى أهم خبرات الفشل الأمريكى فى القرن العشرين بعد فيتنام ، حيث شعرت إزائها ربما بالإهانة إبان حادثة السفارة ، ولم تستطع الانتقام منها بعدها ، فضلاً عن كون إيران متهمة بالسعى لامتلاك سلاح نووى مما يجعلها هدف عملياً للسياستين الأمريكية والإسرائيلية تتزايد أهميته إذ وضع فى الاعتبار مساندتها لحزب الله فى لبنان ولسوريا ودعمها المعنوى للمقاومة الفلسطينية .

وأما إزاء العراق فتبدو الولايات المتحدة أكثر جموحاً وغطرسة ، بقدر ما تتعدد الأهداف وتتداخل بين رغبة في تدمير ما أعيد بناؤه من بنية تحتية في السنوات العشر الماضية ، وفي الإجهاز علي كل مقومات القوة العراقية لصالح إسرائيل ، وبين تحفز إلى السيطرة على نفط العراق والتحكم فى نفط منطقة الخليج كلها والإبقاء على قواعدها العسكرية المتقدمة فى المنطقة وعلى حساب أهلها ، وبين نزوع إلى «التجريب الإستراتيجي» الهادف إلى إعادة صياغة الخريطة العالمية ولو على حساب حلفائها أنفسهم ، وهنا يكمن خطر الفاشية . ذلك أننا إذا ما حاولنا فحص خطاب التبرير الذى يمكن للعقل السياسى الأمريكى أن يسوقه إلى العالم تمهيداً للهجوم العسكرى المزمع على العراق لوجدناه خليطاً من :

- ذكريات تجتر نفسها عن الغزو العراقى للكويت للإيحاء بأنه قد يكرر ذلك تهديداً لأمن جيرانه فى الإقليم .
- هواجس غامضة عن قدراته التسليحية فوق التقليدية ، وأحياناً النووية ، للإيحاء بقدرته على تهديد الأمن العالمى .
- إشاعات متهافتة تروج لتورط صدام حسين فى أحداث سبتمبر للإيحاء الساذج بقدرته على تهديد الأمن القومى الأمريكى ، أو تروج – مؤخراً – لتورطه فى محاولة لإغتيال الرئيس چورچ بوش الأب على النحو الذى يبرر رغبة الثأر لدى الرئيس الإبن .

ومن ثم فإن هذا الخطاب يقوم على مقومات ثلاث من : ذكريات صارت بعيدة، هواجس تبقى غامضة ، وإشاعات تبدو متهافتة . ومن منظور العقلانية السياسية لا تصلح أى من هذه المقومات لصياغة شرعية حقيقية للهجوم وإن كانت جميعها تكفى لتبرير هدف اليمين الجمهورى المحافظ – مرحلياً – فى إطار تصوره الواسع والجديد للدور الأمريكى العالمى والذى كشف عنه فى وثيقة «إستيراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة» المعلنة فى سبتمبر الماضى والتى تؤكد فى أحد بنودها الأساسية على أن الولايات المتحدة وباعتبارها القوة الأعظم فى العالم هى قائدة النظام العالمى وأنها سوف تتحدى طموح أى قوة أخرى للقيادة ولو كانت بازغة . وهو بند يكشف عن غطرسة ، يتلوه أخر يفضح هذه الغطرسة إذ يؤكد على أنها سوف تستخدم قوتها العسكرية والإقتصادية لتشجيع ما أسمته «المجتمعات الحرة والمفتوحة» وفى قلبها المجتمعات العربية الإسلامية ، ويتلوهما بند ثالث يبدو فى هذا السياق منطقياً ، بقدر ما هو مدمر إذ يتبنى فكرة «الحرب الوقائية» لإنجاز الأهداف السابقة وهى فكرة جهنمية لصناعة الفوضى العالمية وليست مبتكرة تماماً بل لها

سوابق عدة فما قامت به إسرائيل عام ١٩٨١م ضد المفاعل النووى العراقى مثلاً يمكن نسبته إليها ، وكذلك عدوانها علىّ مصر وسوريا عام ١٩٦٧م الذى كان ولا يزال من وجهة النظر الإسرائيلية ، هجوماً وقائياً ضد هجوم مصرى محتمل !

وثمة مقاربات أخرى للفكرة ولا شك ، إلا أنها تبقى عبثية وغائية ترتبط بالقوى «القلقة» فى النظام الدولى كإسرائيل مثلاً ولم تكن أبداً ضمن مفاهيم دولة تتحمل مسئوليات كونية ومهام قيادة عالمية سياسية وأخلاقية كالولايات المتحدة ، إذ هنا ينتفى كل معنى للقانون الدولى وتنسخ كل قيمة للتنظيم الدولى المعاصر الذى كانت هى نفسها قد أسهمت فى تطويره بالنصيب الأوفى وخاصة فى القرن العشرين الذى شهد بزوغ دورها العالمى «الليبرالى» بإلهام مبادئ الرئيس ويلسون عن حق تقرير المصير والتى أطلقت فى الحقيقة موجة التحرر الوطنى بعد ذلك بنحو عقدين .

فى هذا السياق يبدو الهجوم على العراق كتنفيذ لأجندة اليمين الأمريكى السابقة على ١١ سبتمبر والذى أضفى عليها فقط قدراً من الذرائعية إذ لا يمكن فهمه أبداً فى إطار أجندة مواجهة الإرهاب بل هو بالأحرى خروج على هذه الأجندة وإنحراف بها إلى ما يمكن تسميته «التجريب الإستراتيجى» الهادف إلى نوع من الهندسة الإستيراتيجية بالتركيب والتفكيك معاً لمناطق فى العالم تبدو مهمة من ناحية ، ورخوة من ناحية أخرى وهو ما يكاد ينطبق وبشكل مثالى على العراق والمنطقة العربية التى كانت قد شهدت نوعاً أدني من هذا التجريب على مستوى الإرتباط عند الغزو العراقى للكويت فى إطار عملية الحشد الدولى وفى ظل وعود بوش الأب بحل الصراع العربى – الإسرائيلى الذى صار تناقضاً فرعيا – آنذاك – قياساً إلى العدوانية العراقية التى جسدت – لحظتها – التناقض الرئيسى مع قيم العالم الحر أو الحداثة السياسية حتى كاد العقل السياسى الأمريكى يقول مبرراً لهذا التجريب : أن الطريق إلى السلام بين العرب وإسرائيل يمر بالعراق طلباً للتأييد العربى لهذا الحشد ، مثلما كان صدام حسين يدعى آنذاك بأن الطريق إلى إسرائيل إنما يمر بالكويت طلباً للتأييد نفسه لغزو الأخيرة ، وحيث عملت الولايات المتحدة على توظيف هذا الإرتباط الإستيراتيجى بين الوضعية العراقية والقضية الفلسطينية لأكثر من العقد فى رهن القضيتين كلتيهما بالأخرى . وهى الآن على مشارف توظيف جديد أخطر لإحداهما «الوضعية العراقية» فى تصفية الأخرى «القضية الفلسطينية» عبر مستوى أعلى من التجريب الإستراتيجى هذه المرة يتجاوز آلية «الإرتباط» و «الرهن» إلي «الفوضى» و «التصفية» . وذلك بتوظيف عقدة الذنب والمسئولية عن راديكالية بن لادن الإسلامية .

فبدلاً من التعامل معها فى سياقها السياسى باعتبارها تجلياً سلبياً لفشل آلية الإرتباط هذه فى حل أى من القضيتين ولشعور الأمة بالإنكسار فى فلسطين والعراق ، أو حتى فى سياقها الثقافى باعتبارها إرهاب استثنائى لتيار مأزوم يعكس الأزمة الحضارية والإستراتيچية للأمة تجرى عملية إختطاف كاملة لهذه الأمة بجريره هذا التيار - بافتراض مسئوليته - بدءاً من العراق حيث تدمير القوة العراقية مجدداً مع ما يمثله من رسالة لكافة القوى الراديكالية العربية ، وما يتطلبه من إسكات للنظم والأصوات العربية المعتدلة إنما يفرض على الفلسطينيين السلام الإسرائيلى المر !

وهنا تتصور الولايات المتحدة قدرتها على تجربة سياسات جديدة ، وأسلحة مبتكرة فى ترسانتها العسكرية ، وكذلك توجيه رسائل إلى القوى المنافسة على القيادة الدولية كروسيا والصين وفرنسا وألمانيا تدعوها إلى عدم المشاكسة وذلك دون تكلفة تذكر ، ويقوم تصورها هذا فيما يبدو على ركيزتين ؛

أولهما : خبرة تاريخية تشر لها بالقدرة علي تأديب القوى الراديكالية العربية وربما إيران وباكستان بعد أفغانستان ، كما تمكنت من تهذيب ألمانيا واليابان والقضاء على نزعتهما العسكرية وزراعتهما بالديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية . وهنا فهى تتجاهل التراث الليبرالى الذى كان لدى هذين البلدين - مع إيطاليا - كجزء من تشكيل الغرب الثقافي والإستيراتيچي القائم على أبنية إجتماعية ونظم إقتصادية وقيم سياسية وثقافية حديثة ، وإن قطعها تطور إستثنائى . ومن ثم يمكن إستئناف تاريخ ما قبل الإنقطاع ، وهو ما لا يتوافر فى السياق العربي الإسلامى الذى ظل دائماً خارج التكوين الغربى إن م يكن نقيضه وليس لديه من ثم هذا التراث الليبرالى .

وثانيهما : ملابسات سياسية مواتية - من وجهة نظرها - تتعلق بأوضاع المنطقة التى يحكم أغلب دولها حكام محافظون ليس فى جدول أعمالهم مواجهتها بأى إحتمال . كما أن شعوبهم ، ورغم كراهيتهم لها ، ليس بمقدورهم توظيف هذه الكراهية ضدها لغياب الديمقراطية وقنوات التغيير فى القادة والسياسات ، فلا الشعوب قادرة ولا الأنظمة راغبة فى مواجهتها ، وهو ما يجعل المنطقة مستأنسة يسهل التجريب فيها بزراعة أنظمة أكثر «تهادنيه» وليس أكثر ديمقراطية فى الحقيقة .

ومن هنا نلمس حقيقة أن الدعاوى والتهديدات الأمريكية ضد هذه الدول تبدو واعية تماماً بأهدافها الاستيراتيجية التى ربما لم تكن قادرة على إعلانها قبل ١١ سبتمبر ، وإن تم تغليفها بمصطلحات ميتافيزيقية عن الخير والشر والعدالة على نحو يسمح بتمريرها ، ويسمح لنا فى الوقت نفسه بأن نجيب بالنفى على تساؤلنا المطروح سلفاً وبالتأكيد - نقيضاً - على أنها ليست سوى البراجماتية الأمريكية الشديدة

ولكنها تتغطى بالقشرة الميتافيزيقية التى تحجب عنها الأسئلة المحرجة التى يطرحها عليها الواقع السياسى الموضوعى بكل تناقضاته ، ولتعفيها من الإجابة عليها .

والآلية الثانية : هى الانتقائية على المستوى الأخلاقى / القيمى حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ومع نهاية الحرب الباردة باتت أكثر ميلاً للتحرر من تلك المبادئ الأساسية التى طالما جسدتها التجربة الأوربية / الغربية مثل مبدأ السيادة الذى أسس للدولة القومية منذ منتصف القرن السابع عشر وأعتبر إيذاناً بميلاد القانون الدولى الحديث بل والتنظيم الحديث للعالم منذ صلح وستفاليا ١٦٤٨م . وكذلك مبدأ حق تقرير المصير ذى الإلهام الأمريكى حيث صاغه الرئيس الأمريكى ويلسون إبان الحرب العالمية الأولى كآلية تبشيرية للدول المستعمرة بنيل الاستقلال حالة انتصار الحلفاء على المحور فى الحرب ، وهو المبدأ الذى يؤكد على حق الشعوب فى بناء دولتها حسب تصورها والاعتراف بسيادة هذه الدول واحترامها كعضو فى التنظيم الدولى سواء كانت عصبة الأمم أو الأمم المتحدة بعد ذلك .

ذلك أن ثمة إهمالاً ملحوظاً لهذين المبدأين مثلاً فى السياسة الخارجية الأمريكية وإعمالاً متزايداً لمبدأ «حق التدخل الإنسانى» والذى يتيح للجماعة الدولية نظرياً ، ومركز الهيمنة عملياً ، التدخل فى أى دولة أو إقليم ضد مبدأ السيادة عندما يقوم فى هذه الدولة ظرف يهدد الأمن الدولى أو يهدر حقوق الإنسان على منوال جرائم الحرب والإبادة العرقية وغيرهما من الأعمال ضد الإنسانية .

والمشكلة فى مبدأ «حق التدخل الدولى الإنسانى» رغم جاذبيته النظرية ، تكمن فى الإمكانية غير المحدودة لتأويله السياسى ولوضعه في خدمة السياسات التدخلية لمركز الهيمنة الذى يقوم أولاً بتأويل ما يجرى فى الدولة ليحدد نسبه سواء إلى ماهو شأن داخلى يخضع لمبدأ السيادة أو إلى ما هو إهدار لحق من حقوق الإنسان على نحو فاضح مثل جرائم الحرب مثلاً مما يستوجب التدخل الدولى ليكون له - عبر لافته المجتمع الدولى - التدخل فيما يجرى وتحويره فى الاتجاه الذى يرغبه ويدعم مصالحه أو مصالح حلفائه فى الدولة أو الإقليم المعنى .

وأحياناً يتم تطبيق المبدأين فى مراحل مختلفة من الصراع داخل الدولة ، فيتم التدخل فى النهاية حسب المبدأ الثانى ولكن بعد فترة تطول أو تقصر يتم خلالها فرض الأمر الواقع حسب مبدأ السيادة ولصالح الطرف الحليف ومن ثم يكون التدخل لإضفاء المشروعية الإنسانية والقانونية على ما حدث فعلاً بالقوة وذلك على منوال ما جرى فى البوسنة وكوسوفا إذ كان التدخل الدولى الأمريكى هو غالباً الخاتمة لما

حدث من انتهاكات واغتصابات للأرض والسيادة ، كما كانت المعاهدات الموقعة هى الصيغة القانونية لإضفاء المشروعية على ما حدث فعلاً بالسلاح .

وأحياناً ما يكون هناك صراعان مشتعلان فى الوقت نفسه على الخريطة الدولية يتم إخضاع أحدهما لمبدأ حق التدخل الدولى ، والثانى لمبدأ السيادة حيث الصراع مهما كان صاخباً ومهدراً لحقوق الإنسان هو شأن الدولة / القوة المهيمنة أو حلفائها أو حتى سلطة الاحتلال وحيث تتم التعمية على هذا التناقض عن طريق الآلة الإعلامية الضخمة التى تكشف بشكل دعائى عن بعض التمايزات ولو الشكلية المبررة لإزدواجية المعايير رغم كونها غير مؤثرة ولا تمس الجوهر ، وربما تكون هذه التمايزات ذات دلالة عكسية وتصب فى مصلحة التدخل الدولى فى الصراع الذى تم إخضاعه لمبدأ السيادة والعكس . ولعل الاحتلال الاستيطانى القمعى الإسرائيلى لفلسطين وقهره للفلسطينيين هو أبرز تعبير عن حالة إزدواج المعايير هذه إذ تم تجنيب هذه الحالة دوماً بعيداً عن مبدأ حق التدخل الدولى ولم تكن أى محاولة عربية داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة مجدية أو كافية لإرسال مراقبين دوليين للفصل بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى وهو أقل أشكال التدخل الدولى خشية أن يستدعى هذا التطور دوراً للمجتمع الدولى فى الصراع على حساب الدور الأمريكى ، أو يشكل سابقه لتدويل الصراع تقلص من القبضة الإسرائيلية / الأمريكية عليه . وقد حدث ذلك فى كل الأوقات حتى أعقاب «مذبحة جنين» ربيع ٢٠٠٢م والتى تبقى رغم الجدل حول ما جرى فيها ، عملاً من الأعمال ضد الإنسانية ، بينما كانت الولايات المتحدة قد سارعت بالتدخل فى البوسنة وكوسوفا وحتى الصومال لدواعى مختلفة بعضها أقل أهمية من الحالة الفلسطينية فيما لا يمكن تبريره سوى بالاستثنائية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل .

والآلية الثالثة : هى النفعية على مستوى السياسات . فبرغم أن الولايات المتحدة مثلت الدعامة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية والتى انضم إليها بترغيب الولايات المتحدة أو ترهيبها نحو ١٥٠ دولة وهى المنظمة التى تمثل روح النظام العالمى «المعولم» لأنها الضمانة الأساسية لمبدأ حرية التجارة الذى يسود الأجندة النيوليبرالية التى تعمل كأساس لمرحلة العولمة ، فإنها من جانب أخر تمارس أشكال مختلفة من الحمائية تنطلق من مصلحة وطنية خاصة أو ضيقة جداً وهو ما تمثل مؤخراً فى فرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب . وأيضاً فى زيادة الدعم للمزارعين الأمريكيين وهو ما أثار دول أوربا الصناعية ويهدد عملية تطوير النظام التجارى الدولى الجديد .

وعلى صعيد أخر رفضت الانضمام إلى «بروتوكول كيوتو» لحماية البيئة .

وضد سياساتها المعلنة فى حماية حقوق الإنسان ، رفضت المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التى تأسست مؤخراً باتفاق نحو ٦٠ دولة لملاحقة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية كالإبادة العرقية ، والتعذيب وغيرها . بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول المؤسسة لها إذا أدانت أو سعت إلى إدانة أفراد أمريكيين على أى نحو ، وقد فوضت لجنة بالكونجرس الرئيس الأمريكى لتنفيذ هذا التهديد حسب المواقف والملابسات .

* * *

ويبقى الأمر المهم فى هذا السياق هو أن شرعية الهيمنة لدى الولايات المتحدة على مستوى بنية / تفاعلات النظام العالمى والقائمة منذ التسعينات شهدت تغيراً ملحوظاً مع أحداث سبتمبر باتجاه صياغة خطاب جديد يسعى إلى تبريرها أخلاقياً وفكرياً على نحو يختلف عما كانت علية فى التسعينات ويتفق أكثر مع نزوعها الإمبراطورى / الفاشى . فبدلاً من الخطاب الكونى الذى مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنسانى كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة ، نجد أن هناك نزوعاً أمريكياً بعد ١١ سبتمبر إلى بناء خطاب جديد للشرعية يمكن تسميته بـ «نزعة التمركز الأمريكى» .

حيث النزوع إلى بناء «مركزية أمريكية» مستقلة عن نزعة التمركز الغربى وليس ضدها أى إستلهام أمريكا لأسوأ ما فى العقل الأوربى حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدى الدولة الأمريكية على أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا على سبيل الاستثناء فى إطار عام ينزع إلى التوافق معها ، يحل محل الفلسفة اليونانية التى أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية فى التاريخ الأوربى الموحد والمتجانس . كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلة الاستثناء على كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه فى الخمس والعشرين قرناً الماضية ، ومثلما صار النموذج الأوربى هو المثال المحتذى وإلا فالإتهام بالنقص والدونية ، فإن الخطاب الأمريكى بعد ١١ سبتمبر يقيم تمركزه على قاعدة : من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة ، وهو ما لا يخفى على أحد كونه تكراراً لنزوعات الإمبراطوريات الكلاسيكية فى لحظات تسلطها ، على منوال «السلام الرومانى مثلاً» وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة على مشارف نزعة عسكرة إمبراطورية مستوحاه من التاريخ التقليدى للهيمنة وهو ما سوف يفقدها قوة النموذج الحداثى الذى طالمات جسدته باعتبارها الحلم الأمريكى ، ويثير لديها والعالم من حولها تناقضات نموذج القوة الموروث .

ذلك أن هذه الخيرية العالمية الجديدة والتى تقوم بدورها على نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التى تصل فى ذروتها إلى خليط من الميتافيزيقية فى مصطلحات «العدالة المطلقة» و «الحرية اللانهائية» و «الحرب العادلة» ، ومن المانوية إذ تقسم العالم على أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد «محور الشر» إنما تدخل علوم السياسة ومناهج التحليل الاستيراتيجى فى غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التى يرتكز عليها عادة الأصوليون فى كل الأديان والعنصريون فى كل الأمم مما يجعل من ترويجها باباً شيطانياً تدخل منه قوى التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهى القوى التى حاولت أو إدعت أنها تسعى لمواجهتها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية ، والتى تقوم بدورها على أساس من رؤية تجزيئية للتاريخ تعكس نوعاً من التشكك فيه ودرجة عالية من اللامبالاه به . فالولايات المتحدة تكوين تاريخى حديث العهد يفتقد للتقاليد الكلاسيكية ولديه فى الماضى القريب والواقع الراهن حيوية دافقة تدفعه إلى تصور للتاريخ باعتباره مجالاً لمراكمة أحقاد وضغائن الماضى ، وليس باعتباره مجالاً لتفاعل أدوار وإرادات ورؤى خاصة بالأمم والثقافات التى تعيشه . وهذه الرؤية تزكى الرغبة الأمريكية فى تجاوز الأبنية التاريخية القائمة على نحو مستمر وكأن حركة الواقع لديها القدرة وبشكل فائق ، على إعادة تشكيل الحاضر وصياغة المستقبل حسب تأويل خاص للماضى يتجاوز ما تعتبره عقده وهواجسه . فهى إذن روية تقوم على ركيزتين :

أولاهما : أن الأحداث السياسية الكبرى قادرة على انتاج تواريخ جديدة بنفس قدرتها على صياغة أبنية سياسية متمايزة .

وثانيتهما : وهى الأخطر وهم القدرة على التحكم فى الظواهر السياسية ، صناعة وتوظيفاً ، وهو وهم كبير تغذية القدرة الأمريكية المتفوقة ولكن يفضحه الواقع والتاريخ معاً وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافى أو الإلهام الدينى ولعل خبرتها مع العرب الأفغان إبان الغزو السوفيتى وبعده وحتى أحداث سبتمبر خير دليل . ولذا فالنزعة إلى خلق أعداء مفتعلين «محور الشر» أو غير محددين «جماعات الإرهاب ومنظماته» تبريراً لنزعتها الفاشية إنما يحيلهم إلى أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته ، ومن ثم يثير لديها ، والعالم من حولها تناقضات شتى تنال من استقرار النظام العالمى القائم .

المستقبل الثانى : صدام الحضارات

وهو بديل يبدو متمايزاً عن الوضع القائم بشكل جذرى ولا يمكن اعتباره امتداداً له بل قطيعة معه واصطداماً بالتراث الفكرى والقانونى والسياسى الحداثى الذى أسس له فى القرون الثلاث الماضية بوجه خاص على أرضية النظام العالمى الحداثى . وبرغم أنه يقوم على العقل النفعى نفسه والذى يؤسس لبديل الفاشية الأمريكية بافتراضية الأساسيين عن حرية التجارة ، والعمل فى دائرة مفتوحة ، إلا أنه يضيف افتراض ثالث مركزى يدفع بمنهجية «إدارة الاستقطاب العالمى» خطوة أبعد تقترب بها من منهج «تفجير الاستقطاب العالمى» .

هذا الافتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة فى صياغة العلاقات الدولية أى فى تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس ، والتكتل والتحالف الاستيراتيجيين فى المنظومة الدولية . وهو الافتراض الذى ضمنه المفكر الأمريكى ذائع الصيت صامويل هانتنجتون نظريته الغائية حول «صدام الحضارات» والتى استقطبت أغلب الجدل الفكرى العالمى فى التسعينات ، وقبل أن تتوارى نهائياً بعد خمول أصابها فى نهاية العقد الماضى ، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكى فيها الروح وتشعل فى جذوتها النيران . والموضوع الرئيسى للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتى هى على المستوى العام هويات حضارية هى التى سوف تشكل فى المستقبل ، بديلاً للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية ، أنماط التماسك والتفسخ والصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلى محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسى أو النظرية التى يسعى لإثباتها هانتنجتون[٣٢] :

القسم الأول : يبرر أنه : لأول مرة فى التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات ، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأى معنى ، ولا يؤدى إلى تغريب المجتمعات غير الغربية !

القسم الثانى : يبرر أن : ميزان القوى بين الحضارات يتغير ، الغرب يتدهور فى تأثيره النسبى ، والحضارات الأسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها ، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافاتها الخاصة .

والقسم الثالث : يبرر أن : نظام عالمى قائم على الحضارة يخرج إلى حيز الوجود حيث المجتمعات التى تشترك فى علاقات قربى ثقافية تتعاون معاً ، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة ، والدول تتجمع حول دولة المركز أو

دولة القيادة فى حضارتها .

والقسم الرابع : يبرر أن : مزاعم الغرب فى «العالمية» تضعه بشكل متزايد فى صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها «الإسلام والصين» ، وعلى المستوى المحلى فإن حروب التقسيم الحضارى وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها «تجمع الدول المتقاربة» وخطر التصعيد على نطاق أوسع وبالتالى يتطلب جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب .

وأما القسم الخامس فيبرر : أن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية ، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيث تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها .

ونظراً للموقع المحورى لحضارتنا العربية الإسلامية مع الصين فى هذه النظرية الغائية منذ إطلاقها ، ثم الأكثر محورية لدرجة تصير معها وكأنها الآخر المطلق أو الوحيد للغرب منذ أحداث ١١ سبتمبر ، يتبدى لنا أهمية مناقشة هذه النظرية من وجهة نظر عربية إسلامية ، وبالأخص وضعها فى سياق مقارن مع نظرية «المؤامرة» التى تسود بأقدار مختلفة لدى تيارات ثقافتنا العربية باعتبار أن كلتيهما تعبير عن عقدة حضارية جوهرها التعصب وأن اختلفت ركائزه ومنطلقاته لدى الطرفين ؛

فالتعصب الغربى للهوية يأتى عبوراً على ركيزة «الحرية» التى أعلنها العقل الغربى كفضيلة «أولى» فى حقبته الحداثية ولكنه فهمها ومارسها على أنها حريته هو التى لا تتوقف عند حرية الآخر خارجة ولا تكترث غالباً بإلهاماته ورموزه ، ومن ثم فقد وقع فى مأزق التناقض بين الحرية «حريته» وبين التعصب لها على حساب الآخر الذى أضطر أحياناً إلى «قمعه» ، وهو التناقض الذى قاده إلى نزعه «التمركز حول الذات» التى دفعت به عند محاولة تبريرها إلى التعامل مع التاريخ بآلية اختزالية تكفل له إثبات رقيه وطهارته المطلقين منذ بداية تاريخه وذلك عندما إنطلق من صورته الأخيرة «الراهنة» ليبنى تاريخاً غربياً متجانساً ومتواصلاً منذ ما يعتبره «المعجزة اليونانية» وحتى الآن وهو ما قاده فى النهاية إلى الوقوع فى فخ نظرية الصدام تحت ضغط وتأثير الآلية المعرفية نفسها وما تتسم به من انتقائية وتبسيط مشوهين بهدف الحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه فى المستقبل وفى ظل لحظة تاريخية اتسمت بالميوعه الاستيراتيجية أعقاب تداعى منظومة تحالفات الحرب الباردة ، ومن ثم فإنه يمارس تعصبه «لهويته» هو كما يتصورها أو يرجوها أو حتى يدعيها .

وفى المقابل فإن التعصب العربى يتبدى على نحو مباشر للهوية حيث تعيش الحضارة العربية إشكالية الخوف من التقاليد الحديثة للعالم المعاصر منذ تفتق وعيها به وما أدى إليه ذلك الخوف من طرح متوتر دائماً لطبيعة العلاقة مع منتجيها أي الغرب ، وهو التوتر الذى قاد إلى رفضها صراحة وبشده من قبل التيار السلفى خشية تأثيرها على الهوية العربية الإسلامية التى نظر إليها هذا التيار وكأنها «فوق تاريخية» . وقد أدى هذا النمط من التعصب للهوية إلى الآلية الإختزالية نفسها فى التعامل مع التاريخ عندما قام بتثبيته عند لحظة بناء هذه الهوية فى الماضى لينطلق منها إلى رفض كل مابعدها وبالأخص قيم الأخر الغربى بحسبانه الشيطان الذى يتآمر عليها ، مثلما كان الحاضر قد أصبح لدى الغرب هو نقطة إنطلاق تاريخه فى اتجاه الماضى حيث «نزعة التمركز» وإلى المستقبل «نظرية الصدام» وكلاهما نمط من التعصب للذات وإن اختلف مضمونه ، ومن الرؤية الاختزالية للتاريخ وإن تباينت منطلقاتها .

على أنه وبرغم التشابه القائم بين النظريتين فى الركائز والمنطلقات ، فإن ثمة اختلاف جوهرى بينهما تصنعه أبعاد ثلاث أساسية تمنح المؤامرة قدراً أكبر من المشروعية ، والصدام درجة أكبر من الخطورة ؛

أولها : يتعلق بجوهر «العقدة» التى تصدر عنها كل منهما حيث نظرية الصدام تحركها عقدة التفوق الغربى والرغبة العارمة فى تكريسه ومن ثم الحذر الشديد إزاء كل ما يهدده والإندفاع من ثم إلى التحذير منه ، ويمكن الإدعاء بأنها ليست بعيدة عن صيحات التحذير التى أطلقها بعض فلاسفة الغرب المحدثين من الاضمحلال والأفول والسقوط وجميعها تثيرها فكره «النهاية» ، نهاية التفوق طبعاً وليست نهاية الوجود . وإن بدت عليها ، بقدر غير مسبوق فى هذه الأفكار جميعاً ، ملامح الذرائعية والدعائية والنفعية ربما لأنها ناشدت الوجود الاستيراتيجى للغرب مع ما لهذا المستوى من قابلية أكبر للتأثير والتأثر ومن ثم قدره أعلى على التحول بالإنكماش أو التمدد تفوق كثيراً المستوى الحضارى / الثقافى الأعمق تكويناً والأكثر استقراراً .

وعلى العكس فإن نظرية المؤامرة تصدر عن عقدة الخوف والاضطهاد لدى الجماعة العربية التى وجدت نفسها فى إسار عالم حديث لا تستطيع أن تفرض نفسها عليه ، ولا تستطيع فى الوقت نفسه الإفلات منه لأنها محاطة به ، ومن ثم صارت تحركها مجرد دوافع الاستمرار فيه وليس التفوق عليه والحصول على الأمن فى جنباته ولو بالتخفى عن الأخر القوى أو حتى القطيعة معه .

وثانيها : يتمثل فى العمق التاريخى لكلتيهما ، أى بطول المدى التاريخى من ناحية وحضور الخبرة التاريخية من ناحية أخرى . وهنا تتفوق نظرية المؤامرة على نظرية الصدام حيث تمتد بطول العصر الحديث تقريباً مستبطنة لهواجس الحضارة

العربية إزاء تقاليده وأبنيته الجديدة ، ومستحضرة لأكثر من خبرة تاريخية سلبية وقعت فى إطاره على رأسها خبرتان أساسيتان تمثلان قمة تناقضات الغرب الواقعية مع تقاليده الحديثة «الكلاسيكية» فى لحظتين مهمتين ؛

الأولى بدرجة الخطيئة وهى اللحظة التى شهدت واقعة استعماره لشرقنا العربى الإسلامى بحجة التبشير بالمدنية وفى الحقيقة تعصباً منه لهذه المدنية وتكريساً لتفوقها.

والثانية بدرجة الجريمة حين منح اليهود وطناً فى فلسطين هو وطننا سواء بالوعد البريطانى أو بالدعم الأمريكى متعامياً عن تقليد معرفى مهم لديه ينتصر للحقيقة التاريخية ضد الأسطورة أياً كان مصدرها دينياً ، أو سحرياً ، وأيضاً عن تقليد سياسى أهم لا يزال يمارس العماء فى مواجهته وهو حق الشعوب فى تقرير مصائرها ومن ثم إقامة دولها على أراضيها أياً كانت ثقافاتها أو أديانها .

وعلى العكس يقصر مدى نظرية الصدام إلى نحو العقد منذ طرحها هانتنجتون صريحة واضحة ونفعية كما تكاد تفتقد لأى خبرة تاريخية حقيقية حيث أن أغلب الخبرات الجزئية والمحدودة «قياساً إلى الخبرتين الكبرتين كالاستعمار والصهيونية» التى حاول مروجوها نسبتها إليها مثل أحداث سبتمبر الأمريكية أو الهجوم على بعض السفارات الأمريكية فى العالم العربى وإفريقيا فى سنوات التسعينات جاءت تالية لطرحها ومن ثم عملت كمبرر لها بأكثر مما كانت صانعة لخيوطها .

أما ثالثها : فيتعلق بحاملها الثقافى والذى يتأسس لدى نظرية المؤامرة على التيار السلفى الأكثر إنغلاقاً فى الثقافة العربية والذى يواجه بتحفظ كبير من قبل التيار التوفيقى العريض الذى تدعيه معظم التجارب والبناءات السياسية العربية فى القرن العشرين ، وبرفض قاطع من رافد نحيل هو الباقى من تيار المعاصرة الذى كان متدفقاً أوائل القرن الماضى الأمر الذى يجعل من ذهنيه المؤامرة فى الفضاء العربى أقرب إلى كونها «حالة وجدانية» منها إلى موقف عقلى .

وأما نظرية الصدام فيتأسس حاملها على خليط من رؤى لمؤسسات إستيراتيجية ، وإدعاءات تروجها ميديا إعلامية واسعة الانتشار بالغة التأثير تنزع إلى الاختزال والتعميم لتبرير الاتهام واثبات الإدانة . ولاشك أنهما معاً لا يمثلان العقل الغربى كله لا فى دوائره النزيهه سياسياً ، أو المنفتحة ثقافياً ولا حتى يتطابقان تماماً مع التيار الأساسى العريض القائم على نزعة التمركز والذى كان قد أسهم فى حفزها إلى فكرة الصدام بإلهام أفكاره السابقة عن التفوق الغربى وصيحات تحذيره من احتمالات زوال هذا التفوق ، ولكنهما فى الوقت نفسه يجسدان ماهو أقرب إلى «مزاج ثقافى» واع

بأهدافه النفعية وأقدر على تحقيقها من مثيله الحامل لنظرية المؤامرة مستفيداً أولاً من قوة حضور الغرب عموماً فى عالمنا المعاصر ، وثانياً من موقعه المتقدم والمؤثر فى تيار التمركز الواسع فى الثقافة الغربية ، بعكس التيار السلفى العربى الذى يعانى من ضعف الحضور فى العالم ، وضعف التمثيل فى الثقافة العربية نظراً لوقوعه أسفل التيار العريض الواسع فيها وهو التيار التوفيقى ، وهنا مكمن الخطر الحقيقى إذا على العكس من الأخير الذى لا يملك إلا حرية تصور العالم فإن الأول يملك حرية تصوره ، وتصنيعه استيراتيجياً فى الوقت نفسه وهنا يكمن الخطر الحقيقى .

فبرغم عمليات التكذيب الثقافى التى استمرت أغلب التسعينات من قبل دعاة السلام والتعايش أو من جهة الخائفين من تبعات نظرية الصدام ، فإن أحداث ١١ سبتمبر كانت كافية لإحيائها فعاد الجدل للإحتدام بين من يكذبونها ويسعون إلى إعادة تفسير الحدث الكارثى موضوعياً من قلب أدوات التحليل الاستيراتيجى الرصينة، وبين من يحاول النفخ فيها ليذكى النار المشتعلة بدءاً من شارون واليمين الإسرائيلى فى رأس المثلث ، مروراً بالتوجهات اليمينية فى أوربا والتى كشفت عن نفسها صراحة لدى بيرلسكونى الذى يرأس وزراء إيطاليا على أرطمية شبة تحالف مع الفاشية ، وضمناً فى فرنسا حيث الصعود السياسى الكبير لجان مارى لوبن وسط موجة تعصب ضد العرب والمسلمين هناك ، وكذلك فى صعود النازيين الجدد فى المانيا ، واستناداً إلى قاعدة المثلث فى الولايات المتحدة حيث الإئتلاف اليمينى المسيحى الصهيونى داخل الحزب الجمهورى وإدارته من الصقور الحاكمين المنطلقين نحو تصور إمبراطورى لدور الولايات المتحدة فى العالم ، وهو ما سوف ينال من العالم العربى أكثر من غيره لأنه يأتى فى وقت تصير فيه الولايات المتحدة هى حيوية الغرب وصانعة أساطيره ، ويصير فيه العربى من جديد ، وبعد سيادة النموذجين : التركى فى الحقبة الحديثة ، والإيرانى فى القرن العشرين ، هو نموذج المسلم الذى طالما صنعت له المخيلة الغربية / الأمريكية صورة نمطية بائسة تجمع بين الثراء الشديد والسفه الأشد ، وبين الولع بالتكنولوجيا الغربية ، والكراهية العميقة للغرب فى إطار تفكير غريزى لا يبحث سوى عن اللذة سواء بمعناها الجنسى المباشر أو بمعناها السياسى «البدائى» الذى يجسده صدام حسين الآن على النحو الذى تبرر به الولايات المتحدة إندفاعها لإسقاطه ولو بالقوة العسكرية نيابة عن شعب آخر متنكرة فى ذلك لجماع القيم الغربية الليبرالية الحداثية المعتبرة بالقانون الدولى والسيادة وحق تقرير المصير ، ومتمركزة على العكس حول فكره واحدة ميتافيزيقية هى الحرب ضد الإرهاب مع تأويل خاص جداً لها على نحو يجعلها مطاطة وتستوعب كل من يناقض الاستيراتيجية الكونية الأمريكية سواء فى بعدها الموضوعى / الحقيقى أو فى بعدها

الذاتى التأويلى الذى يتسع أحياناً لبعض مكونات الرؤية الاستراتيجية الصهيونية / الإسرائيلية على قاعدة اليمين المسيحى الصهيونى ، وحيث اللقاء هنا ، وبامتياز بين هذين البعدين ضد العراق كجغرافيا وتاريخ واستيراتيجية من ناحية ، وقيادة مستبدة وغبية من ناحية أخرى ، رغم أنها تبقى فى كل الأحوال بعيدة عن الإرهاب التقليدى الذى فجر حدث سبتمبر العاتى على النحو الموضوعى ، والتأويلى أيضاً .

ولعل ما يميز هذا البديل «صدام الحضارات» عن سابقه «الفاشية الأمريكية» هو المستوى الاستيراتيجى وتحديداً هو الموقف الأوربى من النزعة الأمريكية التدخليه إذ يبقى هذا الموقف هو المحدد لمدى تكامل الغرب الأوروأمريكى وضمنه روسيا فى اتجاه تناقضى مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربى الإسلامى ثم الصين الكونفوشيوسيه ، فهل تنساق أوربا - بكل حكمتها - خلف النزعة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات ، أم تنجح أوربا بحكمتها تلك فى كبح جماح الحيوية الأمريكية ، وفى تأكيد استقلالية دورها العالمى فنكون بصدد بديل آخر هو «العالمية الإنسانية» الذى سوف نتوقف عنده فى الجزء الثالث والذى يستلزم نزوعات أوربية استقلالية ، وأمريكية ليبرالية ، أو على الأقل بصدد مستوى أدنى من الفاشية الأمريكية التى عرضنا لها فى الجزء الأول ، يمكن للنظام العالمى التكيف معه ولو مؤقتاً ؟

وهنا يمثل الجدل حول حلف الأطلسى معضلة كبيرة تؤشر للمستقبل لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين : حيث الرفض الأوربى للعقل النفعى ، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقى على مسافة فاصلة بين توجهاتهما ويقود إلى ذبول الدور العسكرى للحلف ثم ذبوله كهيكل قانونى وسياسى بعد ذلك تدريجياً ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلى ممارسة هيمنتها بوسائلها وقوتها ، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكرى الواسع فى شتى أنحاء الجغرافيا العالمية ، وبإلهام وتبرير نزعة التمركز الجديدة حول الذات الأمريكية .

وحيث القبول الأوربى بهذا العقل والانصياع لتلك السياسات يقود إلى توظيف الحلف فى خدمة الاستيراتيجية الأمريكية حتى يتحول - ومع تمديده داخل أوربا وخارجها - إلى بناء استيراتيجى جديد للعالم كله يصوغه منطق من معه ، ومن ضده وعلى النحو الذى يهمش البناء القانونى السياسى للنظام العالمى القائم الأن فى أفضل الأحوال أو يسقطه تماماً ليحل هذا البناء محله فى أسوأها .

وهنا يتحول خطاب الشرعية تدريجياً عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاويها ، إلى مقولات ودعاوى صدام الحضارات بين الغرب الأوروأمريكى ، والشرق الإسلامى/

الكونفوشيوس وهنا ، مرة أخرى ، يبرز دور ما يسمى «بالإرهاب العالمى» كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الغربية التى قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة مما يقود العالم إلى ما يشبه حالة فوضى وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلى إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالباً ، والصهيونية أحياناً فى الإقليم العربى نزوعاً إلى تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة ، وفى شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندى الأمريكى الإسرائيلى المتنامى حول الصين وضد باكستان التى تبقى رغم كل ما قدمته فى المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا فى مواقفها من أفغانستان ، دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها ، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد فى أى لحظة وحسب أى ظرف . وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام فى مناطق العالم المختلفة .

وهنا يحق التساؤل حول أبعاد الجدل الراهن حول الأطلسى ؟

ترى أوربا ، وهو الأقرب للمنطق ، أن الحلف الذى كان الهدف من تأسيسه أصلاً طرد روسيا إلى خارج الفضاء الأوربى ودفع أمريكا إلى داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبرراً الآن توسيعه أو حتى الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق «ريكيافيك» للشراكة الأمريكية الروسية ، إذ لم يعد للحلف معنى أمنى لا فى نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوربا ووسطها التى كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا ، ولا أيضاً فى نظر أوربا الغربية التى عادت الشكوك تساورها حول «يالتا» أمريكية روسية جديدة ، ولكن مع الفارق طبعاً .

ويقول الخبير الدولى «إريك شو»[٣٣] : أن التفكك فى عرى التحالف الأطلسى بدأ منذ اللحظات الأولى لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩ ، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية فى تحقيق الاستقلال أو على الأقل نيل «الإحترام» من جانب الأخ الأكبر الأمريكى فى إطار مشاركة تعددية ما . فأوربا التى بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمى تساوى الحصة الأمريكية «٢٢٪» أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى فى الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدى إلى بروز منافس قوى لواشنطن على الزعامة العالمية ، كما أن الاتحاد الأوربى يعتقد بأن واشنطن تقوده من «أذنه» نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية فى الدرجة الأولى من دون الإلتفات إلى الأهداف الأوربية .

وعلى العكس – يقول شو – فإن الولايات المتحدة تصر على استمراره بل تسعى إلى توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية فى المحيط العالمى كله ولتبقى الدول الكبرى السابقة فى أوربا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الذى خلقته هى بعد الحرب العالمية الثانية وأن تثنيها عن تحدى قيادتها أو التطلع لدور عالمى أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية . إذ أعلن جيمس دوبينز مساعد وزر الخارجية الأمريكى للشئون الأوربية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م «أن الخطر هو أنه من دون «صمغ» القيادة الأمريكية فى حلف الأطلسى فإن الأوربيين أنفسهم سيعودون إلى عاداتهم القديمة ، أى بعث الروح القومية فى قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدورى للتحالفات» .

وبالمثل أكد الرئيس السابق بيل كلينتون[٣٤] «أنه منذ الأربعينات قادت الولايات المتحدة تحالفاً منع العودة إلى التنافسات المحلية فى أوروبا الغربية» .

كما يختلفان أيضاً حول مسألة الحرب ضد الإرهاب . ففى حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب فى مصاف الحروب العالمية الأخرى ضد قوى الشر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوماً فى خطاباته وتصريحاته وفى جولاته الأوربية ، تعتبر أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر على هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة .

ولعل الكاتب الفرنسى «جان مارى كولومبانى» رئيس تحرير صحيفة لوموند يمثل حالة معبرة عن الضمير الأوربى وإدراكه المركب هذا لمشكلة الإرهاب ، هذا الإدراك الذى دفعه – أى كولومبانى – لإصدار كتاب «نحن جميعاً أمريكيون» عشية أحداث سبتمبر داعياً فيه إلى مساندة شاملة للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب ، غير أنه فجع بعد ذلك فى ممارساتها فى أفغانستان وضد أسرى القاعدة ، وفى إعلان الرئيس بوش لتصوره عن إمكان القيام بعمل عسكرى على منوال أفغانستان ضد كل بلد يشك أن به إرهابيين منطلقاً من تصور مادى بحت له ودون محاولة لتفهم جذوره الإيديولوجية ومعالجته بما يتناسب مع دولة بحجم الولايات المتحدة يتوجب عليها امتلاك رؤية لمصير العالم ، وليس نزعة ثأر قبلية بدت وكأنها قد تحكمت فيها . وينتقد كولومبانى سياسة الولايات المتحدة فى دعم شارون ونزوعه إلى ضرب العراق مؤكداً على أن ذلك سوف يعمق من ظاهرة الإرهاب نفسها ويثير الأحقاد ضد الولايات المتحدة على المدى الطويل . ويوجه لومه إلى السياسات الأوروبية التى تتسامح مع هذه النزعة الأمريكية إلى العسكره حيث وجدت أوربا نفسها فى موقع ليس من يساند شريكه فى التحالف الغربى أعقاب كارثة وقعت له ،

وإنما فى موقف من يبدو ضعيفاً مهمشاً أمام عملاق أمريكى يحاول أن ينفى دور الأخرين جميعاً ، حتى شركائه من بينهم ، للإنفراد بسياسة العالم[٣٥] .

وهنا يمكن القول بأنه إذا كانت أوربا هى وحدها الفيصل بين خيار الفاشية الأمريكية وبين خيار صدام الحضارات على المستوى الاستيراتيجى ، فإن العالم العربى – الإسلامى يضطلع بدور مهم بجانب الدور الأوربى الأساسى على المستوى الثقافى حيث تقييد عمل الألية الجهنمية لصدام الحضارات سوف يتوقف على حكمة أوربا من جانب وعلى تفتح الثقافة العربية من جانب آخر .

وعلى الجانب الأول ولحسن الحظ ثمة دوافع ثلاث أساسـية تزكى حكمة أوربا؛

أولها : دافع معرفى ، فأوربا هى وريثة عصر النهضة والإصلاح الدينى والتنوير وصولاً إلى الحداثةعاشت داخل هذا التاريخ الممتد لحظات حوار ، ولحظات صدام كثيرة معنا ومع غيرنا فى العالم ، وهى اقتربت وابتعدت ، وحاربت وسالمت ولذلك كله فقد فهمت وامتلكت غالباً رؤية للتاريخ تتحسب لهواجسه التى قد تش بالأفول حسب «إشبنجلر» وتسعى لتفهم منطقة حيث الاستجابات اللا متصورة تثيرها التحديات اللا محتملة حسب «توينبى» ، وتدرك أهمية الثقافات الكبرى وتحترم طقوسها المعنوية والرمزية ودورها فى صياغة روح الأمم التى تبقى الهدف الأجل للحركة الظاهرية السياسية للدول التى تمثل غلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائى لضمان سلامتها حسب «هيجل» .

وقد يساعد أوربا على محاولة الفهم هذه تلك البناءات المؤسسية التى لا تزال تتواصل عبرها مع مستعمراتها القديمة كالفرانكفونية مثلاً والتى تمثل جسوراً سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية ، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتى فى أفريقيا ، والشمال العربى الإفريقى ، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسى ، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشير إلى التاج البريطانى فى علاقته السياسية التاريخية بالدول التى استقلت عنه ورمزاً إلى استمرارية ما للتواصل بين الجانبين .

ونحن لا ندعى هنا سمواً ثقافياً أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوربى ، بل ما ندعيه هنا ، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية ، بأنهما – أى العقل والضمير – قد نضجا بما يكفى للتحسب من عقد التاريخ وهواجسه ، بعكس الولايات المتحدة التى تبقى ، لحداثة تاريخها وبتأثير صعودها التاريخى الاستيراتيجى السريع ، فى إسار رؤية اختزالية ، وعلى الأقل تبسيطية ، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية .

وثانيها : دافع أخلاقى / حضارى كشف عنه باحث وأكاديمى أمريكى هو «نورمان بيرنباوم» فى لقاء له بمفكرين أوربيين أثناء انعقاد منتدى كرايسكى للتعاون الدولى بڤينا «ربيع ٢٠٠٢م» عندما أشار إلى نقطة بالغة الأهمية تتعلق بالصلة الأخلاقية والفكرية والروحية الملهمة التى تربط الولايات المتحدة فى التاريخ المعاصر بأوربا حيث تبقى أمريكا هى /حيوية الغرب على صعيد مركب القوة الشاملة نعم ، ولكنها فى الوقت ذاته ليست سوى إفراز ذلك العقل الأوربى الحديث الذى تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها ، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها ، فيما يعنى أنها تظل الإبنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية ، أو حتى بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة فى تيارها الوضعى الأنجلوساكسونى والذى استحال فى صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفينى هو التيار الرئيسى المهيمن على العقل الأمريكى .

واعتبر بيرنباوم أن هذه الصلة القائمة الآن بين الولايات المتحدة وبين أوربا شبيهه بما كان قائماً بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل ، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة فى التاريخ القديم والتى ظلت لفترة طويلة مصدراً للإلهام الأخلاقى والعقلى والجمالى للإمبراطورية الرومانية التى ظلت أنذاك فى حاجة إلى مثل هذا الإلهام رغم حيويتها الشديدة وقوتها العسكرية التى مكنتها من فرض السلام الرومانى على العالم أجمع تقريباً . بل تصل درجة القرابة فى المشابهة حد أن كلاً من الإمبراطورية الرومانية القديمة ، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما «أمبراطورية أثينا المقدونية» أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بخاصة الإنجليزية والفرنسية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

وبدورنا نتساءل : إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد على أن روما قد دخلت مرحلة الأفول الحضارى الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكرى والأخلاقى الأثينى التى جسدته بنقاء روح «القانون الرومانى» عندما إندفعت بإغراء القوة إلى فرض الهيمنة الصلدة على الجميع وذلك فى إطار حربها على المسيحية واضطهادها للمسيحيين حتى القرن الرابع الميلادى ، ثم حروبها لصالح المسيحية واضطهادها لغير المسيحيين بعد ذلك ، فهل يصح ذلك على الولايات المتحدة ، أى دخولها مرحلة الأفول الحضارى ، إذا ما توقفت عن إستلهام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربى الحديث ؟

ودونما افتراض لأى نوع من الحتمية أو الجبر التاريخى ، يمكن ترجيح الإجابة

بنعم ، ولا نكون فى ذلك أكثر جموحاً من البروفيسور الأمريكى بول كيندى[٣٦] فى كتابه القيم عن «القوى العظمى : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى» الذى أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكى إستناداً إلى تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب ، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر . حيث ذهب إلى أنه كلما زاد مستوى هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة فى صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية على التحمل ، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالاً . وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه ، أي لدى كنيدى ، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة ، وفى قلبها الخبرة الرومانية التى تحدثنا عنها فى التو . ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة التى نحن هنا بصدد تأملها إذا ما أمعنت فى العسكرة والفاشية . ولاشك أن أوربا – بحكمتها – تدرك هذه الخبرة ، وأنها سوف تحاول إعاقة اكتمالها أو على الأقل إبطاء حركتها قدر الممكن إذ تدرك أوروبا بغض النظر عن الخلافات الاستيراتيجية مع الولايات المتحدة ، أن الأخيرة هى حيوية الغرب والتجسيد التاريخى الحى لقيمه الكلاسيكية التى زرعتها هى ، وأن استمرار الحيوية الأمريكية هو بمعنى استيراتيجى مباشر استمراراً للتفوق الغربى ، وبمعنى حضارى / أخلاقى غير مباشر استمراراً للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث أن الأفول الأمريكى لن يعيد مركزية أوربا ، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلى مناطق أخرى من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الأسيوى حول الصين الكونفوشيوسية . وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها فى العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية فى بداية العصر الوسيط ، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لإستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية ؟

أما الثالث : فتاريخى تعكسه خبرة الحلفاء الأوربيين فى التعامل مع النازى إذ كان صمتهم لنحو خمسة أعوام إضطروا خلالها للتنازل عن تشيكوسلوفاكيا لتجنب المواجهة معه دافعاً لمحاولته السيطرة على بولندا وشرق أوربا مما اضطرهم لدخول الحرب ضده بعد أن أدركوا أن التخازل سوف يقودهم إلى الإفلاس ثم الحرب فى النهاية دفاعاً عن حدودهم أنفسهم . وبعد النصر عليه كان ثمة إعتراف منهم بأن تخازلهم أمام النازى يمثل خطئاً كبيراً ، فلا شك أن قادة أوربا الغربية اليوم يتذكرون هذه الخبرة ولديهم هاجس أن تخاذلهم مع اليمين الأمريكى سوف يدفعه إلى مزيد من التحرش الجيوسياسى بها فى مناطق نفوذها ومصالحها مما يدفعها إلى سرعة التماسك فى مواجهة نزعة الهيمنة الأمريكية .

هذه الخبرة تكشف عن مفارقة مثيرة وهى تبدل المواقع بين أوربا وأمريكا الآن عنها عند نهاية الحرب العالمية الثانية إذ صارت أوربا بالذات بعد ١١ سبتمبر هى الأكثر تقدمية وهى الطرف المدعو إلى الدفاع عن قيم الغرب الكلاسيكية ضد الجموح الأمريكى بعد أن كانت الولايات المتحدة هى ذلك الوجه المدافع عنها ضد سياسات القوة وتحالفاتها وتوازناتها التى أوصلت أوربا حد التدمير والعالم حد التوريط مع الحربين العالميتين اللتين هددتا بتدمير قيم ومكانة الغرب فى العالم . فبينما تستطيع أوربا اليوم تجسيد قيم ما بعد الحداثة السياسية من حيث أولوية الجغرافية الاقتصادية القائمة على اقتصاد المعلومات ونمط إنتاج المعرفة وسياسات الإندماج والتكتل لصياغة عالم أكثر سلماً وآمنًا وذلك على الجغرافيا السياسية ومقوماتها المعتبرة بالسيادة والأمن والتحالفات العسكرية وتوازنات القوة وهو ما مكنها من إنجاز الاتحاد الأوروبى ولا يزال يلهمها رؤية أكثر اعتدالاً وحرصاً على السلام العالمى تجسدت فى الموقف الأخير من العراق ، فإن الولايات المتحدة تجمع فى تناقض شديد بين قيم الحداثة وما بعد الحداثة السياسية أو بين مقومات الجغرافيا السياسية والاقتصادية معاً إذ هى سيدة الاقتصاد المعلوم وركيزة الشركات عابرة الجنسية وهى فى الوقت نفسه الحائزة على أفضل مستويات القوة العسكرية والتى يسندها انفاق عسكرى ناهز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكرى للدول الخمسة عشر التالية لها وضمنهم روسيا والصين وفرنسا . وهى الأحرص على إكتناز القوة والنفوذ فى النظام العالمى القائم والنازعة إلى نمط من التدخلية الشديدة التى لا تتوقف عند حد ولدرجة أن تحاول تغيير النظام العراقى بالقوة المسلحة .

والمفارقة الكبرى هنا هو أن هذا التناقض يمنحها ميزة موضوعية هائلة إذ يتيح لها تفوقها فى فضاء الجغرافيا الاقتصادية - بنية العولمة - قدرة متزايدة على التأثير فى المصالح والموارد والاقتصادات لدى الأطراف الأخرى بالقدر الذى يجعلها فى مركز لشبكة تؤثر على الجميع ومن ثم فى مركز أولوياتهم بما يجعل مصالحهم معها أهم وأطغى بشكل حاسم على مصالحهم معاً ومن ثم يعجزهم عن التحالف معاً ضدها كما يقضى منطق الجغرافيا السياسية وسياسات القوة التقليدية الموروثة من التاريخ الأوروبى ، وهو الأمر الذى يوفر لها فضاء للتفوق الساحق فى الجانب الاستيراتيجى العسكرى على أى منافس محتمل ، بل وحتى نقاط الضعف التى يمكن إثارتها حيال السيطرة الأمريكية على الاقتصاد المعولم والمتعلقة بالهزة الشديدة للشركات الأمريكية الكبرى مؤخراً وما أحدثته من حالة تشاؤم إزاء مستقبلها الاقتصادى يمكن توظيفها لصالح هذا الفهم إذ أنها تنهض كتبرير للسلوك الأمريكى العنيف ضد العراق نظراً لما يتيحه سقوط النظام العراقى وحالة الفوضى المصاحبة

لذلك من سيطرة متزايدة على النفط العراقى وتحكم متزايد فى نفط الخليج وهو ما يولد آثار إيجابية من وجهة نظر الاقتصاد الأمريكى .

وأخيراً فإن الإدراك الأوربى الإيجابى الحافز لهذه الخبرة قد يقود إلى تهميشش دور الجغرافيا الاقتصادية فى دعم التفوق الأمريكى الجيوسياسى وخروج أوربا الغربية ومعها روسيا والصين عن معادلة القوة الراهنة لكنه خروج سيظل فى عمقه وحدوده محكوماً بعدة حقائق أهمها إثنتين :

الأولى : هى استمرار مركزية أمريكا داخل الغرب ، ذلك أن سهولة إنتقال دفة القيادة الأوربية إلى أمريكا عام ١٩٤٥م لن يكون ممكناً الآن فى الإتجاه العكسى وهو ما يعود لفارق القدرة الشاملة بين الطرفين والتى تظل لصالح الولايات المتحدة الآن كما كانت فى السابق . فرغم تراجع نسبتها من الناتج العالمى من ٤٠ ٪ عام ١٩٤٥ إلى نحو ٢٣ ٪ الآن ، لا تزال هى رائدة الاقتصاد العالمى ، فضلاً عن تفوقها العسكرى الساحق ، وهو ما سوف يخلق موقف أقرب إلى التناقض بين القوة الأمريكية والقيم الأوربية مما يسمح بتأكيد الشرعية الأخلاقية للقيم الغربية ضد النزوع الفاشي الأمريكى ولكنه لا يسمح بفرضها على الولايات المتحدة ، وهنا تأتى أهمية دور المناطق الإقليمية الخاضعة للصراعات فى بدء المواجهة معها أولاً لتفجير موقف أزمة عالمية يعمل علي تسهيل وحفز الدور الأوربى فى الانتصار للقيم الليبرالية .

والثانية : تتعلق بطبيعة التهديد الأمريكى لأوربا والذى يتوقف فقط عند دورها ولا يذهب أبداً إلى وجودها كالتهديد النازى من القلب الأوربى نفسه وهو ما يعطى أوربا مزيداً من الوقت للتأمل والاستعداد إذ هى غير مضطرة للمواجهة فوراً ، وهنا سيكون ممكناً للولايات المتحدة أن تفلت بالصيد العراقى قبل أن تحزم أوربا أمرها وتجاهر بتحدى الهيمنة الأمريكية ، وهنا يبرز دور المنطقة العربية تحديداً فى تفجير موقف الأزمة العالمية هذه المرة لحفز الدور الأوربى والروسى والصينى معاً والتعجيل بعملية الفرز التاريخى النازعة إلى إعادة بناء التوازن العالمى .

وفى هذا السياق ، وحدة ، يمكن فهم الدوافع التى حدث بنحو ١٢٨ مثقفاً أمريكياً لصياغة رساله إلى نظرائهم الأوروبيين يحثونهم فيها ، فى ربيع ٢٠٠٢م ، على استعادة دورهم المفقود فى صياغة المرجعية الأخلاقية والفكرية الأوربية الملهمة لنظيرتها الأمريكية سواء بإعلان أصواتهم الحرة كمثقفين بذواتهم فى وجه النزعة الأمريكية العسكريتارية ، أو بالضغط على حكومات بلادهم الحليفة للولايات المتحدة لرفض سياساتها المتطرفة فى العسكرة ضد أفغانستان ، ونحو العراق وغيرهما ، فيما يعد تجلياً نقيضاً لوعى المثقفين الأمريكيين الستين الذين حاولوا تبرير الفاشية الأمريكية بمقوله الحرب العادلة ، إذ ينطلق الأخيرون من انتمائهم الغالب إلى

المؤسسة الاستيراتيجية الأمريكية ، بينما يستند الأولون إلى حس أعمق بالتاريخ أقرب ليس فقط للموقف الأوروبى ، بل وأيضاً إلى الموقف الإنسانى العام .

* * *

وأما على الجانب الثانى «العربى» فإن ثمة مطلبين أساسيين يتوجب الوفاء بهما لتعطيل التوظيف الأمريكى لآلية صدام الحضارات الجهنمية ؛

أولهما : أمنى / إستيراتيجى وهو استحقاق المدى المباشر ويتعلق بضرورة التحرر من الشعور بالوهن والعجز المتوهم فى مواجهة القضايا المعلقة مع النظام الدولى والناجم عن شعور عميق بالإغتراب عن الأبنية السياسية لعالمنا المعاصر وهو الشعور نفسه الذى يغذى الراديكالية الاستثنائية «الإسلامية» ويدفعها إلى الإرهاب كطريق وحيد متصور للفعل يعكس نوعاً من الشجاعة الزائفة وهو الشعور الذى تولده البنية التاريخية المستمرة تحت الجلد الساسى العربى منذ العصر الوسيط ونقصد بها نموذج «السلطة الرعوية» الذى بدأ مع العصر العباسى الثانى رحلة رسوخ إنفصلت فى ظلها تدريجياً السلطة السياسية عن المجتمع العربى المتمدين آنذاك وأخذت ترتبط بالعناصر التركية التى شكلت نخبة عسكرية إضطلعت بالوظيفة الأمنية فحالت بين المجتمع العربى وبين أداء الدور العسكرى الجهادى الذى بدأ به تاريخه الإسلامى . وفى المقابل فإنها تحكمت فى سلطته السياسية وموارده الإقتصادية ، مما قاد تاريخياً إلى نوع من الفصام بين المدنى والعسكرى ، والسياسى والأمنى ، وهو نموذج ترسخ فى العصرين المملوكى والعثمانى واستمر فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية على مجتمعاتنا العربية التى لم تنجح فى تجاوزه عند تشكيل دولها الوطنية الحديثة فى مواجهة التحدى الصهيونى بالذات . إذ ظلت المفارقة الكبرى فى القرن العشرين ممثلة فى حضور ملتبس لظاهرتى «العسكرة» حيث نخبة عسكرية مهيمنة وأن صارت وطنية و «الاعتمادية الأمنية» على الآخر غالباً حيث عملت الظاهرتان معاً فى شبه تكامل غريب ومثير حيث الهواجس والإنشغالات الأمنية والإنهماك فى قضايا الجغرافيا السياسية تحتل المرتبة الأولى على جدول الأعمال ، بينما الأداء العربى فى مواجهتها بالغ التدنى قليل الإنجاز ولذا فقد استمر الاختباء خلف توازنات القوى إبان الحرب الباردة والذى لم يقطعه سوى ظهورات قليلة شهدت فى أقلها إنجازات خاطفة كحرب أكتوبر وتحرير الجنوب اللبنانى وفى أغلبها إخفاقات كثيرة وهو الوضع الذى يتوجب على العالم العربى الخروج منه بسرعة وفعالية .

أما الثانى فثقافى / حضارى يتعلق بقضية تفتح الثقافة العربية والتى تكتسب على المدى الطويل أهمية شديدة كضرورة مطلوبة لذاتها على طريق إنجاز مشروع النهضة

العربية المتعثر منذ قرنين من ناحية ، وكقيد على الآلية الجهنمية لصدام الحضارات فى العقل الأمريكى / الغربى من ناحية أخرى .

ولعلنا لا نبالغ فى القول بأن المنحيين : الضرورة والقيد يتكاملان معاً إذ يجسد هذا التكامل حقيقة أن لجم تيارات العنف والتطرف فى المجتمعات العربية والتى تثير لدى العقل الأمريكى هواجس صدام الحضارات والتى هى نفسها الحامل الأساس لنظرية المؤامرة لدى العقل العربى لن يكون ممكناً عبر الحل الأمنى القمعى وحده ، بل عبر بناء وتنمية روح التسامح وقبول الاختلاف مع الآخر سواء المحلى أو العالمى ، الفئوى أو الثقافى ، حيث يؤدى قبول الآخر المحلى إلى استيعاب الانشطارات الظاهرة فى مجتمعاتنا العربية كشرط مبدئى للانطلاق نحو بناء النهضة العربية .

كما يؤدى قبول الاختلاف مع الآخر الثقافى / الغربى إلى نزع متزايد لفتيل الغضب وتعطيل لآلية عمل صدام الحضارات . وتترسخ هذه الحقيقة بإدراكنا لأخرى وهى أن كل خطاب إعلامى عن الذات ومهما كان متسامحاً لن يكون موضع تصديق لدى الآخر إلا بتسامح وتفتح واقع الذات نفسه . ذلك أن الخطاب الإعلامى يبقى فى النهاية محض إفصاح عن الواقع الحضارى ومن ثم فلا صدقية له إلا بجاذبية وفعالية هذا الواقع نفسه الذى يعمل هنا كجذر إلهام للخطاب ، وأداة تصديق له فى آن .

وإذا كان الهدفان متفقان فى درجة الأهمية ، فإنهما أيضاً – وفى اعتقادنا – متفقان فى نقطة الإنطلاق والتى نحسبها واقعة عند تلك المرحلة الثانية «التوفيقية» فى مراحل الجدل الفكرى حول مسارات النهضة العربية والذى مر بمراحل ثلاث أساسية ؛

الأولى : كانت دفاعية سادتها روح جوهرها أن الإسلام عقلانى وعلمى ويمكنه أن يكون أساساً للنهضة مع النموذج الغربى / الليبرالى / المسيحى .

والثانية : سادتها روح التوفيق بين الأصالة والمعاصرة أى الإسلام والحداثة الغربية أى أنها اعترفت بوجود بنيتين متميزتين مع تصور إمكانية التوفيق بينهما كلاً فى مجال تميزها وبالأساس حسب صيغة تميز بين الأخلاق والعلم فى الحداثة الغربية ، مع أمكانية ادماج الأخلاق الإسلامية فى العلم الغربى .

أما الثالثة : فقد كانت هجومية وتمثلت فى موجة الإسلام السياسى منذ السبعينات وتقوم فى جوهرها على فكرة أسلمة المعرفة الطبيعية أيضاً وليس الإنسانية / الأخلاقية فقط بما يعنيه ذلك من أن يصبح للإسلام – كعقيدة – فعالية علمية وأخلاقية شاملة تكفى لتسويد نموذجه فى النهضة . ومما لاشك فيه أن الروح الهجومية «بعدوانيتها» والدفاعية «بانكسارها وسلبيتها» لا يخدمان عملية نهوض

حضارى يثق بالذات ، أو تفاعل حضارى حر مع الآخر ، مما يفرض الروح التوفيقية للمرحلة الثانية . غير أن التوفيقية المعنية هنا هى تلك التوفيقية الجدلية المرجوه وليست تلك التوفيقية المدّعاه التى إنحرفت بالواقع أو إنحرف بها الواقع العربى نحو التلفيق شبه الكامل فيما جسدته جل البناءات والتجارب السياسية العربية فى القرن العشرين بالذات ، وإن كان لذلك ملابساته التاريخية .

ذلك أن العجز العربى عن الولوج إلى فضاء الرؤية الحديثة للوجود التى صاغتها، كما سلف ، متوالية الكشوف الجغرافية ، والثورة العلمية التجريبية ثم الصناعية ثم التكنولوجية وفى إبطهما متبرعمتين حقبتى الإصلاح الدينى والتنوير قد حرم المجتمعات العربية من أن تطرح على تاريخها أسئله حضارية كبرى وجذرية كتلك التى تم طرحها فى الغرب ، ولذلك بقى نمط إدراك العالم كما هو موروث تقريباً من القرون الوسطى – الزاهرة فى السياق العربى – مهيمناً على القرن العشرين نفسه سواء فيما يتعلق بموقع الدين فى النشاط الفكرى ، أو ما يتعلق بأشكال تنظيم المجتمع وإدراك العالم السياسى . وبينما كان الأول مقبولاً نتيجة لتميز إطاره الإسلامى بغياب الهيراركية البطريركية عن المؤسسات الدينية ونزعة التقديس التى اكتسبتها فى النمط الغربى الكلاسيكى ، فإن الثانى أى تنظيم المجتمع وإدراك العالم السياسى والذى استمر حول الأشكال البدائية للعصور الوسطى العربية قد أوصل هذه المجتمعات إلى درجة الجمود .

وكان من نتيجة ذلك اختفاء الدوافع الداخلية للتغيير فى مجتمعاتنا العربية ، ولذا فإن كل محاولات النهوض فى العصر الحديث لم تصدر عن حركة ذاتية لتجربة تاريخية تتطور بثقة واستقلال فى أفق تاريخى مفتوح كما كان الأمر لدى المجتمعات الغربية ، وإنما عن شعور عميق بالخوف من العالم الحديث ومحاولة اللحاق به بتقليده وتطويع مجتمعاتنا العربية لمتطلباته ولو قسرياً على نحو يقترب من حد إعادة التصنيع وفقاً لروية الحاكم الفرد أو على الأكثر النخبة القائمة بعملية التغيير وهو الأمر الذى جعل كل تجربه شبه جزيرة منعزلة عن سابقتها ، وتاليتها وحرم مجتمعاتنا العربية من خبرة التراكم وحال دون امتلاكها لتجربة حديثة ومستقلة ومتصلة فى النهضة والتقدم .

ولأن الرغبة فى التغير لم تنبع من عوامل داخلية بل حركتها دوافع خارجية جسدها بالذات الاحتكاك الدامى بالغرب والهزيمة سياسياً وعسكرياً أمام صورته الملتبسة بالتقدم والاستناره من ناحية ، والهيمنة والاستعلاء من ناحية أخرى ، فلم يكن أمام مجتمعاتنا العربية أسهل من وربما سوى «الصيغة التوفيقية» لتحمل تفاعلها مع العالم الحديث / الغرب كصيغة ثقافية تقيها الشعور بالإغتراب إزاء عالم

لا تستطيع الانتصار فيه ، ولا تستطيع الإنسحاب منه فى الوقت نفسه .

غير أن الصيغة التوفيقية قد انحرفت تلقائياً ومنذ البداية – ربما – إلى التلفيقية عند الممارسة التاريخية طيلة القرنين الماضيين كنتيجة شبه منطقية للسياق الدفاعى الذى مورست فيه أمام ضغوط الغرب المتوالية بدءاً من الاستعمار الرأسمالى الأوربى وحتى الاستعمار الاستيطانى الصهيونى للعالم العربى . ذلك أن التوفيقية الخلاقة كعملية تركيب جدلى تبدو بحاجة ، ربما أكثر من الممارسة العادية التلقائية ، إلى إرادة قادرة على ممارسة الإختيار بحسم وحزم ، وإلى رؤية شفافة ناصعة لما تقوم بالاختيار من بين عناصره ، وإلى فضاء تاريخى مفتوح يسمح بوضع هذه الاختيارات موضع التجربة العملية كما يسمح بإعادة فحص هذه التجارب ومراجعتها وتنقيحها نظرياً عبر عملية تغذية استرجاعية فى الآفق التاريخى المفتوح بين الفكر والواقع وجميعها متطلبات ربما لم تتوفر للوعى العربى الحديث الذى بدأ هذه العملية التوفيقية فى سياق أزمة وجودية وسياسية محيطة به ، وممسكة بتلابيبه قادته إلى التلفيق الذى تكرس بفعل عوامل ثلاث مهمة .

أولها سياسى / عملى يتعلق بطبيعة السلطة العربية «التقليدية» حتى النخاع رغم الشكل الحداثى الذى اتسمت به على مستوى الخطاب الأيديولوجى . وهى الطبيعة التى لم تخرج عليها أو تنجو منها معظم الحركات الوطنية التى كافحت ضد الاستعمار والتى اضطلعت بالدور الحاسم فى بناء دولة «حديثة» تفتقد لمقوماتها فكانت النتيجة دائماً مخيبة للآمال وأدت المقدمات إلى نتائج عكسية وذلك لوجود فجوة حقيقية بين طبيعة السلطة العربية التقليدية ، وبين الأهداف التحديثية التى ترجوها لمجتمعاتها وهى الفجوة التى قادت دائماً إلى المراوغة بين الوسائل والأهداف ، وبين الأبنية ووظائفها العملية ، وبين المؤسسات وأدوارها السياسية الحقيقية . وهكذا قادت المراوغة إلى التلفيق الذى صار ملكة طاغية فى الثقافة السياسية العربية تكشف فى أحد تجلياتها مثلاً عن مفارقة الموقف العربى من العلم الحديث حيث الصداقة مع منتجاته حتى من قبل أولئك المتمردون على الحداثة والمعتصمون بما يعتبرونه أصالتهم ، ولكن دون منهجه الشكى ، ومنطقة الوضعى واللذين كانا يتطلبان لإستلهامهما نوعاً جديداً من التنظيم الاجتماعى لعله أكثر انفتاحاً ، لم يكن القائمون على عملية التحديث / التغيير مستعدين للقبول به لإصطدامه ليس فقط بطبيعة تكوينهم ولكن أيضاً بمصالحهم السياسية المباشرة ، ودون أن يمنعهم رفضهم هذا العملى لمنهاجية ومنطق وتأثيرات العلم الحديث من إقامة أبنية جامعية وأكاديمية وبحثية تحمل فى مسماها أوصاف العلوم والتكنولوجيا ، مثلما تحمل فى السياق نفسه ، أبنية ترسيخ حكم الفرد فى عالمنا العربى شتى مسميات الديمقراطية والنيابية والتمثيلية .

أما الثانى ، فهو معرفى / فلسفى يتعلق بتغير جوهرى فى الأساس المنطقى للتوفيقية من سكونية سادت الحقبة التاريخية قبل الحديثة ووسمت الرؤية الكلاسيكية للوجود قامت بالأساس على المنطق الأرسطى القائم بدوره على مبدأ عدم التناقض ووحدة الحقيقة الإنسانية فى مستواها الأعلى حيث الإيمان الفلسفى بقدره واحدة متعالية ومهيمنة لدى أرسطو والتى تم تأويلها وبسهولة إلى «الله» فى الفكر العربى الإسلامى القائم على عقيدة التوحيد المطلق فى العصر العربى الوسيط ، وذلك إلى النزعة الجدلية الشكية الحديثة التى قامت بالأساس حول الديالكتيك الهيجيلى القائم بدوره على مبدأ التناقض والصراع بين أطراف ثنائيات بحثاً عن المركب الجدلى الجديد المندمج الذى سرعان ما يتحول فى حركة الواقع إلى طرف فى ثنائية جديدة يصارع طرفها الآخر .. وهكذا . ولاشك أن هذه الجدلية المتحركة التى صاحبها فى الفكر الغربى نزعات شك وإلحاد من ناحية ، وكانت تحتاج لإستلهامها إلى مجتمع أكثر ديناميكية وتعددية وحيوية يتطور بإستقلال فى أفق تاريخى مفتوح ولديه القدرة على التكيف المرن والمستمر من ناحية أخرى ، قد مثلت عامل إرهاق للفكر العربى المعاصر لأنها أثارت تناقضاته وكشفت قصوراته وعمقت أزماته لأنها غيرت من الأساس السكونى المريح والواضح الذى سهل من عمل التوفيقية فى المرحلة قبل الحديثة .

وثالثها : هو دافع لغوى شكلى يتعلق بعدم دقة الصياغة العربية للموقف التوفيقى نفسه والتى تمثلت بالأساس فى إشكالية الأصالة – المعاصرة التى سادت نصف القرن الأخير تقريباً . ذلك لأنها وضعت الذات العربية فى علاقة سلبية بالزمن أصبحت معها اختياراتنا الفكرية الشاملة أسيرة تناقض تاريخى مستمر بين الماضى والحاضر ، وذلك لأن مفهوم الأصالة تم تفسيره فى الاتجاه السلبى الذى يربطه بالزمن وينطلق به فى اتجاه الماضى حيث لحظة التشكيل الأولى بكل قوالبها وأشكالها لدى الذات العربية هى مستودع الأصالة الكاملة . ولم يتم الإلتفات إلى التفسير الإيجابى لمفهوم الأصالة والذى يربطه «بالكينونة» وينطلق به فى اتجاه ثوابتها حيث معيار تحقق الأصالة هو مدى استلهام العناصر الجوهرية لهذا التشكيل وليس الرجوع إلى قوالب وأشكال لحظة بدايته التاريخية . وهكذا تتحول الأصالة عن الارتباط بالماضى نحو الارتباط بالجوهر والخصوصية ويصبح المنطق الجديد للمعادلة الثقافية هو : أنه كلما اقتربنا من ذاتنا وأصغينا إلى «روحنا» حققنا أصالتنا وهنا نصبح أمام «ذاتنا» التى تعكس تكويننا وليس «ماضينا» ولذا نقترح فى هذا السياق أن نطلق عليها مسمى «خصوصيتنا» بديلاً «لأصالتنا» وليحمل الطرف الآخر فى المعادلة الثقافية مسمى «العالمية» بديلاً «للمعاصرة» وصفاً لتقاليد العالم الحديث خارج هذه الذات .

هذه المعادلة / الصيغة الثقافية لا تجعل حقب التاريخ مثل قوالب جامدة تنغلق على التجارب الحضارية مثلما يحيط الجسد الإنسانى بأرواح البشر دونما قدره على الانفصال أو الاستقلال إلا بالموت وعلى النحو الذى لا يسمح بالتفاعل بين هذه التجارب إلا بالإستبدال الكامل لها حيث النفى المتبادل الذى يعنى حلول كامل لتجربة محل أخرى تتعرض للنسخ أو ما يشبه الموت البشرى هو قانون التفاعل الذى يقود إلى الانقطاع وفقدان الهوية ، أو بالتعايش الكامل بينهما بشكل أفقى يتسم بالإزدواجية والاختلاط والتداخل دون تكامل حيث التلفيقية هى مآل وروح هذا التفاعل الذى يؤدى إلى الاضطراب الذى تشهده ثقافتنا العربية المعاصرة .

وإنما ، على العكس ، تعمل هذه المعادلة كآلية لتسهيل التفاعل التركيبى الجدلى «التوفيقى» بين القيم الجوهرية والحيوية الكامنة فى شتى الأزمان والتجارب لأنها فى بحثها عن الذاتى إنما تفصل بين الشكل والمضمون ، وبين الطقوس والقيم، وبين الثوابت والمتغيرات ثم تقوم بعزل القوالب : الأشكال ، والطقوس ، والمتغيرات لأنها تاريخية تعكس لحظة التشكيل ، وتبقى على الجواهر : المضمونات ، والقيم ، والثوابت لأنها تكوينية تصوغ خصوصيتنا ذاتها .

والمهم فى هذا السياق ، أن الصياغة السلبية التى حكمت الموقف التوفيقى العربى كله تقريباً فى القرن العشرين قد أسهمت فى تعميق حالة التلفيق لدى الفكر العربى لأنها عمقت بالأساس من شعوره بالاغتراب إزاء صورتين متمايزتين فى الفكر لأنها جعلت من ماضى الذات طرفاً ثالثاً فى معادلة الأنا والأخر ومن ثم أصبحت الذات العربية الحديثة فالمعاصره فى مواجهة وجودين غريبين عنها ، الأول منهما ينتمى للزمان حيث «ماضى الذات» ، والآخر إلى المكان حيث الآخر «الغربى» المعاصر. ولذا فهى غربة الزمان والمكان التى واجهت الفكر العربى وأضفت صعوبة كبيرة علي محاولة التوفيق التى لم تعد فقط بين حقيقتين إنسانيتين مختلفتين ، أو وجودين حقيقيين متمايزين يدخلان فى صراع ينجز المركب الجدلى الأرقى ولكنه أيضاً وبالأساس بين وجود حقيقى واحد ، وبين وجودين نظريين صوريين غريبين مكاناً وزماناً عن الواقع الذى يعكس هو – أى الفكر العربى – أو يفترض له أن يعكس صورته والذى كان يزخر بمشكلات تحتاج إلى رؤى نظريه وطرائق للحل والإنسجام لم يلبها أو يسعى إلى إنتاجها الفكر العربى الذى كان قد إغترب عن الواقع إثر تمزقه بين الصورتين الغريبتين عنه ، ومن ثم الوقوع فى أسر التلفيق على نحو شبه كامل تقريباً لف بمعطفه شتى جوانب الفكر والواقع معاً .

ولعل هذه التلفيقية هى الجذر الملهم للتصور الغربى السلبى السائد عن موقفنا من التحديث والذى يبدو صحيحاً على مستوى الوصف فقط . إذ يؤكد على رفضنا

الحقيقى للديمقراطية ، وعلى هيمنة التسلطية السياسية والأبوية الاجتماعية وهو وصف يقترب كثيراً من تصورنا نحن الآن عن أنفسنا والذى أخذ يسود فى تلك الأدبيات النقدية لحال الثقافة والمجتمعات العربية بل ولحال المثقف العربى نفسه الذى يطرح نفسه كداعية للتحديث ورسول للحداثة فى الثقافة العربية إذ يميل هذا التصور العربى إلى كثير من ركائز الوصف الغربى بل ويزيد عليه أحياناً حيرة المثقف العربى وتهافته أمام السلطة العربيّة على النحو الذى يعوقه عن أداء دوره الرسالى فى الدعوة إلى الحداثة سواء كانت الإعاقة خارجية من السلطة أو المناخ السياسى ، أو داخلية نابعة من وعى المثقف نفسه وانشطاره بين رساليته من ناحية ، ومنفعته الذاتية التى يعبر عنها انتماؤه الطبقى أو موقعه السياسى من ناحية أخرى .

غير أن ما يختلف عليه الطرفان بشده هو التفسير لما هو قائم بالفعل - لماذا كان أصلاً ، وإلى متى ؟ إذ يذهب العربى دوماً إلى ملابسات خارجية تماماً أو فى الأغلب تعزو حالة الانسداد الديمقراطى وغياب التسامح السياسى والأحادية الفكرية وهيمنة القهر الاجتماعى الذى يعوق نمو الذات الفردية العربية إلى الضغط الغربى على العالم العربى فى المرحلة الاستعمارية على نحو لم يتح له الفرصة - كما سلف القول - للتطور الهادئ من داخله دونما شعور بالضعف وفقدان الثقة . وبالطبع لا يخلو النقد العربى للذات من اعتراف بخضوع المجتمعات العربية للصيغ التى فرضت عليها من قبل النخبة التقليدية فى الحقيقة والمراوغة بالحداثة نفاقاً للعصر واكتساباً لشرعيته على مستوى الأبنية الخارجية للمؤسسات والصيغ المجردة للدساتير والقوانين .

وعلى العكس فإن الطرف الغربى يندفع ومباشرة ، إلى التفسير العنصرى أو حتى الإثنى إذ يتجاهل الدوافع الخارجية تماماً والملابسات الاستيراتيجية المحيطة وفى قلبها الصراع العربى - الإسرائيلى الذى فرضه الغرب علينا فى الحقيقة بعد خروجه ، أو حتى قبل خروجه من مستعمراته فى جغرافيتنا ، إلى دوافع أصيلة فى الشخصية العربية نفسها ترفض قيم الحداثة والحرية والفردية الناضجة إما لأنها : كعرق «سامى» لاتحبذها ، أو كثقافة عربية لم تعتدها ، أو كدين تتجافى نصوصه معها ، وهو الأمر الذى يدفع بمعضلتنا العربية مع الحداثة إجمالاً إلى كونها معضلة وجودية تخص إنسانيتنا كنوع بشرى ، أو حضارتنا كتاريخ ثقافى ، أو ديننا كعقيدة سماوية ، ومن ثم فلا يمكننا مهما حاولنا - اللهم سوى بالإنسلاخ عن بعض أو أعمق مكونات هويتنا القومية - البراء منها ، أى من تلك المعضلة الوجودية مع الحداثة ، وهو ما يثير ، منطقياً ، هدف إجبارنا على الإنسلاخ منها فى أفضل الأحوال ، أو ربما إبادتنا للخلاص من شرورنا تماماً على نحو ما ذهب ويذهب التيار المحرك لنظرية / عقدة صدام الحضارات فى العقل الأمريكى منذ تسعينات القرن الماضى ، وعلى النحو الذى

مارسه فوكوياما فى مقاله الشهير بالنيوزويك «هدفهم العالم المعاصر» عدد ديسمبر ٢٠٠١م والذى تساءل فيه حول ما إذا كانت المؤسسات والقيم الغربية فى الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطة القانون والرخاء المستند إلى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربى ؟ وهو تساؤل يبدو لنا مراوغاً لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكاراً لما يعتبره فوكوياما شذوذاً فى المزاج الثقافى لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهد لما يبغى الوصول إليه فى نهاية مقاله من إتهام للمزاج الثقافى العربى الإسلامى بالإنغلاق والفاشية .

وبرغم صيغة السؤال المراوغة ، ومنطقة المستند إلى نوع من «المكارثية» يعرفها التاريخ السياسى الأمريكى بالذات ، فإننا نطمئن صاحبه بأن ثقافتنا العربية الإسلامية مثل كثير غيرها من ثقافات العالم تبدى إعجابها فى تيارها العام - التوفيقى - بهذه القيم وتعتبرها إيجابية أوصلت أوربا والغرب كله إلى ذروة التقدم وأنها بهذا المعنى قد تمثل تطلعاً لها ولكن بشرطين أساسيين :

الأول منهما هو أن لا يقوم النظام العالمى الحاضن لها على أرضية مشبعة بالمظالم السياسية القومية والاستيراتيجية . من الوارد طبعاً والمتصور منطقاً وجود بعض التحيزات والأخطاء فى الممارسة العملية لكل تجربة إنسانية مهما كانت مقوماتها ، ولكل نظام مؤسسى أياً كانت أركانه ، ولكن ما نقصده هنا هو المظالم الكبرى التى هى بحجم «الخطايا» والقادرة على البقاء فى الذاكرة الجماعية والنفاذ إلى الوجدان الفردى لجماعة ثقافية أو قومية ما بحيث تستطيع إشعارها بالإحباط على نحو مستمر يودى بها إلى الرسوف فى حالة من القهر على منوال حالة القهر العربى فى العالم المعاصر بفعل الظلم الغربى الكبير داخل إطار الصراع العربى - الإسرائيلى مثلاً عند التشكيل ، وعبر مراحل التطور ، و حتى فى مرحلة البحث عن حلول وتسويات ، ناهيك عن الظلم الأكبر إبان المرحلة الاستعمارية والتى أورثت العالم العربى ، إضافة إلى الشعور بالقهر ، حالة من الخوف والشك العميق فى بنى العالم الحديث . فهنا قد يكون من العسير مطالبة ثقافة ما باحترام منظومة قيمية قاهرة لها ولو كانت هذه المنظومة تنال إعجابها أو حتى إيمانها فى العمق بل وحتى إن كانت تقوم فى كثير من الأحيان بالتوظيف النفعى لبعض إنجازاتها فى الوسائل والأدوات . فالأكثر احتمالاً أنذاك هو أن تواجهها بالرفض إن استطاعت ، وبالتوتر المفضى إلى حالة الفصام / التلفيق إن لم تستطع ، وأغلب الظن أن الحالة الأخيرة هى حالة الثقافة العربية إزاء الثقافة الغربية / الحداثة باعتبارها نور يجذب الأغلبية ونار يشعر بها الجميع وإن تبدت حارقة ومستفزة للأقلية حتى لتدفعهم إلى محاولة إطفاءها .

أما الثانى فهو الإيمان بتعددية المسارات الثقافية إلى هذه القيم والمؤسسات الغربية وهو ما يعنى أن تترك للشعوب والثقافات ، ونحن فى قلبها ، حرية الاقتراب منها واكتشافها وتجربتها وتمثلها بطرائقها المختلفة وعبر عمليات تثاقف خاصة لديها تتطلب منها تكيفات وتحويرات ثقافية لابد منها فى أنساقها الموروثة والقائمة بما لها من رسوخ عميق فى بيئاتها الاجتماعية وتراكيبها النفسية ومن ثم تتطلب وقتاً طويلاً ليتم تغييرها التدريجى البطئ ولكن السلمى الهادئ ، كما تتطلب غياب الإملاءات الخارجية حتى تشعر هذه الثقافة أو تلك أنها تتحول فى اتجاه ما يصلح شأنها ويجمل مستقبلها هى وليس ما يحقق مصالح أو يلبى أهواء الآخرين على حساب مصالحها أو ينتقص من كرامتها فيكون ذلك دافعاً إلى الرفض والمقاومة . ولعل هذا الفهم يثير لدينا بقدر ما يفسر سر الإعجاب المبدئى من شتى أنحاء العالم وثقافاته تقريباً بنموذج الحداثة الذى صنع التقدم الغربى عبر ثلاثة قرون أو أكثر فحاولوا التفاعل معه بأشكال مختلفة طيلة القرنين الماضيين – على الأقل فى ثقافتنا العربية – وهو تفاعل كان من الممكن له أن يكون أكثر تأثيراً وإيجابية لو لم تقطعه وتثير التناقضات والهواجس من حوله خطيئتا الاستعمار الأوربى ، والاستيطان الصهيونى . وفى الوقت نفسه الشك المبدئى فى نموذج العولمة الذى قام فى العقد الماضى على الترويج الفكرى والقسر السياسى والنزوع إلى فرض أوضاع كانت محض اختيار وطنى وقومى عن طريق تقنينها فى سياقات ملزمة ومرهقة ومربكة للآخرين لا تراعى ظروفهم بل وتشعرهم بإهدار الحق فى الاختيار الذى يعنى لدى بعضهم الحق فى الكرامة .

ثمة دعوة إذن يمكن توجيهها إلى العقل الغربى اليوم فحواها أنه إذا ما أراد أن يفهم العالم العربى الإسلامى ويتواصل معه فعلية أن يوجه بوصلته نحو التيار التوفيقى فى الفكر العربى المعاصر والذى شغل فى القرن العشرين ولا يزال موقعاً مركزياً فى الواقع العربى ، فهذا التيار وحده على تعددية أطيافه وتمايز نبراته يعيش ألم التساؤل حول كيفية التفاعل الإيجابى مع الغرب ، وهو مشغول صدقاً ، ومهموم جداً بالبحث عن مسارات للإلتقاء مع الحداثة . وعلى العقل الغربى أن يقدر هذه الآلام وأن يثمنها بالسعى إلى إزالة هواجس هذا التيار الذى لا يمكن لغيره أن يحمل عبء المصير العربى وأن يكون متحدثاً باسم الثقافة العربية رغم كل تعثراته وتلفيقاته أحياناً والتى يرجع بعضها إلى ضغوط الغرب نفسه ، وذلك بدء من محاولة هذا الأخير خطف الثقافة العربية إما لصالح نخبة محدودة من المتمسحين فيه والمرددين لأصدائه من بقايا تيار العدمية التراثية الذى كان دافقاً أوائل القرن الماضى والذين يستطيعون تبرير منطق غربى متسام دائماً وعلى نحو قد يرضى عقل الغرب وذوقه ولكنهم لن يكونوا مفيدين له فى الكشف عن ماهية وهواجس واحباطات الوعى العربى العام ، وإما على النقيض لصالح التيار السلفى فى أسوأ نزوعاته وأعنف تجسداته بشكل انتقائى تبريراً للإتهام وتكريساً للصدام .

المستقبل الثالث : العالمية «الإنسانية»

ويبدو هذا البديل نقيضاً لسابقه «صدام الحضارات» بقدر ما يبدو مختلفاً – بعمق – مع البديل الأول «الفاشية الأمريكية» وتطويراً إيجابياً للوضع القائم الآن . هذا البديل يعترف بالفجوة القائمة بين الشمال والجنوب والتى يعمقها اقتصاد المعرفة على النحو الذى يجعل نمط الانتاج الرأسمالى فى مرحلة الثورة التكنولوجية الثالثة ذو طبيعة «استقطابية» تهدد استقرار البنية الراهنة للنظام العالمى .

وإذ يعترف هذا البديل «التكاملى» بالفجوة القائمة فعلاً ، فإنه يسعى إلى مواجهتها أو ترشيدها من خلال العقل الأخلاقى الذى يؤسس لمنهج «ترشيد الاستقطاب» بدلاً من إدارته فى البديل الأول ، أو تفجيره كما فى البديل الثانى ، وهو المنهج الأقرب منطقياً لصياغة تكامل «العالمية الإنسانية» ولذا فهو يتشكك فى الافتراض الأول للعقل النفعى «الثقة المطلقة فى أدوات السوق والتكنولوجيا» ، ويرفض الافتراض الثانى له «العمل فى دائرة مفتوحة» ويؤكد على أن الدائرة قد صارت مغلقة بالفعل ، وهو يتناقض تماماً مع الافتراض الثالث لبديل صدام الحضارات وهو «الدور السلبى الحتمى للثقافة فى تفجير الصراعات الاستيراتيجية المستقبلية» بعد زوال الصراعات القومية والإيديولوجية ، مؤكداً على أن الثقافة عبر الروح الليبرالية والنزعات الإنسانية قد تكون وسيلة لحوار الحضارات لاصدامها ومن ثم ركيزة لبناء العالمية الإنسانية وليس إفناء البشر .

– فضد افتراض الثقة المطلقة فى آليات السوق والتكنولوجيا يفترض العقل الأخلاقى ومنهجه فى ترشيد الاستقطاب أن ثمة حد يجب على الفجوة بين الشمال والجنوب أن تتوقف عنده لا تتجاوزه أبداً وهو ما يعرفه المفكر الأرجنتينى إنريك داسل[٣٧] بحد تدمير البشر ، ويعنى به انفلات هذه الفجوة فى العمل على الافقار من ناحية والإثراء من ناحية أخرى على النحو الذى يؤدى لإختلال بنية النظام العالمى ولا يعمل على استقراره لكثرة المحتجين ضده والمتمردين عليه سواء من الطبقات الأفقر داخل المجتمعات ، حتى الأشد ثراءاً منها ، أو من المجتمعات الأكثر فقراً بعامه ضد الأكثر ثراءاً . ومن ثم يفترض هذا العقل الأخلاقى أن ثمة قيوداً عملية وليست أخلاقية فقط على هذا الافتراض تتجسد فى القدرة على استيعاب الأطراف داخل النظام نفسه دونما حرمان لقدرة المراكز على التطور والثراء وهو الأمر الذى يفرض خيارين حديين ؛

أولهما هو خيار العقل النفعى حيث الإصرار على رفض هذا الاستيعاب مما يهدد بتقويض النظام نفسه أمام حالة بديله تعد الفوضى أكثر احتمالاتها .

وثانيهما هو القبول «الأخلاقى» بتعديل فى هيكلة البناء القانونى والسياسى للنظام العالمى القائم فى إتجاه صيغ ورؤى وأفكار أكثر انسانية واستيعابية قادرة على إلهام الوعى الإنسانى بمفردات مباراة سياسية غير صفرية ، وحفز تطور إيجابى لدى مراكز النظام العالمى القائم بات حتمياً وهو القبول بتقديم تنازلات فى الصيغة التوزيعية التمييزية التى تم التعامل بها فى الأطراف على نحو يقلل من درجة تركز الثروة لديهم ويزيد من انتشارها فى الأطراف ومن ثم يقلل من التناقضات بينها ويعمل على استمرار النظام القائم ولكن على أساس حداثه جديدة أكثر تطهراً من الروح الأنانية التقليدية لنمط الانتاج الرأسمالى ومن نزعة التمركز الأوربى ، وأيضاً من وريثتها الأمريكية ، وبالذات من العقل الأداتى النفعى الذى يعلى الوسيلة على الغاية حتى لو قاد ذلك إلى صدام الحضارات إذ يقود هذا العقل إلى استلاب الإنسان فى المركز أيضاً وليس فى الأطراف فقط .

– وضد افتراض العمل فى دائرة مفتوحة ، يفترض العقل الأخلاقى أن البيئة الطبيعية تمثل الرمز الأساسى والنهائى للمشترك الإنسانى الأمر الذى يفرض تكامل الجهود البشرية وتوحدها فى مهمة الحفاظ عليها بما يدعم تجانس العالم ويمثل قيداً تاريخياً على حركة الحداثة فى سياقها الأوربى المتمركز الذى يندفع إلى خطاب العولمة من خلال عقل نفعى لا يتوقف عند الوسائل طالما حقق أهدافه فى اكتناز القوة والثروة حتى لو أدى ذلك إلى إفساد الطبيعة نفسها والتى ظلت دوماً محوراً مهماً فى تجربة الحداثة عندما تحولت مرة إلى مجال عمل وإلهام التجريبية كمنهج علمى مؤسس لها ، ومرة أخرى إلى مصدر للمواد الخام وموارد الطاقة المحركة للإقتصاد الرأسمالى / الصناعى المكرس لها .

ويفترض العقل الأخلاقى – حسب بيير كالام ، وأندريه تالمان[٣٨] أن البشرية صارت تعمل فى دائرة مغلقة ولذا فهى مسئولة عن إدارة المدينة الكونية حيث الأمر لم يعد مجرد حسن التصرف فى التقلبات المناخية ومواجهة البقرات السبع العجاف ولكنه يتضمن أيضاً النظر فى وطأه الأطماع والنظر القصير على الكوكب وعلى التربة الزراعية وعلى المحيطات والغلاف الجوى حيث أثر ذلك على المدى الطويل هو الذى يجب أن يؤخذ فى الحسبان فى كل ما نفعله حالياً فى سلوكنا اليومى .

ويؤكد العقل الأخلاقى – حسب كاتب هذه السطور – على ضرورة تجاوز الإدراك العالمى المراوغ لكون البيئة تمثل مشتركاً إنسانياً يجب المحافظة عليه كما تجلى فى التسعينات الماضية ضمن خطاب العولمة الرائج . ذلك أنه ظل أسيراً للعقل النفعى فى الحقيقة والذى يرفع أفكار وشعارات ويمارس ضدها على مستوى السياسات فهذا العقل لم يعط البيئة حقها من الاهتمام ويمنحها الأولوية فى

جدول أعماله طالما لم تتحول إلى خطر داهم وشيك يهدد المصير الإنسانى إذ يعول هـذا العقل على أمرين يستند إليهما فى الجدل مع العقل الأخلاقى ومنطقة الإنسانى ؛

أولهما يتعلق باحتمالات حدوث كوارث بيئية تهدد الوجود الإنسانى نفسه من عدمه على المنوال ذاته الذى لعبته تهديدات الحرب النووية فى المناظرة الرأسمالية الشيوعية طيلة القرن العشرين فى تكييف الجانب الصراعى السافر فى النظام العالمى ثنائى القطبية . وفـى هـذا الإطار فإنه طالما بقى احتمال هذه الكوارث بعيداً أو حتى كان ممكناً التنبؤ بها والعمل على تجنبها ، فلا يجب المبالغة فى الاهتمام بأمر البيئة .

وهنا يجادل العقل الأخلاقى بأن هذا المستوى الأدنى من الاهتمام قد ينجح فى تجنب الكوارث البيئية أحياناً ، وفى المدى القصير ، ولكنه لا يضمن تجنبها دوماً ، ولا فى المدى البعيد حينما تتراكم المشكلات وتتحول إلى معضلات ، ولا حتى تأثيراتها الضارة المستمر على مستويات أدنى قليلاً من مستوى الكارثة .

أما الثانى : فهو قدرة العلم على تجديد موارد الطاقة والمواد الخام إذ إن محدوديتهما يدفعان إلى الرغبة فى تدويرهما والمحافظة على ماهو موجود منهما حتى لا يتم استنزافها ، وهو أمر يفرض الاهتمام بالبيئة . وهنا يمكن فهم الثورة العلمية التكنولوجية المؤسسة لاقتصاد المعرفة على أنها عامل تفجير للبيئة لكونها عنصر حاسم فى زيادة قدرة العلم على تجديد المواد الخام وموارد الطاقة أو حتى على الاستغناء المتزايد عنهما فى دورته الانتاجية المعتمدة بشكل متنامى على المعرفة الإنسانية بالأساس ومن ثم زيادة شعور مراكز هذا الاقتصاد المعرفى ، وهى نفسها مراكز النظام العالمى القائم ، بالاستقلال عن منطق عمل الطبيعة وسقوف قدرته على العمل طالما كان ذلك ممكناً .

وهنا يجادل العقل الأخلاقى بأنه ومهما تزايدت قدرة العلم على تجديد هذه الموارد فإنها سوف تبقى قدرة نسبية لا مطلقة وخاصة مع ضرورة استمرار حاجة الجنوب بدرجة كبيرة ، والشمال بدرجة أقل ، لبعض سلع ومنتجات الثورة الصناعية الثانية والتى تتطلب لإنتاجها قدراً يعتد به من موارد الطاقة والانتاج التقليدية والتى تفرز فى الوقت نفسه قدراً يعتد به من ملوثات البيئة ، كما يجادل هذا العقل : بأن كل منظومة رشيدة يبتغى لها النجاح لا يمكن أن تقوم على منهج نفعى انتقائى يعمل حسب الملابسات والدوافع لأن هذا المنهج لا يقر نظاماً ، ولا يحدث تراكماً أو يرسخ قيماً ومن ثم فهو لا يصلح مع قضية تمس المشترك الإنسانى ولحمته وبخطورة قضية البيئة مما يفتح الباب إلى المنهج النقيض «الأخلاقى» بما يفرضه من هندسة

معتدلة للسلوك الإنسانى تدفع نحو منهج ترشيد الاستقطاب ضد المناهج الأخرى ذات الأساس الوضعى البراجماتى أملاً فى إدارة عالمية رشيدة للطبيعة على كوكبنا .

– وضد الدور السلبى للثقافى فى تفجير صدام الحضارات ، يمكن الإدعاء بأن العقل الأخلاقى ومنهجه فى ترشيد الاستقطاب هو الضمان لتحقيق التعبير الشهير عن «القرية العالمية» التى تشى بها ثورة الاتصالات كأحد أخطر مرتكزات اقتصاد المعرفة والتى تبقى عاملاً محايداً يقود العالم إلى اتجاهين محتملين ومتناقضين حسب المنهاج الذى تدار به هذه الثورة والعقل الذى يلهمها ؛

الأول هو ما نسمية بـ «المشهد العالمى المتوتر» والقائم على العقل النفعى الذى ينصرف بهذه الثورة إلى مؤشرات كمية ، وشكلانية محضة لا تنال من طبيعة وجوهر الموقف الإنسانى العام على صعيد التكامل والتعاون والتكافؤ النسبى وذلك عندما يقتصر تأثيرها على «الاتصالية» أى تزايد درجة المكاشفة بطبيعة الخريطة الدولية لدى كل أطرافها القابعين أمام عدساته وشاشاته بما يعنيه ذلك ضمناً من معانى الاتصال والحلول والامتداد والحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية فى صورة «مشهد» واحد ولكنه يحتفظ لكل طرف فيها بدرجات مختلفة من الجمال والقبح ، ولكل ناحية فيها بدرجات أكثر اختلافاً من الثراء والفقر ، وأيضاً بما يوحى به من أداء مسرحى وتمثيلى به شبهة الدعائية والتجمل على مستوى الخطاب السياسى يمارس الترويج لما هو خفى ، ولا يكشف بسهولة عن مقاصدة التى يسعى إليها مروجوا خطاب العولمة والاتصالية التقليدى أو القائمين عليه فى مراكز انتاجه ، ويؤدى بالعكس ، إلى تكريس أنماط التفوق ومقومات القوة بما يقود إلى تفجير عوامل التوتر والتناقض بالقدر الذى يهدد استمرار النظام العالمى القائم .

أما الثانى فهو عن حق «القرية العالمية» والذى لا يمكن تحقيقه إلا عبر العقل الأخلاقى ومنهجه فى «ترشيد الاستقطاب» . وهو يستند فى أحد مرتكزاته إلى المؤشرات الكمية عن حجم التوسع فى القدرة الاتصالية ، وفى المبادلات المعلوماتية ، والخدمية الجديدة وغيرها من المؤشرات التى تؤكد عمق الحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية ولكنه لا يتوقف عند الحضور «البارد» فى هذا المشهد بل يتجاوزه إلى ماهو أعمق وحميمى من مثاليات ووعود تبشيرية من قبيل العدالة والتجانس والنمو المتوازن الذى يفرض توزيع شبه متكافئ للإستثمارات ، وشروط عادلة للتجارة الدولية ، وحرية كاملة فى حركة اليد العاملة دون تمييز ، واحترام السياسات الحمائية للسلع الصناعية لدى البلدان غير المتقدمة والنازعة إلى التصنيع دون اختراقها بالإغراق ، والأهم من ذلك السماح بإنتقال التكنولوجيا وتوطينها مع حركة رأس المال وبالقدر الذى يوزع ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية لدى الدول الأطراف الأكثر فقراً ويحقق

الدلالات الحقيقية التى يثيرها مصطلح «القرية» فى السسيولوجيا الثقافية من معانى التلاحم ، والتراحم والتكتل والحميمية .

وإذا كان العقل الأخلاقى بهذا المعنى يلهمنا بمنهج ترشيد الاستقطاب ، فإن هذا المنهج بدوره يجد تجسيده فيما يسميه بيير كالام وأندريه تالمان[٣٩] «الحكم الرشيد» ، وهو نموذج يمثل التجسيد السياسى لمصطلح «القرية العالمية» وما به من تناقض ظاهرى واضح ، وتكامل جوهرى ممكن بين القرية فى خصوصيتها ، والعالمية فى كونيتها ذلك أن الحكم الرشيد حسب تصور الباحثين الفرنسيين يقوم على مبدأ «الوحدة فى إطار التنوع» والذى يتفق كثيراً مع متطلبات نظام عالمى «معولم» حيث أن تأمين تنظيم المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يستتبع الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهذا هو مبدأ الوحدة ، كما يستتبع احترام خصوصية كل مجتمع كأحد المبادئ الأساسية وهذا هو مبدأ التنوع .

والوحدة العميقة لمبادئ الحكم ذات طابع إنسانى وبيئى . وهى ذات طابع إنسانى لأن جميع المجتمعات الإنسانية تحتاج إلى تذليل تحديات متماثلة من أجل تأمين مسيرتها بطريقة سليمة ، وهى ذات طابع بيئى لأن وحدة المجتمعات البشرية تعود إلى وحدة نشاط المحيط الحيوى الذى تعتبر البشرية ذاتها إحدى مكوناته .

أما التنوع فهو ذو طابع ثقافى وبيئى معاً ، ذو طابع ثقافى لأن لكل تجمع بشرى تاريخه واقتصاده وتنظيمه الخاص مما يتمخض عن أشكال من الحكم تتسم فى كل مرة بالخصوصية ، وذو طابع بيئى لأن كل مجتمع يندرج فى نظام محلى بيئى تطرح إدارته ، ومهمة الحفاظ على بقائه فى الآمد الطويل مشكلات تتسم فى كل مرة بالخصوصية ويحتاج حلها إلى أشكال معينة من التنظيم .

وهنا فإن الوحدة وعمومية مبادئ الحكم تقع على مستوى المشكلات أو القضايا التى يعانيها المجتمع البشرى كله ، أى الأزمات الثلاث المتشابكة والمتصلة التى عرضنا لها سلفاً وهى العلاقات بين البشر ، وبين المجتمعات وبعضها البعض ، والعلاقات بين البشر وبيئتهم العامة .

وأما التنوع فإنه يقع على مستوى الحلول التى تم إقرارها والتى تتخذ أشكالاً متفردة عديدة نابعة من التاريخ ومتوافقة مع السياق الخاص .

وإذا كان مبدأ «الوحدة فى إطار التنوع» هو مبدأ معروف ومثار على أكثر من مستوى فإن الجديد الذى يطرحه المؤلفان هنا هو فهم يقول : بأننا لن نتمكن من التغلب على هذه الأزمات إلا بشرط أن نبتكر على جميع المستويات من المستوى الممعن فى المحلية إلى الأخر المحقق للعالمية ، تلك الظروف الكفيلة بتحقيق مبادئ

الحكم الرشيد القائم على قاعدة «مبادئ مشتركة وحلول نوعية» والتى تفترض التكامل بين ثنائيات خمس على أكثر من مستوى :

- أولها : بين الوحدة والتنوع حيث أساس الحكم الرشيد هو الوصول إلى مجتمع أكثر تلاحماً وأكثر تنوعاً فى الوقت نفسه ، والحرية فيه لكل عضو من أعضاءه .

- وثانيتها بين الأنا والآخر حيث الحوار والمشاركة وعدم اعتبار المواطنين والفاعلين الاجتماعيين الأقل من الدولة مجرد رعايا لهذه الدولة خاضعين للوائحها ومجبرين على تلبية متطلبات قد تكون دواعيها ذاتها قد تم تجاوزها .

- وثالثتها بين السلطة والمسئولية وصولاً إلى درجة من المعقولية التى تجعل كل فرد يتصرف إزاء العالم بوعيه الخاص ولكن بمسئوليته فى الوقت نفسه عن أمنيات وطموحات مجتمعة .

- ورابعتها بين الملك والوجود وهو مبدأ يقصد به المؤلفان عدم التشبث فى العمل السياسى والإدارى بفكرة المؤشرات الكمية التى يمكن قياس حجمها لأنها من الممكن أن تكون خادعة ولا تعكس بالضرورة إزدهاراً حقيقياً للمجتمع .

- والخامسة بين احترام المأثور والتطلع للمستقبل وهى أقرب لصياغة ما يعرف فى فكرنا العربى بإشكالية «الأصالة - المعاصرة» حيث يؤكد المؤلفان بوعى كبير على أهمية الميراث الروحى للمجتمعات وعلى عدم تحطيم هذا الميراث تحت دعاوى العقلانية أو الحداثة حيث الحكم الرشيد يجب أن يكون متأصلاً فى الماضى ومتجهاً نحو المستقبل ، وهو متأصل فى الماضى لأن تمثلات السلطة السياسية والإدارية والمناهج الثقافية هى أمور تتطور ببطء وغالباً ما تجد منابعها فى ماضى المجتمع البعيد، وهو متجة نحو المستقبل حتى يمكنه التكفل بتحديات إدارة مسئولة ومتضامنة لكوكب الأرض ، تتضامن فى جهود الحل ، وتتنوع فى كيفية هذا الحل .

ولا يمكن الإدعــاء فى هذا السياق بأن نموذج الحكم الرشيد سوف يقضى على التفاوت فى القوة المادية والاستيراتيجية بين الدول وتحقيق المدينة الفاضلة ، فليس هذا ممكناً ولا هو مقصدنا إذ أن التناقضات فى هيكل القوة على شتى مستوياتها يبقى راسخاً وعميقاً ومتجذراً فى تربة المجتمعات والثقافات بتواريخها الخاصة ولا يمكن استئصالها . ولكن ما ندعيه هنا وفقط هو إمكان ترشيد هذه التناقضات لتبقى فى الحيز الإنسانى المقبول ، وفى إطار نظام عالمى أكثر عدلاً واستقراراً .

كما لا يمكن الإدعاء بأن هذا النموذج سوف يقضى على القطبية الأمريكية فليس هذا ممكناً أيضاً وربما ليس مفيداً إذ يحتاج التاريخ الإنسانى دوماً لقوة كبرى

تقوده ولكن على نحو ملهم وعبر خطاب فكرى تقدمى إنسانى يتفوق فيه المكون التبشيرى الجذاب على المكون التبريرى المحبط . فما نطمح إليه إذن هو فقط إزالة تلك التناقضات في الخطاب الأمريكى الراهن الذى يصير رجعياً بقدر ما هو تبريرياً للتغطية على نزعة فاشية تستوحى التاريخ الكلاسيكى للهيمنة الإمبراطورية ، بقدر ما تبتعد عن إلهامات النموذج الحداثى الذى صنعها وجعلها حلماً جاذباً وهو ما يثير لديها ، وللعالم الكثير من المتناقضات والمظالم .

وما يمكن الإدعاء به هنا هو قدرة هذا النموذج - الذى يتأسس على نمط الانتاج نفسه «اقتصاد المعرفة» ومن خلال استنادة إلى خطاب شرعية يتسم بالإنسانية وينزع إلى بناء التكامل العالمى عبر العقل الأخلاقى المتجاوز لنزعتى التمركز الأوربى والأمريكى ولنظرية صدام الحضارات - على إلهام النظام العالمى القائم ثلاثة قواعد أساسية ، ليست جديدة تماماً وإنما هى بمثابة إعادة ضبط لمبادئ ثلاث سادت النظام العالمى الحداثى وألهمته طويلاً ، ولكنها الآن صارت عبئاً على ثقافة التعايش الإنسانى لشدة إرتباطها بنزعة التمركز الغربى وهى :

القاعدة الأولى : هى تحقيق التوازن بين التسامح السياسى ، والديمقراطى عبر تكريس لقيمة التسامح السياسى الأكثر اتساعاً والأعمق تاريخاً فى مواجهة الديمقراطية الليبرالية الأكثر خصوصية والأحدث تاريخاً وذلك ضد الفهم السائد لدى بنية التمركز بأن التسامح السياسى هو قرين الليبرالية . ومن ثم فلا تسامح ولا تعايش إنسانى أو دولى إلا عبر الإندماج فى الديمقراطية الليبرالية حتى لو أدى ذلك إلى تغريب المجتمعات الإنسانية أو محاكمتها بمعيارها كطريق وحيد لأى مبادرة للتحديث الوطنى أو للنهوض الحضارى القومى ، وهو فهم يتنافى مع الواقع التاريخى أو على الأقل يبدو فهماً اختزالياً له . ذلك أن التسامح كقيمة إنسانية أو مبدأ سياسى ليس فى الحقيقة قريناً للديمقراطية الليبرالية وحدها ولا مرادفاً لها إذ أنه وجد دينياً وسياسياً فى مراحل تاريخية أقدم بكثير من الديمقراطية الليبرالية التى تعود للقرن الثامن عشر على أفضل تقدير ، وخاصة فى التاريخ العربى الإسلامى بل ومع اليهود الذين طالما أخذوا الموقف الضدى من المسلمين وحتى نشوء إسرائيل على أرض عربية مغتصبة كأبرز وأحدث تجليات هذا الموقف الضدى للإنسانية العربية . فمثلاً تسامح المسلمون الأوائل فى المدينة المنورة مع وجود اليهود بها فأحسنوا التعامل معهم وقدموا لهم الحماية رغم خيانتهم أحياناً ، وكذلك احتضنهم مسلموا الأندلس فعاشوا فى رحابهم أفضل مراحل تاريخهم حيث لمع أبرز فلاسفتهم «موسى بن ميمون» ووصل بعضهم إلى مناصب سياسية غير مسبوقة . وكانت الخلافة العثمانية قد شهدت مثل هذا التسامح مع اليهود ومع الأرمن والمسيحيين

الذين عاشوا بها تاريخاً طويلاً من الحرية الدينية والثقافية فى وقت لم تكن هناك ديمقراطية ليبرالية من الأصل ، أو أنها لم تكن قد نضجت لدى الغرب الأوربى ، كما لم تكن مطروحة فى السلطنة العثمانية بالطبع . وكذلك هناك نماذج للتسامح الإنسانى والسياسى فى التاريخ المصرى الطويل ، ولدى العراق – على استبداديته الحالية – مع اليهود فى القرن العشرين وحتى ثورة تموز وما صاحبها من هجرتهم إلى إسرائيل ، ولاشك فى وجود نماذج له خارج الثقافة العربية ، تزخر بها الثقافات الإنسانية الأخرى .

وعلى العكس من العمق التاريخى للتسامح ، فإن ثمة عمق على مستوى الروح الفردية أو ما يسمى «بالفردانية» المؤسسة على الرؤية الحديثة للوجود فى الديمقراطية الليبرالية ولذا فهى تشترط مرجعية ثقافية خاصة جوهرها العلمانية ومركزية الذات الحديثة ، ومعيارية العقل البشرى ، وهى مرجعية لم تجد تجسدها الكامل حتى الآن سوى فى التجربة الغربية حيث قادتها هذه المرجعية إلى التسامح فى النهاية ، وهى نهاية يمكن الوصول إليها عبر طرق مختلفة عن تلك المرجعية الليبرالية . ويمكن القول بأن الديمقراطية كتجلى سياسى مباشر وباعتبارها آلية لتداول السلطة يمكنها أن تقوم دون مرجعية ليبرالية حيث الديمقراطية التحكمية التى تقوم على تشارك فى السلطة السياسية وإمكانية تبادلها بين كتل وأحزاب يجرى اصطناعها تقريباً دونما انتظار لتراكم تراث ليبرالى يطول انتظاره أو تحول دونه موانع وذلك على منوال ما يجرى فى إيران وتركيا حيث ضغوط المؤسستين الدينية والعسكرية تحول دون تراكم هذا التراث وإن لم تحل دون قيام شكل تنافسى يضمن انتقالاً سلمياً للسلطة السياسية .

ولعل هذا الفهم يلتقى – ولو من الباب الخلفى – مع تصور المفكر الأمريكى المعروف چون رولز[٤٠] فى كتابه «قانون الشعوب» حيث يؤكد على أن الليبرالية ليست عالمية ، وإنما تقتصر غالباً على الدول الغربية ، وميز فى تصوره للمجتمع الدولى بين الدول الليبرالية «الغربية أساساً» وبين الدول «المنضبطة» التى تمارس سياسات عقلانية وتندمج فى الاقتصاد الدولى ولكن دون روح ليبرالية حقيقية . وبين قسم ثالث منها لا هو ليبرالى ولا هو عقلانى منضبط ونسميه نحن فى هذه الدراسة، كما سيأتى بعد ، بالدول الفاشلة إذ يعتقد رولز بأن الصنفين الأولين من الدول هما أساس المجتمع الدولى المعاصر حيث يمكن أن يقوم عليهما نظام دولى يرتكز على مبدأ العدالة . ونحن هنا نوافقه الرأى بوجود دول / قوى عقلانية تستطيع بناء نظام عالمى والإسهام فى حركة التاريخ دون مرجعية ليبرالية ، وإن اختلفنا معه حول التفسير لغياب تلك المرجعية إذ نؤكد على أهمية الخصوصية الثقافية والسياق

التاريخى لكل نظام حكم أو دولة قومية واللذين قد يتناقضان أو أحدهما مع إمكانية قيام هذه المرجعية على النمط الغربى المحض فالأديان مثلاً وفى قلبها الإسلام ومبدأه فى التوحيد المطلق والقائم على الإنسان المستخلف قد يتناقض مع مركزية الذات الإنسانية أو مرجعية العقل البشرى وحده ، ولكن دون أن يعنى ذلك نقص فى العقيدة الإسلامية ، أو تخلف طبيعى / عرقى فى الجنس العربى الحامل لها وإن كان يعنى اختلاف السياق التاريخى والتجربة الثقافية ومن ثم اختلاف الطرق المؤدية إلى التسامح السياسى والإنسانى فى النهاية حيث يبقى التسامح – كغاية – هو التعبير الأمثل عن ملكات وحيوية الثقافة الإنسانية ، وليس الطرق المؤدية إليه فى ذاتها .

والقاعدة الثانية : هى تحقيق التوازن بين مبدأ السيادة ، ومبدأ حق تقرير المصير ، فالأول أنتجته القريحة الأوربية مع صلح وستفاليا ١٦٤٨م . والثانى ألهمته العقلية الأمريكية «ويلسون» عام ١٩١٤م أى بعد ما يقرب من ثلاثة قرون . ولثلاثة أرباع القرن بدى كأنهما يتكاملان حيث الحق فى تقرير المصير لكل شعب أو جماعة ثقافية يقودها إلى تأسيس دولتها المستقلة ذات السيادة المعترف بها من الجميع وهو ما كان يعنى تكاملاً فى القريحتين الأوربية والأمريكية المؤسستين للنظام العالمى الحداثى استمر تقريباً حتى نهاية الحرب الباردة . ولأكثر من نصف القرن بعد الحرب العالمية الأولى كان الصعود المشهود لحركة التحرر الوطنى عبر موجتين أساسيتين والذى أدى إلى رحيل الاستعمار عن مواقعه القديمة كهدف أمريكى إلتقى مع أهداف حركات التحرر الوطنى ، بموافقة ضمنية من الاتحاد السوفيتى وكتلته الاشتراكية أحياناً ، وبدعم صريح أحياناً أخرى ، وضد الروح الاستعمارية للقوى الأوربية التقليدية التى كانت قد ساءت سمعتها بفضل القيم الليبرالية الجديدة ، واندحرت قوتها بفعل الحربين العالميتين فى كل الأحيان .

والمهم هو أن هذه الحقبة قد شهدت ميلاداً للكثير من الدول التى كانت محميات للإستعمار التقليدى «أغلب الدول العربية» أو التى جسدت إنشطارات ثقافية ودينية وعرقية كبرى صارت ضرورية «نموذج شبه القارة الهندية» أو حتى تلك التى تأسست على إلتحام أقاليم متجاورة جغرافياً ومتقاربة عرقياً ومندمجة ثقافياً «الإمارات العربية المتحدة والسعودية» أو على أساس جيبولتيكى بحث كالاتحاد اليوجوسلافى ، أو بإلهام اللحمة الأيديولوجية كما فى الاتحاد السوفيتى وبالذات فيما يخص جمهورياته الأوربية .

وفى هذا السياق العام بدا حق تقرير المصير كمبدأ مكملاً لمبدأ السيادة ، ولكن مع تحول هذا السياق إلى سياق إنشطارى نتيجة لزوال اللحمة الأيديولوجية ، وقوة الضبط التى مثلتها نماذج التفاعل الدولى للحرب الباردة ، بدا وكأن المبدأين متنافرين

إذ ولد الكثير من الدول الجديدة على أسس غير كافية لوجودها وعبر صراعات عدمية أحياناً كإعمال قصير النظر لمبدأ حق تقرير المصير على نحو قوض الكثير من الدول ذات السيادة والتى كانت لها مكانتها فى النظام الدولى للحرب الباردة وسمح بقيام دول مبتسرة متجاورة ومتناحرة ، وأهدر حقوق الإنسان داخلها على نحو يتناقض مع الفلسفة الأساسية لمبدأ حق تقرير المصير وهى توفير المناخ العام الإيجابى للحرية الإنسانية حتى سقفها السياسى الأعلى «الدولة» . وهنا بدى حق تقرير المصير كمبدأ غير قرين بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان ، ولا حتى بالاستقرار الدولى إلا فى حالة كونه يؤسس للدولة / الأمة وهى حالات بدت نادرة قياساً إلى ما أدى إليه إعمالة الفعلى فى التسعينات من القرن العشرين من انتهاج سياسات وممارسات تجافى الحرية وحقوق الإنسان عندما تنشطر دول فوق قومية تسعى لإقامة بنياتها على أساس هوية قومية واحدة غالبة يتم من خلالها قهر القوميات أو الثقافات الفرعية الأخرى بقدر من التعصب يفوق ربما ما كان قائماً داخل الدولة الكبرى .

ذلك أن إنتهاك حقوق الإنسان فى كوسوفا ، بعد البوسنة مثلاً ، يفوق بكثير ما كان قائماً داخل الاتحاد اليوجوسلافى المنهار ، وهى الخبرة نفسها داخل الاتحاد الروسى اليوم إذ أن ما يعانيه الشيشان من قمع السلطة الروسية اليوم يفوق بكثير ما كان يعانيه من السلطة السوفيتية قبل الإنهيار الكبير .

ويرسم تيلور وفلنت صورة درامية ، ولكنها ديناميكية للعلاقة السلبية بين المبدأين فيما بعد الحرب الباردة بقولهما[٤١] : إنه مع إنهيار الاتحاد السوڤيتى واليوجسلافى تحولت حدود الوحدات الفيدرالية القديمة إلى حدود دول مستقلة جديدة ، وقد كان فى الإمكان ألا يثير هذا التحول إشكاليات خطيرة لو أن الجماعات العرقية المختلفة التى تعيش داخل هذه الحدود شكلت لنفسها وحدات مكانية متواصلة متضامنة تهدف إلى المصلحة العامة للجميع دون تفريق ، ولكن الجغرافيا السياسية والثقافية لم تكن بهذه السهولة . فالدول المؤلفة من جماعات عرقية متعددة تتوزع جغرافيا على رقع متباعدة . فعلى سبيل المثال نجد الروس والصرب بأعداد سكانية كبيرة فيما وراء حدود روسيا وصربيا حيث تختلط جماعتان عرقيتان فى جزء من الدولة . وهنا يأتى السؤال الحرج : هل يبقى الكيانان فى شكل دولة واحدة أم فى شكل دولتين ؟

ويجيب تيلور : من المؤكد أنه ينبغى أن يترك لشعوب هذه البلدان تحديد الشكل السياسى الذى يختارونه ولنحاول هنا استكشاف تمرين هكذا فى الديمقراطية : لو افترضنا أن الجماعتين العرقيتين قد تمت تعبئه مشاعرهما سياسياً من قبل الصفوة السياسية لكل من الجماعتين فالأرجح أن يفوز أنصار الوحدة إذا ما جرى التصويت الشعبى على ذلك . وواقع الأمور أن الجماعة الأكثر عدداً «الأغلبية» لا ترضى

لدولتها أن تنهزم وتنقسم إلى دولتين . أما الجماعة العرقية الأقل عدداً «الأقلية» فإنها سوف تصرخ بأعلى صوتها بأن هذا الاتحاد مسلك لا أخلاقى لأنهم بدورهم يتطلعون إلى دولة تضم كيانهم الخاص المستقل عن هذه الأغلبية «التى كانت أقلية فى الدولة الكبرى» . وفى حالة التصويت سوف تأتى النتائج فى مصلحة الكيان المتحد وهنا تفزع الأقلية الخاسرة إلى السلاح سعياً وراء الاستقلال الوطنى . فهل يعد هذا المسلك من جانب الأقلية «الصغيرة» معادياً للديمقراطية ؟

وقد تلجأ الأقلية هذه إلى حشد التأييد العالمى لمطلبها وربما حصلت بالفعل على التأييد الدولى لإشراف هيئة الأمم المتحدة على إجراء انتخابات فى ساحتهم العرقية وبذلك تصبح لهم دولة مستقلة . ولكن هذه الدولة الوليدة تحوى داخلها مجموعة عرقية أقل حجماً من الأعراق نفسها فى الدولة التى انسلخت عنها ولا مناص من أن تطالب هذه القلة «الأقلية الأصغر» أيضاً بدورها فى الاستقلال ولكن الدولة الناشئة لن تسمح بهذا لأن النتيجة هى تفتيت دولتهم إلى وحدات أصغر هزيلة جداً . وهكذا ندخل فى حلقة مفرغة إذ تلجأ أقلية وراء أخرى إلى حمل السلاح وطلب العون من إخوانهم فى العرق فيما وراء الحدود ضد حكوماتهم .

إن هذا السيناريو الرهيب من التمزق يبين لنا أن الديمقراطية بوصفها وسيلة لحل النزاعات السياسية إنما تعتمد شأنها شأن أى محاولة أخرى لحل الصراعات على مجال الصراع نفسه : فكل الحلول الثلاثة للنزاع السابق مثلاً : الوحدوى ، التقسيم الأول ، والتقسيم الثانى يمكن إضفاء المشروعية عليها من خلال الإرادة الديمقراطية للشعب ولكن السؤال هنا هو أى شعب ؟ ومن ثم فإن أى حل ديمقراطى لا يتحدد من خلال التصويت فقط ، بل من خلال القرار الجغرافى السيادى السابق على الانتخابات والمتعلق بمجال هذه الانتخابات : هل هو الشعب كله الخاضع للدولة الموحدة ، أو العرق الأصغر منه . ومن ثم ليس أمامنا سوى أن نخلص بأسف أنه لا وجود لحل ديمقراطى فى وضع تنتج فيه نطاقات جغرافيا مختلفة ، نماذج مختلفة من الرابحين والخاسرين قومياً .

أما القاعدة الثالثة : فهى تحقيق التوازن بين قوة الدولة وبين عالمية التنظيم كضرورة لتحدى ظاهرة الدول الفاشلة باعتبارها الظاهرة الأكثر تهديداً للاستقرار والسلام العالميين فى المستقبل . ومفهوم الدول الفاشلة يبدو لدينا كإستنتاج منطقى من تقسيم جون رولز[٤٢] وتحديداً من القسم الثالث فيه والخاص بالدول التى هى ليست ليبرالية ، ولا منضبطه بمعنى أنها تفتقد لإحترام القانون واحترام الآخر الأمر الذى يثير لديها نزوعات للخروج على القانون والصدام مع الغير ومن ثم فهى تحتاج إلى إرادة قوية لتحجيمها وقمعها عن الإضرار بنفسها وبالسياسات الدولية .

وبرغم أن هذه القاعدة قد تستخدم سلبياً فى خدمة النزعات الفاشية وخاصة «التدخلية الأمريكية» حسب المنطق التبريرى ، إلا أنه وعبر العقل الأخلاقى يمكن توظيفها لتحقيق نموذج العالمية الإنسانية عندما يتم التعامل مع هذه الدول الفاشلة باعتبارها كذلك وباعتبارها بؤر توتر للإستقرار العالمى يتوجب على النظام القائم أخلاقياً وعملياً أن يساعدها لتؤدى دورها وليس باعتبارها شر مطلق ناجم عن طبيعة ذاتية وجوهرية تجعلها كذلك على النحو الذى يبرر السيطرة الدائمة عليها أو تجاوزها والنفاذ إلى مجتمعاتها لإدماجها قهراً فى السياسات العالمية أو حتى عزلها وحصارها كمجتمعات شيطانية لإنسانية فاقدة الأهلية ، كما ينزع الخطاب التبريرى لبديلى الفاشية وصدام الحضارات أو حتى كما كشفت مرحلة العولمة «الانتقالية» فى النظام الدولى الراهن .

ذلك أن العولمة فى ممارستها العملية وبغض النظر عن خطابها الإيديولوجى إنما تمثل قالباً لتعميم ظاهرتين سلبيتين هما الهجرة غير الشرعية ، والإرهاب . والظاهرتين معاً يمثلان نتيجة منطقية لفشل الدولة الحديثة فى ممارسة وظيفتها التى نشأت من أجلها سواء كان ذلك فى مرحلة التحرر الوطنى ، أو أعقاب الحرب الباردة . والمهم هو أن الظاهرتين معاً تمثلان تهديداً بالغاً للأمن والاستقرار الدوليين فالهجرة هى نتيجة فشل اقتصادى للدولة الوطنية العالم ثالثية غالباً . أما الإرهاب فهو نتيجة لفشل أمنى واقتصادى معاً لهذه الدولة بقدر ماهو فشل لمجتمعها ولثقافته فى إحتواء تياراته المتعددة وثقافاته الفرعية التى قد يسندها إلهامات دينية أو جذور عرقية تؤسس لما يمكن تسميته قوميات مضطهدة داخل هذه الدولة . فالمهاجر إنما هو باحث عن الأمن أو الوفرة أو كليهما إذ يفتقدهما فى بلدة الرازح تحت نير الفقر أو الحروب الأهلية وغالباً كليهما ، كما أن الإرهابى هو صوت احتجاج وإن كان عبثياً قبيحاً على قمع يجرى داخل مجتمعة يؤدى إلى اقصائه أو على تحيز دولى ضد قضاياه الوطنية والقومية يشعر بالعجز عن تحديه من داخل الشرعيات القائمة .

ومن هنا فإن أخطر ما يواجهه العالم اليوم هو ظاهرة الدولة الفاشلة العاجزة عن توفير الأمن وإدارة عملية التنمية ومن ثم المولدة للهجرة أو للإرهاب أو كليهما معاً ولا يمكن اعتبار أحداث سبتمبر – بفرض مسئولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عنها – سوى الإفراز الكارثى للدولة الأفغانية الفاشلة ، وعلى العكس لم يكن تأثير الموجه الإرهابية فى التسعينات على مصر ، مثل تأثيرها العميق على الجزائر مثلاً ، وهو ما يرجع لفارق جوهرى فى قوة استمرارية الدولة وعمقها التاريخى وتغلغلها الاجتماعى بينهما ، وهو ما يضع على المنظومة الدولية القائمة الآن وفى المستقبل عبء النهوض بدور فعال فى تدعيم قوة الدولة القومية مهما تعددت التنظيمات

الفوقية العابرة لها وذلك من خلال بناء نظام تجارى اقتصادى عالمى أكثر عدلاً يسمح بتوزيع الثروة بمعقولية نسبية ، وإعادة الاعتبار لمبدأ السيادة الذى أسس لها والكف عن محاولة تجاوزها والنحر فى أساسها بزعم متطلبات الإندماج الاقتصادى العالمى أو تحقيق الديمقراطية . ذلك أن العلاقة بين قوة الدولة والديمقراطية ليست عكسية كما يتصور البعض ، حيث استمرار قوة الدولة لا ينطوى بالضرورة على عنصر سلبى بشأن التطور الديمقراطى ومستقبله .

فليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية وضعف الدولة ولا بين التسلطية وقوة الدولة «فالمنظور الديمقراطى الناجح يحتاج إلى مجتمع قوى حديث ناضج ولا يتعارض وجود هذا المجتمع مع دولة قوية بل على العكس يحتاج نجاح هذا التطور إلى دولة قوية ولكنها متفتحة وحديثة ، فبعض عمليات التحول الديمقراطى والمراحل الانتقالية فيها قد تحمل أحياناً مخاطر الانقسام فى البلاد ذات المجتمعات التعددية على سبيل المثال . فضعف الدولة قد يؤدى إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية كما أنه قد يغرى بعض القوى غير الديمقراطية لإستخدامه كأداة للوصول إلى السلطة ثم الإنقلاب على الديمقراطية ذاتها قبل أن يتعمق الإلتزام بها وبالتالى فإن قوة الدولة ضرورة لهذا التطور الديمقراطى وليس العكس كما أنها ضرورة لاستقرار النظام العالمى القائم[٤٣] .

إنتهت ،،،

صلاح سالم

الهرم ، فى السابعة مساء الثلاثاء

٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

هوامش الدراسة

1 – إيمانويل ولارشتاين ، فى : بيترتيلور ، وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رضوان ، ود. إسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٢٨٢ ، يونيو ٢٠٠٢م ، الجزء الأول ، ص ٢٨-٣٠ .

2 – بيتر تيلور ، وكولن فلنت ، المرجع نفسه ، ص ٣١ .

3 – روبرت كوكس فى : بيتر تيلور ، وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

4 – قرآن كريم ، سورة البقرة : الآية رقم ٢٥١ .

5 – روبرت كوكس ، تيلور ، وفلنت ، مرجع سابق ، ص ١٢٣-١٢٤ .

6 – بيتر تيلور ، وكولن فلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .

7 – چان جوتمان فى : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

8 – ماكس ڤيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، فى : إبراهيم العريس ، ألف وجه لألف عام ، الحياة اللندنية ، ١١-٤-٢٠٠٢م .

9 – السير هالفورد ماكيندر فى : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

10 – إيمانويل ولارشتاين فى : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

11 – فرناندبروديل فى : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

12 – چورج مودلسكى فى : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

13 – تيلور وفلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

14 – إيمانويل ولارشتاين فى : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٦ .

15 – دومينيك بلون ، الرأسمالية الجديدة ، دار نشر فلاماريون ، باريس ٢٠٠١م : فى چورج طرابيشى ، الحياة اللندنية ، ملحق تيارات ، ٧-٤-٢٠٠٢م .

16 – تيلور ، وكولن فلنت ، مرجع سابق ، ص ١٥٣-١٥٤ .

17 – د. عبد الله إبراهيم ، المركزية الغربية : إشكالية التكون والتمركز حول الذات ، المركز الثقافى العربى ، بيروت ١٩٩٧م .

18 – دومينيك بلون ، الرأسمالية الجديدة ، مرجع سابق .

19 – تيلور ، وفلنت ، مرجع سابق ، ص ١٩-٢٠ .

٢٠- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦-٢٤٩ .

٢١- Paul Bairoch, le tiers Monde dans limpasse, paris Galmard, all, "idees" 1971

في : باسكال بونيفاس ، إرادة العجز ، ترجمة حليم طوسون ، كتاب العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة ، ترجمة حليم طوسون ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ١٣٧ .

٢٢- Bertrand Badie et Marie - cluade smouts, le Retourmement du monde, Paris, F N S P. Dalloz, 1992, p. 2-5.

في : باسكال بونيفاس ، إرادة العجز ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٢٣- باسكال بونيفاس ، إرادة العجز ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

٢٤- Zbignew Brezezinski, out of control, New Yourk, Macmillan, 1993. P. 81

في : باسكال بونيفاس ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

٢٥- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، الدولة في القلب ، ترجمة أ. د. سمير إبراهيم غبور وتحرير الأستاذ محسن عوض ، دار المستقبل العربي منشور بمعاونة مؤسسة تقدم الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ١٤ .

٢٦- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٩٧-٩٨ .

٢٧- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، الدولة في القلب ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

٢٨- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

٢٩- فريدريش ليست في : تيلور وفلنت ، ص ٢٢٩ .

٣٠- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

٣١- د. حسن أبو طالب ، عالم ما قبل سبتمبر وعالم ما بعده ، الأهرام ٣-٦-٢٠٠٢م ، من مقدمة التقرير الاستيراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م .

٣٢- صامويل هانتنجتون ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوة ، دار سطور بالقاهرة ، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٣٨ .

٣٣- إريك شو ، فى : سعيد محيو ، الحلف الأطلسى يخترع الأعداء .. وأمريكا وأوربا نحو الطلاق السعيد ، الوسط ، ٣-٦-٢٠٠٢م .

٣٤- بيل كلنتون فى : سعيد محيو ، المرجع نفسه .

٣٥- چان مارى كولومبانى فى : چورج طرابيشى ، الحياة اللندنية ، ملحق تيارات، ٥-٦-٢٠٠٢م .

٣٦- أنظر : بول كنيدى ، القوى العظمى : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠-٢٠٠٠م ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

٣٧- إنريك داسل ، النظام العالمى وحدود الحداثة ، ترجمة د. فاطمة نصر ، مجلة سطور ، القاهرة ، عدد مايو ٢٠٠٠م .

٣٨- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، العولمة فى القلب ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

٣٩- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، ص ٣٢ .

٤٠- چون رولز ، قانون الشعوب ، فى : حازم الببلاوى ، العنصرية فى الفلسفة السياسية الأمريكية المعاصرة ، الأهرام ، ٢-٦-٢٠٠٢م .

٤١- تيلور ، وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٨٢-٨٤ .

٤٢- چون رولز ، قانون الشعوب فى حازم الببلاوى ، مرجع سابق .

٤٣- د. هالة مصطفى ، الدولة والديمقراطية والمجتمع المدنى ، الأهرام ٣-٩-٢٠٠٠م .

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٨٢١
ISBN : 977-281-218-5

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

هذه الكراسة

يقدم فيها الكاتب الشاب صلاح سالم الصحفي بالأهرام رؤية عن مستقبل (أو مستقبلات) النظام العالمي . والحقيقة أن المتابع لإنتاجه يدرك ما فيه من جدية وتميز ، يجعلاننا نسعد بانضمامه إلى أسرة الكراسات . ورغم أن كاتبنا الشاب في منتصف الثلاثينيات إلا أن له أربعة كتب ، كما حصل على جائزتين :

- جائزة لجنة العلوم السياسية – المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩ .
- جائزة الصحافة السياسية العربية – إتحاد الصحافيين العرب ٢٠٠١ .

وإذ أقدم عمله الجديد ضمن سلسلة كراسات مستقبلية أرجو أن يحظى بما يستحقه من نقد وتقييم يساعدان هذا الباحث الشاب في مسيرته الجادة ، متمنيًا له ولجيل الشباب الذي يمثله التوفيق والنجاح .

صدر منها

مغزى القرن العشرين — د. أحمد شوقى
شبكات المعلومات — د. محمد أديب غنيمى
مستقبل صناعة الدواء — د. محمد رؤوف حامد
التقدم الأسى — د. محمد رؤوف حامد
البيولوجيا كأيديولوجيا — ترجمة د. مصطفى فهمى
مباريات التفاوض — د. حسن وجيه
أدب الخيال العلمى — نهاد شريف
المحاسبة البيئية — د. أحمد فرغلى
على طريق توماس كون — شوقى جلال
العولمة والمجتمع المدنى — شوقى جلال
التنمية الزراعية — د. رفعت لقوشه
مستقبل الطاقة — د. عصام خليل
جامعاتنا العربية فى مطلع الألفية الثالثة — د. ضياء الدين زاهر
صورة المستقبل — د. أحمد شوقى
دورة حياة عملية تطوير نظم المعلومات — أ.د. محمد محمد الهادى
مستقبل الحاسبات — أ.د. محمد أديب غنيمى
أساليب تأهيل المنتجات الصناعية — أ.د. أحمد فرغلى
الميديا والتحديث — أ. سامى خشبة
حروب الهاوية ومستقبل التفاوض مع الغرب — د. حسن محمد وجيه
تحديات الدور المصري وآفاق المستقبليات — د. حسن محمد وجيه
بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة — خالد [illegible]
المستقبلات البديلة للنظام العالمي — صـ[illegible]
حقوق الملكية الفكرية — د. رؤو[illegible]
التعليم العربي وثقافة الاستدامة — د. ضياءالد[illegible]
صدمة المستقبل : — د. أحـ[illegible]

ACADEMIC BOOKSHOP
EGYPTIAN JOINT-STOCK CO. CAIRO